مَوقِف أَبي حَيَان مِن الكُوفيين في "ارتِشَاف الضَرَب مِن لِسَانْ العَرَب"

إعداد

دكتور/ مختار عبد الحميد عبد الرحيم يمني

المـقدمـة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِ العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، خير من نطق بلسان عربى مبين ، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبــعد:

فإنَ لم النحو من العلوم الأساسية التي قامت خدمة للقرآن الكريم خاصة وخدمة للغة العربية عامة ، فمن أسباب وضع علم النحو ظهور اللحن ، فالنحو ميزان اللغة العربية ، وقانونها الضابط الذى لا يستغنى عنه الفقيه ، ولا المفسر ، ولا الأديب ، ولا الشاعر ، ولا المفكر.

وكانت بدايته معالجة تلك الظاهرة التى هددت سلامة اللغة العربية ونقاءها ، وحرصاً على القرآن الكريم من هذه الظاهرة ، برز لهذا الغرض علماء قاموا بوضع القواعد لهذا العِلم ، وكان من الطبيعي أن ينشأ مع بداية تطور النحو العربي على مر العصور خلاف بين النحاة ، وظهور لمذهبين كبيرين هما : المذهب البصرى ، والمذهب الكوفى.

وقد مر النحو بأطوار عديدة كان في كل طور منها يتأثر بالجو الفكري السائد في ذلك العصر ، وكثرت المؤلفات في هذا العِلم ، مع اختلاف مذاهب أصحابها ، واختلاف آراء النحويين مما ساعد على تطور هذا العِلم .

ولاتساع أبواب النحو ، وتفرع مسائله كثرت المؤلفات النحوية ، وظهرت فيها مذاهب أصابها من البصريين ،أو الكوفيين ، وظهرت أيضاً شروح لهذه المؤلفات ترسخ لهذا الخلاف بين هاتين المدرستين

وقد برز دور كثير من العلماء المتأخرين فى تطور عِلم النحو ، ورقيه بما أبدوه من مناقشة وحوار ومواقف مع النحويين المتقدمين عنهم من أصحاب المدارس النحوية المختلفة ، أو المعاصرين لهم ، وبما انفردوا به من آراء خاصة بهم ، ومن

هؤلاء النحويين على سبيل المثال الزمخشري ، وابن يعيش ، وابن مالك ، وابن أبى الربيع ، وأبو حيان ، فقد أسهم بجهد كبير في هذا العلم ، وألف كتابه البحر المحيط في تفسير القرآن الكريم ، وملأه بالمسائل النحوية والصرفية الكثيرة ، وشرح كتاب التسهيل لابن مالك وسماه : التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، واختصر هذا الشرح بكتاب سماه : ارتشاف الضَرَب من لسان العرب.

والمتأمل في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان يجده مليئاً بالآراء النحوية ، والنقولات الكثيرة من المدارس النحوية المختلفة سواء كانت آراء خاصة بهذه المدارس كالبصريين والكوفيين ، أو آراء لبعض النحويين من المدرستين كسيبويه ، والمبرد ، والكسائي ، والفراء وغيرهم .

ولم يكتف أبو حيان بنقل هذه الآراء بل كان يناقش أصحابها ، فأحيانا يوافقهم الرأي وأحياناً يعترض عليهم ويرد رأيهم ، ومن هذه المذاهب التي ذكرها في كتابه : مذهب الكوفيين ، فآثرت أن أبحث في هذا الكتاب "ارتشاف الضَرَب" موقف أبى حيان من الكوفيين في موافقته ، وترجيحه ، واختياره لآرائهم ، أو مخالفته واعتراضه عليهم وسميته : " موقف أبى حيان من الكوفيين في ارتشاف الضرب من لسان العرب".

ولعل اختياري لهذا الموضوع كان لأسباب أهمها :

١- يُعد أبو حيان من علماء النحو البارزين الذين كان لهم الأثر الكبير فيمن جاء بعده ، فقد خدم اللغة العربية عامة ، والنحو خاصة أكثر عمره ، فصنف التصنيفات الكثيرة ، وأقرأ التلاميذ ، وأفاد منه الخلف.

٢- مكانة الكتاب العظيمة "ارتشاف الضرب" بين كتب النحو ، قال السيوطي متحدثاً عن هذا الكتاب وعن كتاب التذييل والتكميل " ولم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين ، ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال ، وعليهما اعتمدت في كتابي جمع الجوامع" .[١]

---

(١) ينظر بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٢٨٢

فلما كان لهذا الكتاب هذه المكانة من غزارة المادة العلمية فيه ، واستقصاء لآراء النحويين المتقدمين والمتأخرين حتى شيوخه أقدمت على اختيار موضوع بحثي في هذا الكتاب.

٣- وجدت في هذا الكتاب شخصية أبى حيان المستقلة في مواقفه من النحويين باختياره لآرائهم .وموافقتهم ، أو بمخالفته واعتراضه عليهم مما شكل مادة ثرية تستحق البحث والدراسة ، وقد قال عنه تلميذه السبكي: " سيبويه الزمان والمبرد إذا حمى الوطيس بتشاجر الأقران ، وإمام النحو الذى لقاصده منه ما يشاء ، ولسان العرب الذى لكل سمع لديه الإصغاء" .[1]

فالبحث في مواقف هذا العَالِم ، وإبرازها للباحثين ما لا يخفى من القيمة والأهمية ، بل أرى أن ذلك من الواجب والضروري علينا تجاه هؤلاء العلماء.

٣- أنَ هذا البحث يتناول آراء الكوفيين التي خالفوا بها البصريين في هذا الكتاب المهم ، وما استدلوا به من شواهد تعضد آراءهم ، فإن بعض النحويين المتأخرين أكدوا هذا المعنى مرة أخرى حين استعانوا بالشواهد الكوفية على سبيل التقعيد للعربية ، وهذا يؤكد أن الكوفيين مثل البصريين في الرواية فقد ظُلموا كثيراً في تفضيل المذهب البصرى على مذهبهم ، واتهامهم باتساعهم في رواية الأشعار وقياسهم على القليل والنادر والشاذ ، فأردت في هذا البحث المتواضع أن أظهر جانباً من هذا المذهب وما له ، وما عليه من خلال موقف أبى حيان من هذا المذهب وتعقبه له بالموافقة أو بالمخالفة .

٤- دراسة وتحليل موقف أبي حيان من الكوفيين والخروج بنظرة علمية تتيح أكبر قدر من التعمق في آرائهم النحوية المختلفة ، وتعين على البحث في دقائقها وخفاياها ، والنظر في أدلتها وحججها ، ومراجعة مصادرها لمعرفة مدى موافقة أبى حيان للكوفيين ، ومخالفته لهم ، وما استند إليه أبو حيان في هذه المواقف ، فأبو

---

(١) ينظر طبقات الشافعية الكبرى للإسنوي ٢٧٦/٩

حيان لم يكن مقلداً لمذهب البصريين أو الكوفيين أو غيرهما بل كانت له اجتهاداته وموافقاته ومخالفاته.

٥- أن دراسة مثل هذه المواقف من آراء النحويين المتقدمين تظهر القواعد النحوية الواردة في المسألة محل الاعتراض ، أو الترجيح ، أو الخلاف النحوي مع مذهب له مكانته كمذهب الكوفيين ، وتعمل على ترسيخ الرأي الصحيح في الأذهان.

لهذه الأسباب كان اختياري لهذا الموضوع وقد جاء البحث في :

مقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة مباحث ، وخاتمة ، وثبت للمصادر والمراجع .

المقدمة : تحدثت فيها عن أهمية الموضوع ، وأسباب اختياري له ، وخطة معالجته .

التمهيد: وعنوانه: أبوحيان وكتابه ارتشاف الضرب .

وتحته مطلبان :

المطلب الأول : تعريف موجز بأبي حيان (حياته وآثاره).

المطلب الثاني : تعريف موجز بكتاب ارتشاف الضرب .

ثم تحدثت عن موقف أبي حيان من الكوفيين في كتابه "ارتشاف الضرب من لسان العرب" وجاء في ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : موقف أبي حيان من الكوفيين "دراسة تحليلية".

المبحث الثاني : المواقف التي وافق فيها أبو حيان آراء الكوفيين.

المبحث الثالث : المواقف التي خالف فيها أبو حيان آراء الكوفيين.

الخاتمة : وتحدثت فيها عن أهم النتائج التي توصلت إليها من هذا البحث .

ثم ثبت بالمصادر والمراجع .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل،،،،

تمـهـيد

أبو حيان وكتابه ارتشاف الضرب

وتحته مطلبان :

المـطلب الأول

تعريف موجز بأبي حيان (حياته وآثاره)

أولاً : اسمه ولقبه ونشأته :

هو : أثير الدين محمد بن يوسف على بن يوسف بن حيان ، لقبه "أبو حيان" ولعل هذا اللقب يرجع إلى ولده : حيان.

وقد تعددت أنساب أبي حيان ، فهو الجياني نسبة إلى مدينة "جيان" من مدن الأندلس ، وقيل : الغرناطي نسبة إلى مدينة "غرناطة" التي بها نشأ وترعرع ، وقيل: الأندلسي نسبة إلى موطنه الأندلس فهو جياني الأصل ، غرناطي المولد والنشأة ، أندلسي الانتماء.

وقد نشأ أبو حيان في غرناطة التي كانت من أكبر مدن الأندلس ، وكانت موئل العلماء في جميع العلوم فقرأ بها القرآن وقراءاته ، واللغة ، والنحو، والتفسير، وكان أبو حيان عفيف النفس أبياً لا يطمع في شيء غير العلم والأعمال الصالحة كثير الخشوع ، وقد تنقل أبو حيان في بلاد الأندلس طلباً للعلم والتلقي عن الشيوخ ثم لم يطب له المقام في بلاد الأندلس فغادرها ، واستقر به المقام في مصر.[1]

ثانياً : شيوخه :

استفاد أبو حيان من رحلاته حيث تعدد شيوخه مما كان له الأثر الواضح في بناء شخصيته فهو – إن صح التعبير – علماء في شخص واحد فهو عالم في

---

(١) ينظر ترجمته في غاية النهاية ٢٨٥/٢ وشذرات الذهب ١٤٥/٦ ونفح الطيب ٥٣٥/٢ وبغية الوعاة للسيوطي ٢٨٠/١ وطبقات النحاة واللغويين لابن شهبة ص ٢٨٩ ، ٢٩٠ والدرر الكامنة ٧٤/٥ والبداية والنهاية ٦٣٠/٧ وهدية العارفين ١٥٢/٦ ومعرفة القراء الكبار للذهبي ص ٧٢٣ والأعلام للزركلي ٢٦/٨

التفسير ، والحديث ، واللغة ، والنحو ، والتصريف ، والقراءات ،وشاعر ، وأديب.

شيوخه الذين تلمذ عليهم كثيرون أذكر منهم على سبيل المثال :

١- أبو الحسن على بن محمد بن يوسف المشهور بابن الضائع صاحب كتاب : شرح الجمل ، توفى سنة ٦٨٠هـ .

٢- أبو الحسن على بن محمد بن عبد الرحيم الخشنى الأبذي ، توفى سنة ٦٨٠هـ .

٣- أبو جعفر أحمد بن على المعروف بابن الطباع الغرناطي ، توفى سنة ٦٨٠ هـ.

٤- أبو الحسين عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن أبى الربيع الأشبيلي من مؤلفاته : شرح الإيضاح ، وشرح الجمل ، توفى سنة ٦٨٨ هـ .

٥- أبو جعفر أحمد بن عبد النور المالقي ، صاحب كتاب : رصف المباني في حروف المعاني ، توفى سنة ٧٠٢ هـ .[1]

ثالثاً : تلاميذه :

أثر أبو حيان في الحركة العلمية في عصره فخدم العلم أكثر عمره ، فالتف حوله طلابه ينهلون من علمه ، واشتهر منهم تلاميذ كثيرون وأشهرهم :

١- إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقسي من مؤلفاته : المجيد في إعراب القرآن المجيد ، توفى سنة ٧٤٢ هـ.

٢- أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسي صاحب : شرح كافية ابن الحاجب وشافيته ، توفى سنه ٧٤٩ هـ.

٣- أحمد بن يوسف بن عبد الدايم المعروف بالسمين الحلبي من مؤلفاته : الدرر المصون ، وشرح التسهيل ، توفى سنه ٧٥٦ هـ.

٤- بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل القرشي الهاشمي المعروف بابن عقيل صاحب شرح ألفية ابن مالك ، وشرح التسهيل ، توفى ٧٦٩ هـ .

---

(١) ينظر غاية النهاية ٣٢/١ وشذرات الذهب ١٤٥/٦ ونفح الطيب ٥٥٠/٢ وبغية الوعاة للسيوطي ٢٨٠/١ وطبقات النحاة واللغويين لابن شهبة ص ٢٩٢ ، ٢٩٠ والدرر الكامنة ٧٠/٥ والبدر الطالع للشوكاني ٢٨٨/٢ وطبقات الشافعية٢٧٧/٩ ومعرفة القراء الكبار للذهبي ص ٧٢٣ والوافي بالوفيات ٢٨٠/٥

٥- محمد بن يوسف بن أحمد عبد الدايم الحلبي محب الدين المعروف بناظر الجيش صاحب كتاب شرح التسهيل لابن مالك ، توفى سنة ٧٧٨ هـ .[١]

رابعاً : مؤلفاته :

تعددت مؤلفات أبي حيان وترك لنا ثروة ضخمة ، تنوعت موضوعاتها وأغراضها ، فقد صنف في التفسير، والقراءات ، والفقه ، والنحو ، والصرف، والأدب ، والتاريخ ، واللغة العربية ، واللغات الأخرى مثل الفارسية والتركية ، ومنها الكتب المطبوعة ، وغير المطبوعة ، أذكر بعضاً منها وأشهرها :

١- ارتشاف الضَرَب من لسان العرب ، وهو مطبوع في عدة أجزاء ومحقق وهو الذى فيه موضوع البحث.

٢- البحر المحيط – وهو تفسير القرآن الكريم مطبوع في عدة أجزاء

٣- التذييل والتكميل في شرح التسهيل عدة أجزاء محقق في رسائل جامعية في جامعة الأزهر .

٤- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك (مطبوع) .

٥- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان (مطبوع)[٢].

خامساً : مذهبه الفقهي ، والنحوي :

أما عن مذهبه الفقهي فقد كان مذهبه هو مذهب أهل الظاهر ، ثم لما جاء إلى مصر اختار مذهب الشافعي وصار عليه ، وقد بدا هذا واضحاً وجلياً في تفسيره[٣]

---

(١) ينظر غاية النهاية ٥٥/١ ، ٥٦ ، ٢٨٥/٢ وشذرات الذهب ١٥٨/٦ ، ١٦٦ ، ٣٠٠ وبغية الوعاة للسيوطي ٣٠٩/١ ، ٣١٥ ، ٤٢٥ وطبقات النحاة واللغويين لابن شهبة ص ٢٩٢ والدرر الكامنة ١١/٥ ، ٥٧ ، ١٨٥ ، ٢٩٥ ، ٣٥٢ ، ٣٦١ ، ٢/ ٤٥٥ والبدر الطالع للشوكاني ٢٤٣/١ وطبقات الشافعية١٨/٩ والوافي بالوفيات ٢٨٤/٣ وبدائع الزهور ١/ ١٥٠ والضوء اللامع ٥/ ٨٥

(٢) ينظر نفح الطيب ٥٢٢/٢ وبغية الوعاة للسيوطي ٢٨٢/١، ٢٨٣ وطبقات المفسرين للدوري ٢/ ٢٨٦ ، ٢٨٧ وهدية العارفين ٥٢/٦ والبدر الطالع ٢٨٩/٢ والوافي بالوفيات ٢٨١/٥ وفوات الوفيات ٥٦١/٢

(٣) ينظر بغية الوعاة ١/ ٢٨١ ونفح الطيب ٥٤٢/٢ والبدر الطالع ٢٩٠/٢ والبحر المحيط ١٥٠/٢ ، ١٥١ ، ١٩٥ ، ١٦٥/٣

وأما عن مذهبه النحوي فهو يميل في أكثر اختياراته إلى المذهب البصرى وإن كانت له اختيارات للمذهب الكوفي ، وينصر مذهبهم يظهر هذا من قوله: " لسنا متعبدين بقول نحاة البصرة" .[١]

سادساً : وفاته :

بعد حياة طويلة قضاها أبو حيان في البحث والعلم ، والتحصيل والتعليم انتقل إلى الدار الآخرة وكانت وفاته على أشهر الروايات سنة ٧٤٥ هـ ودفن بالقاهرة رحمه الله تعالى — [٢] .

([١]) ينظر البحر المحيط ١٥/٥ وحاشية الشهاب ٢٧٧/١ ، ٢٧٨

([٢]) ينظر بغية الوعاة ٢٨٣/١ والدرر الكامنة ٧٦/٥ و غاية النهاية ٢٨٦/٢ وطبقات الشافعية ٤٨٧ ، ٤٨٨ ونفح الطيب ٥٣٨/٢ وفوات الوفيات ٥٦٦/٢

المطلب الثاني

تعريف موجز بكتاب ارتشاف الضرب

يُعد كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان من أهم كتبه ، فهو موسوعة نحوية وصرفية ولغوية جمع فيه كثيراً من مسائل النحو والصرف واللغة حتى عصره ، ولم يقدم لنا هذا الكتاب إلا بعد أن اطلع على آراء النحويين المتقدمين والمتأخرين وأفاد منهم فجاء كتابه منطوياً على خلاصة آرائه النحوية والصرفية.

وكان تأليفه بعد كتابه : التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، وهو مختصر منه ، فكان عصارة فكرة وخلاصة فهمه للمسائل النحوية والصرفية واللغوية.

يقول أبو حيان في مقدمة كتابه ارشاف الضرب : " ولما كان كتابي المسمى بالتذييل والتكميل في شرح التسهيل قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب ، وفَرَعَ بما حازه تآليف الأصحاب رأيت أن أجرد أحكامه ، عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل وحاوية لسلامة اللفظ ، وبيان التمثيل ... ونفضت عليه بقية كتبي ، لأستدرك ما أغفلته من فوائده ، وليكون هذا المجرد مختصاً عن ذلك بزوائده ...

ولما كمل هذا الكتاب خلوا مبانيه من التثبيج والتعقيد ، حلواً معانيه للمفيد والمستفيد ، سميته "ارتشاف الضَرَب من لسان العرب" .[1]

وسألقى الضوء بإيجاز على بعض الأمور في هذا الكتاب.

أولاً : مكانة الكتاب العلمية بين الكتب النحوية والصرفية:

سبق الكلام أن هذا الكتاب من أهم كتب أبي حيان ، فهو موسوعة نحوية ، وصرفية ، ولغوية جمع فيه آراء النحويين المتقدمين ، والمتأخرين حتى عصره وأفاد منه المتأخرون ، يقول السيوطي عن أهمية هذا الكتاب وكتاب التذييل : " والتذييل والتكميل مطول ، والارتشاف مختصره ، ولم يؤلف في العربية أعظم من هذين

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ١/٣ ، ٤ تحقيق د/ رجب عثمان محمد

الكتابين ، ولا أجمع ، ولا أحصى للخلاف والأحوال ، وعليهما اعتمدت في كتابي "جمع الجوامع" نفع الله تعالى به" .(١)

ثانياً : مصادر أبي حيان في الكتاب :

لم يقف أبو حيان عند الأخذ من مصدر بعينه يستقى منه مادة كتابه ، بل اعتمد على عدة مصادر تضافرت واجتمعت لتثمر هذا السفر العظيم ، وقد اهتم أبو حيان بذكر المصادر ، والكتب ، والعلماء الذين استقى منهم مادة كتابه العلمية ، أما الأعلام فقد نقل عن أبرز علماء البصرة ، مثل الخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، وغيرهم ، كما نقل أيضاً عن علماء مدرسة الكوفة مثل ، الكسائي ، والفراء ، وهشام الضرير، وثعلب ، والروَاسي ، ومعاذ الهراء وغيرهم ، كما اعتمد أيضاً على أعلام المدرسة البغدادية ، مثل ابن كيسان ، والزجاجي ، والفارسي ، وابن جنى ، وغيرهم.

كما نقل أيضاً عن أعلام المدرسة الأندلسية ، مثل ابن مالك ، وابن عصفور وابن الطراوة ، وابن طاهر الإشبيلي ، والسهيلي ، وابن خروف ، وغيرهم.

وقد تنوعت المصادر التي استقى منها مادة الكتاب ما بين كتب في النحو ، وكتب في الصرف ، وكتب في اللغة ، وكتب في التراجم والطبقات ، وكتب في الشعر ، وكتب في المعاجم العربية ، وكتب في القراءات ، وكتب في إعراب القرآن ومعانيه ، وكتب في الأمثال ، وكتب في الحديث الشريف ، وكتب في المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ، وغير ذلك من مصادر متنوعة(٢)

ثالثاً : منهج أبى حيان في الكتاب :

أهم السمات البارزة لمنهج أبي حيان في الكتاب تتلخص في النقاط التالية :

١ – يقوم منهجه على براعة التبويب والتفصيل والتقسيم ، فعند الحديث عن موضوع يقوم بتعريفه أولاً ، ثم الولوج فيه بتقسيمه إلى فصول وقضايا جزئية ذاكراً ما

---

(١) ينظر بغية الوعاة للسيوطي ٢٨٢/١

(٢) ينظر مقدمة ارتشاف الضرب للمحقق ص ٣٦ – ٣٩

يدور حوله ، ثم يتناول حديث النحاة فيه ، ويقسمه إلى مذاهب مع نسبة كل رأي إلى صاحبه في الأعم الأغلب .

٢ – يكثر أبو حيان من النقل عن كثير من العلماء سواء الذين سبقوه مثل سيبويه ، والأخفش ، والمبرد ، والكسائي والفراء ، أم الذين عاصروه مثل ابن مالك ، وشيوخه ويتناول آراءهم بالنقد والتحليل والمناقشة والاعتراض ، أو الترجيح .

٣ – يهتم أبو حيان بذكر الخلافات بين النحويين سواء الفردية بين عالم وآخر مثل الخلاف بين سيبويه والأخفش وسيبويه والمبرد أم الخلافات بين البصريين والكوفيين مورداً حجج كل فريق منهم في تناول القضايا[١].

وكان منهج أبي حيان في ذلك بأن يعرض المسألة ، ويذكر جميع الآراء فيها وبعد ذلك يصدر حكماً معيناً على هذه المسألة بالموافقة على رأي معين ، أو بالاعتراض على رأي ، أو بعرض الآراء دون إبداء رأي ، وكانت لغته التي يتكلم بها في أثناء عرضه للمسألة تتسم بالوضوح والسهولة ويدعم الرأي الصحيح الذى يختاره بالأدلة والشواهد .

٤– الإكثار من الشواهد القرآنية ، والأشعار، والنقول ، ولغات القبائل العربية المختلفة والأمثال مع ذكر الوجوه الإعرابية والقراءات المختلفة في الآيات وغير ذلك.

٥– من منهج أبي حيان في هذا الكتاب عرض لخلافات النحويين في المسائل الجزئية ، والعلل والافتراضات والجدل حول أشياء لا تفيد ، ويرد أبو حيان هذا الجدل بأنه لا يجدى كبير فائدة ما دام لا ينبني عليه حكم[٢].

موقِف أبي حيان من الكوفيين في كتابه " ارتشاف الضَرَب من لسان العرب " فيه :

المبحث الأول : موقِف أبي حيان من الكوفيين " دراسة تحليلية " .

المبحث الثاني : المواقِف التي وافق فيها أبو حيان آراء الكوفيين .

المبحث الثالث : المواقِف التي خالف فيها أبوحيان آراء الكوفيين .

---

(١) ينظر مقدمة ارتشاف الضرب للمحقق ١/ ٤٠ ، ٤١ باختصار

(٢) ينظر مقدمة ارتشاف الضرب للمحقق ١/ ٤٢

المبحث الأول

موقِف أبي حيان من الكوفيين"دراسة تحليلية"

المعنى اللغوي لكلمة (موقِف) :

موقِف : تكون اسم مكان ، واسم زمان من الثلاثي (وَقَفَ) ، وجاءت على وزن (مَفْعِل) بكسر العين، لأن الفعل مثال صحيح اللام .

وموقِف : تكون مصدراً ميمياً أيضاً من الفعل (وَقَفَ) وهو : مصدر مبدوء بميم زائدة في أوله.

وجاءت على وزن (مَفْعِل) لأنه من فعل مثال صحيح اللام فيقال في وَعَدَ : مَوْعِد، وفي وَقَفَ : مَوْقِف .

وسياق الكلام هو من يفرق بين استعمال الكلمة لاسم المكان ، أو اسم الزمان ، أو المصدر الميمي .

والأقرب إلى ما نحن فيه في موضوعنا : " موقِف أبي حيان من الكوفيين " هو المصدر الميمي ، لأن أبا حيان لم يقف من الكوفيين موقف المكان أو الزمان الذى قالوا فيه آراءهم ، وإنما وقف من آرائهم وأقوالهم موقف القبول والتأييد والموافقة ، أو موقف الرفض والتعقب والمخالفة.

تقول : وَقَفَ فلان من فلان مَوْقِف كذا أي : سلك معه مسلكاً معيناً ، وعامله بطريقة خاصة ، وأخذ برأيه ، أو خالف رأيه.

قال الشاعر :

أحدثُ مَوقِفٍ مِنْ أُمِ سَلْمٍ تَصدِيها وأصحابي وُقُوفُ

أراد : أحدث مواقف هي لي من أم سلم ، أو من مواقف أم سلم .[1]

المذهب الكوفي (دراسة تحليلية) :

المذهب الكوفي في النحو مذهب عريق ، نشأ بعد النحو البصري بمائة عام (قرن من الزمان) في القرن الثاني الهجري وكانت بدايته الأولى على يد أبي جعفر

---

(١) ينظر لسان العرب لابن منظور (وقف)

الروَاسي ، وأبي مسلم الهراء ، وقد أخذ الروَاسي النحو عن عيسى بن عمرو ، وأبي عمرو ابن العلاء ، وعاد إلى الكوفة فتلمز عليه الكسائي وقيل : إنَ الروَاسي لم يُدْل في النحو بآراء ذات قيمة ، بدليل أنَ اسمه لم يدر في كتب النحاة التالية لعصره ، وفيه يقول أبو حاتم :" كان بالكوفة نحوي يقال له أبو جعفر الروَاسي ، وهو مطروح العلم ليس بشيء"[١].

ويذكر المؤرخون أنَ النحو الكوفي بدأ بدءً حقيقياً بأشهر أئمتهم ، وهو الكسائي ، وتلميذه الفراء ، فهما اللذان رسما صورة هذا النحو ووضعا أسسه وأصوله وجعلا له خواصه التي يستقل بها عن النحو البصري[٢] .

وقد تبع الكسائي والفراء جمهور من علماء الكوفة أسسوا مدرسة تسمى (المدرسة الكوفية) لتكون منافسة لمدرسة سبقتهم في هذا المجال وهى (المدرسة البضرية)[٣] ، وقد ترك المذهب الكوفي أثراً كبيراً في النحو العربي ، حيث أسهم في نمو هذا العلم وتقدمه ، فلم يأل أعلامه جهداً ، ولم يبخلوا بشيء من علمهم ، وفكرهم في سبيل إثراء علم النحو والوصول به إلى النضج ، وأن يشكل النحو الكوفي مدرسة مستقلة تتنافس مع المدرسة البصرية .

والمؤلفات النحوية الكوفية قليلة قديماً ، وحديثاً على وجازتها وعدم إحاطتها بكل جوانبه.

وليس لهم كتب نحوية وصرفيه مستقلة تجمع آراءهم مثل الكتاب لسيبويه ، أو المقتضب للمبرد ، وغيرهما من كتب البصريين ، بل جاءت آراؤهم متفرقة من خلال ما وصلنا من كتب مثل :

معانى القرآن للفراء ، ومجالس ثعلب ، وفصيح ثعلب ، وما تتضمنه كتب الخلاف بين البصريين والكوفيين ، والإشارات المتناثرة في كتب النحويين[٤] وهى

---

(١) ينظر مراتب النحويين ص ٢٤ والمدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص ١٥٤ ط – ثانية دار المعارف بمصر .

(٢) ينظر المدارس النحوية ص ١٥٤

(٣) ينظر المدارس النحوية ص ١٥٥

(٤) ينظر التبيين في مسائل الخلاف للعكبري ٧٧ – ٨٣ أحصى محقق التبيين منها ١٧ كتاباً منها كتابان مطبوعان وكتاب مخطوط والباقي مفقود .

على كثرتها لا تكفي في ذلك إذ تعرض مسألة من هنا ، ورأياً من هناك ، مما جعل فيها اضطراباً وخلطاً في تحديد آراء الكوفيين ، ومن تنسب إليه منهم عامتهم ، أو بعضهم ، أو أحد أعلامهم ، مما يجعلها لا تشتمل على الإحاطة بنسبة بعض المسائل إلى أصحابها من الكوفيين ، وهذا لا يقلل من كفاءتها فيما تشتمل عليه من آراء للكوفيين.

وإذا كان دارسوا العربية على مر الزمان واختلاف المكان قد آثروا مذهب البصريين وعولوا عليه وانتصروا له في معرض الخلاف ورجحوا في كثير من المسائل مذهب البصريين ، فإن بعض المعاصرين ممن أعجبوا بالمنهج الوصفي في دراسة اللغة فضلوا المذهب الكوفي ورأوه أقرب إلى تصوير واقع العربية في الاستعمال من منهج البصريين الذين أهملوا كثيراً منها وأيقوه في دائرة السماع ، فلا يقاس عليه لقلته ، أو ندرته ، أو عدم الثقة في قائله ، وردوا بعض القراءات القرآنية .

هذا ولم يحظ المذهب الكوفي بالعناية والاهتمام بما حظي به المذهب البصري ، ولم يعرف عن المذهب الكوفي إلا القليل الذى لا يكفي في الكشف عن قيمته في دراسة العربية ، ولا عن مسوغات تفضيله ، ويبقى في حاجة إلى دراسة موضوعية متكاملة.

وقد كان معظم الدارسين ، أو كثير منهم مشغولين بأوجه الاختلاف بين البصريين والكوفيين حتى جاءت مؤلفات في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وكانت النتيجة أن الكوفيين لهم نهج خاص وطريقة فريدة في الرواية والاحتجاج وبناء قوانين العربية النحوية والصرفية .

وأكثر ما يعاب على الكوفيين ويقال في آرائهم من نقد يتلخص فيما يأتي :

١ – أخذ اللغة من القبائل غير الفصيحة واتساعهم في رواية الأشعار ، وعبارات اللغة عن جميع العرب بدوِيهم وحضريهم ، بينما كانت المدرسة البصرية تتشدد تشدداً جعل أئمتها لا يثبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء

الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وآفاته ، وهم سكان بوادي نجد والحجاز وتهامة [١].

٢ – أخذ اللغة من سكان الحواضر، فقد كان ذلك بدءً لخلاف واسع بين المدرستين ، فالبصرة تتشدد في فصاحة العربي الذى تأخذ عنه اللغة والشعر، والكوفة تتساهل فتأخذ عن الأعراب الذين قطنوا حواضر العراق مما جعل بعض البصريين يفخر على الكوفيين بقوله : " نحن نأخذ اللغة عن حرشة أكله الضباب وأكلة اليرابيع (أي : البدو الخلص) ،وأنتم تأخذونها عن أكلة الشوارز،[٢] وباعة الكواميخ[٣] ، (أي:عرب المدن) [٤] ، وأخذوا عن المتهمين بالوضع.

٣ – اتساع الكوفيين في القياس على الشاذ والنادر والضرورة ، فقد اعتدوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب كما اعتدوا بالأشعار والأقوال الشاذة والنادرة التي سمعوها على ألسنة هؤلاء المتحضرين ، بينما اشترط البصريون في الشواهد المستمد منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء ، وأن تكون كثيرة بحيث تمثل اللهجة الفصحى ، وبحيث يمكن أن تستنتج منها القاعدة المطردة .

٤ – القياس على ما لم يسمع ، فقد استخدموا القياس أحياناً بدون استناد إلى أي سماع ، ومن ذلك مثلاً قياسهم العطف "بلكن" في الإيجاب على العطف بـ "بل" في مثل : قام زيد بل عمرو، فقد قاسوا ذلك على "لكن" وأجازوا : قام زيد لكن عمرو. بدون أي سماع عن العرب يجيز لهم هذا القياس [٥].

ولعلنا بذلك نستطيع أن نفهم السر في أن نحو المدرسة البصرية هو الذي ظل مسيطراً على المدارس النحوية التالية،وعلى جميع الأجيال العربية التي جاءت

---

(١) ينظر المدارس النحوية ص ١٥٩

(٢) الشوارز : جمع شيراز وهو اللبن الرائب المصفى .

(٣) الكواميخ : جمع كامخ وهو مخلل يشهي الطعام .

(٤) ينظر المدارس النحوية ص ١٦٠

(٥) ينظر مغني اللبيب لابن هشام ١/ ٢٩٢ والهمع للسيوطي ٢/ ١٣٧ والمدارس النحوية ص ١٦٤

من بعدهم ، لأنَ قواعدهم هي القواعد المطردة مع الفصحى ونقصد الكثير فيها الذي استُخرجت منه تلك القواعد استخراجاً مصفى[١].

وللإنصاف فإن الكوفيين ليسوا سوى تنوع في الدرس النحوي العربي داخل منظومة منهجية واحدة مع البصريين ، والرد على هؤلاء الذين يعيبون على الكوفيين يتلخص فيما يأتي:

١ – أن تعامل نحاة الكوفة مع المسموع أياً كان لم يكن على خلاف الصورة المنقولة عن البصريين ، فليس هناك فرق كبير بين الفريقين في تقبل هذا المسموع ، فمن هذا المسموع ما قبلوه ، ومنه ما رفضوه .

فقد كانوا يرفضون السماع أحياناً وبالتالي يرفضون ما يبنى عليه من قواعد وأحكام ، ومن هذا أنهم رفضوا الاعتداد بما رواه سيبويه في الكتاب من إعمال أسماء المبالغة في أقوال العرب الفصحاء وأشعارهم ، فقد روي في قولهم في الاختيار : " أما العسلَ فأنا شراب " بنصب " العسل " مفعولاً به لـ"شراب " كما روي طائفة من الأشعار ، عملت فيها صيغ : فعول ، ومفعال ، وفعيل ، وفَعِل وعلى الرغم من ذلك كان الكسائي والفراء ينكران عمل هذه الأسماء محتجين بأنها فرع عن أسماء الأفعال ، وأسماء الأفعال فرع عن الفعل المضارع ، ولذلك ضعف عملها [٢] .

ومما رفضوا فيه السماع لاسماع أبيات قد تكون شاذة ، بل سماع إحدى القراءات إعمال " إن " المخففة من الثقيلة النصبَ ، فقد زعموا أن الثقيلة إنما عملت لشبهها بالفعل الماضي في بنائها على ثلاثة أحرف وأنها مبنية على الفتح مثله فإذا خففت زال شبهها به فوجب أن يبطل عملها [٣] .

---

(١) ينظر المدارس النحوية ص ١٦٢

(٢) ينظر مجالس ثعلب ص ١٥٠ ، ٢٣٦ والكتاب لسيبويه ١/ ١١١ والمدارس النحوية ص ١٦٤

(٣) ينظر المدارس النحوية ص ١٦٤

٢ – أن مصدر الرواية كان واحداً عند الفريقين، فإذا كان البصريون قد خرجوا وسمعوا من سكان بوادي نجد والحجاز وتهامة ، فالكوفيون في ذلك مثلهم قد خرجوا وسمعوا من القبائل الفصيحة ، وقد كانوا يكثرون من الرحلة إليها على ما ذكره الرواة عن الكسائي ، فقد قالوا : إنه خرج إلى نجد وتهامة والحجاز " ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قنينة حِبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ"[١] .

٣ – أن أحكام الظواهر المبنية على السماع عند الكوفيين كانت متنوعة فمنها الواجب ، ومنها الجائز، ومنها الممتنع في غير شذوذ وضرورة ، وتلك كانت الحال عند البصريين في أحكامهم على الظواهر النحوية والصرفية.

٤ – أن ما رواه نحاة الكوفة كان له أثر في أصول النحو ، والقواعد النحوية وذلك يؤكد أن هذه الروايات تعامل معها النحويون أحياناً على أنها ليست سوى أخت حميمية للمرويات البصرية ، فليس بين ما يرويه البصري والكوفي كبير فرق ، وأن المدرسة البصرية حين نحت الشواذ عن قواعدها لم تحذفها ولم تسقطها ، بل أثبتتها أو على الأقل أثبتت جمهورها ، نافذة في كثير منها إلى تأويلها ، حتى تنحي عن قواعدها ما قد يتبادر إلى بعض الأذهان من أن خللاً يشوبها [٢].

٥ – أن الكوفيين كانوا يحترمون السماع ولا سيما عنايتهم بالقرآن الكريم ، وقراءاته واعتدادهم بها ، واعتمادهم عليها والاحترام الشديد والقدسية التي كانت تعامل بها القراءات المتواترة من قبلهم ، وأنهم لم يرُدوا قراءة بينما كان البصريون لا يقبلون كل القراءات فكانوا يقبلون القراءة التي توافق قواعدهم ومن المشهور في ذلك ردهم قراءة حمزة وهى قراءة متواترة قوله تعالى: (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ)[٣] ، بجر الأرحام[٤] وعطفها على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض

---

(١) ينظر إنباه الرواة ٢٥٨/٢ والمدارس النحوية ص ١٥٩

(٢) ينظر المدارس النحوية ص ١٦٢ بتصرف

(٣) من الآية ١ من سورة النساء

(٤) ينظر معجم القراءات ١٠٤/٢ ومعاني القرآن للفراء ٢٥٢/١ والكشاف للزمخشري ٢٢٤/١ ، ٢٢٥ والبحر المحيط للزمخشري ١٥٨/٣

لأنهم يمنعون ذلك فلا يجوز عندهم الجر بالعطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار[١] .

فقد ظهر بهذا التعسف في موقف العلماء القدماء من المذهب الكوفي بسبب اتجاه العلماء في الغالب إلى المذهب البصري وانحيازهم إليه ، أما المنصفون من النحويين المتأخرين كابن مالك ، وأبى حيان وغيرهما فكانوا يوافقون المذهب الكوفي إذا كان هو الراجح ويوافقون المذهب البصري إذا كان هو الراجح كما سنعرف ذلك بالتفصيل في موقف أبي حيان من الكوفيين.

وينبغي أن يستقر في الأذهان أن المدرسة الكوفية لا تُباين المدرسة البصرية في الأركان العامة للنحو، فقد بنت نحوها على ما أحكمته البصرة من تلك الأركان التي ظلت إلى اليوم راسخة في النحو العربي ، غير أنها مع اعتمادها لتلك الأركان استطاعت أن تشق لنفسها مذهباً نحوياً جديداً له طوابعه وله أسسه ومبادؤه[٢].

موقف أبي حيان من الكوفيين (دراسة تحليلية) :

ينقسم موقف أبي حيان من الكوفيين في كتابه (ارتشاف الضرب) إلى موقف الموافق والمؤيد والمرجح لرأيهم ، وموقف المخالف والرافض والمعترض على رأيهم :

القسم الأول : موقف الموافق والمؤيد والمرجح لرأيهم :

أولاً : منهج أبي حيان في الموافقة والاختيار لمذهب الكوفيين:

الموافقة وتعني : القول برأيهم واختيار رأيهم عن رأي غيرهم جاء في اللغة تقول : وافقت فلاناً في موضع كذا أي : صادفت ، ووافقت فلاناً على أمر كذا، أي : اتفقنا عليه معاً ووافقته أي : صادفته[٣].

---

(١) وهي قضية خلاف بين البصريين والكوفيين ، ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٤٦٧/٢ والكتاب لسيبويه ٩٤/١ والمقتضب للمبرد ١٥٢/٤ وسأعرض هذه القضية بالتفصيل في مواقف أبي حيان من الكوفيين في هذا البحث .

(٢) ينظر المدارس النحوية ص ١٥٨

(٣) ينظر لسان العرب (وفق)

وكان منهج أبي حيان في ذلك بأن يعرض المسألة ، ويذكر جميع الآراء فيها وبعد ذلك يصدر حكماً معيناً على هذه المسألة بموافقته للكوفيين أو اختياره لمذهبهم ، وكانت لغته التي يتكلم بها في أثناء عرضه للمسألة تتسم بالوضوح والسهولة.

وكان أبو حيان يبني موافقته واختياره لمذهب الكوفيين على الأسس الآتية :

١ – كثرة الأدلة والشواهد التي ترجح مذهبهم سواء أكانت سماعية أم قياسية فمن ذلك مثلاً قوله:" الرباعي مجرد ومزيد : المجرد على فَعْلَل ... وفُعْلَل وفاقاً للأخفش والكوفيين اسماً جُخْدَب ، وصفه : جُرْشَع لوجود سُوْدَد، وعُوْطَّط ، وعُنْدَد"[١].

ومن ذلك قوله : " واختلف النحاة في تقديمه على الفعل[٢] المتصرف الذى تمييزه منقول ، فذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين إلى منعه ... وذهب الكسائي والجرمي والمازني والمبرد إلى جواز ذلك وهو اختيار ابن مالك ، وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك وقياساً على الفضلات"[٣].

٢ – الاعتداد بالقراءات القرآنية وعدم تخطئة القراء يقول أبو حيان : " والذى نذهب إليه ما صحت الرواية به من إثبات القراء وجب المصير إليه ، وإن خالف أقوال البصريين ورواياتهم"[٤].

٣ – الاعتداد بالقليل – كما قال الكوفيون – إذا كان هذا القليل لغة لقبيلة من القبائل الموثوق بها ، فيجوز عنده القياس عليها يقول في ذلك عند الحديث عن "كم" : " ولزمت "كم" التصدير إلا إذا جرت بإضافة أو بحرف أو كانت استفهاماً وعطفت في الاستثبات ، أو كانت خبرية في اللغة المشهورة نحو : كم رجلاً ضربت ؟ ... وأما اللغة الأخرى فحكاها الأخفش ، وهو جواز ألا تتصدر فتقول :

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٢٢/١ ، ١٢٣

(٢) أي التمييز على الفعل

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٣٤ ، ١٦٣٥

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٧١٤/٢

فككت كم عانٍ، وملكت كم غلامٍ ، لأنها بمعنى كثير كما جاز : فككت كثيراً من العناة ، وملكت كثيراً من الغلمان ، واضطرب في القياس على هذه اللغة فقيل : هي من القلة بحيث لا يقاس عليها ، الصحيح أنه يجوز القياس عليها لأنها لغة"[١].

٤ – حمل الأدلة على أحسن الوجوه وعدم تأويل الكثير من ذلك قوله في "مِن" : " ولا تكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين ، وقد كثر ذلك في كلام العرب نثرها ونظمها، وقال به الكوفيون والمبرد ، وابن درستويه ، وهو الصحيح ، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد"[٢].

ثانياً : أصول الاحتجاج عند أبي حيان في الموافقة والاختيار لآراء الكوفيين :

أهم أصول النحو عند النحويين هي : السماع ، والقياس ، والإجماع[٣].

وقد اعتمد أبو حيان في كتابه ارتشاف الضرب عند اختياراته وموافقته لآراء الكوفيين على الأصول الآتية :

١ – الأصول السماعية :

ويعنى به ما ثبت من كلام فصيح موثوق بفصاحته ، وسماه أبو البركات الأنباري بالنقل وعرفه بقوله : "النقل هو : الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة [٤].

والأصول السماعية هي :

أ – القرآن الكريم وقراءاته :

اعتمد أبو حيان عليه اعتماداً كثيراً في اختيار وترجيح رأي على رأي آخر ، فهو يعد الشاهد القرآنيَ هو الأساس الأول ، والمصدر الموثوق به في التقعيد

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٢/ ٧٨٣ ، ٧٨٤

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٤/١٧١٨

(٣) ينظر الإصباح في شرح الاقتراح للسيوطي للدكتور / محمود فجال ص ٦٧ ، ١٥٩ ، ١٨١

(٤) ينظر لمع الأدلة في أصول النحو للأنباري ص ٨١ تحقيق الأستاذ / سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ

واستخلاص قواعد النحو وتثبيتها وترجيح رأي على رأي آخر يقول في وقوع الفعل الماضي حالاً من غير اقترانه "بالواو" و"قد" :" وقد يخلو الماضي منهما كقوله تعالى : (هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا)[١] ، والصحيح جواز ذلك بغير "واو" ، ولا "قد" وهو قول الجمهور والكوفيين والأخفش لكثرة ما ورد من ذلك"[٢] .

ب – كلام العرب نظمه ونثره :

اعتمد أبو حيان على كلام العرب نظمه ونثره في موافقته لآراء الكوفيين فمن ذلك قوله في كلامه على "مِن" : " ولا تكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين ، وقد كثر ذلك في كلام العرب نثرها ونظمها، وقال به الكوفيون ، والمبرد وابن درستويه ، وهو الصحيح ، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد "[٣].

هذا ولم يعتمد أبو حيان كثيراً على الاستشهاد بالحديث الشريف ، فقد كان من الذين منعوا الاستشهاد به هو وشيخه أبو الحسن بن الضائع، فقد وقف بالمرصاد لابن مالك ؛لأنه استشهد بالحديث كثيراً وقد عاب عليه ذلك يقول عنه : " وهذا الرجل على عادته في إثبات القواعد بما ورد في الحديث " [٤] ولهذا لم يكن من أصول السماع عنده .

وإن كان أبو حيان قد أكثر من الاستشهاد بالحديث في كتابه البحر المحيط كما تقول الدكتورة خديجة الحديثي[٥] .

٢ – الأصول القياسية :

القياس هو : حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ويوضح السيوطي أقسام القياس فيقول : " القياس في العربية على أربعة أقسام : حمل فرع على أصل

---

(١) من الآية ٦٥ من سورة يوسف

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ١٦٠٩/٣ ، ١٦١٠

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٧١٨

(٤) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ٩٢٥/٢

(٥) ينظر أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي ص ٤٣٦ ، ٤٣٧ والبحر المحيط لأبي حيان ٦/ ٣٦٠ ومقدمة ارتشاف الضرب ٥٢/١

وحمل أصل على فرع ، وحمل نظير على نظير ، وحمل ضد على ضد ، وينبغي أن يسمى الأول ، والثالث قياس المساوي ، والثاني قياس الأوْلى ، والرابع قياس الأدون [١].

وقد اعتمد أبو حيان أيضاً على الأصول القياسية في موافقته لآراء الكوفيين ولكن جاءت في المرتبة الثانية عنده بعد السماع فإذا انعدم السماع عنده رجح بالقياس ، ولكنه كان يقيس على ما ورد به السماع وما كانت له شواهد كثيرة في اللغة ولم يكن يقيس على النادر ، أو القليل ، أو الشاذ [٢].

ويعيب أبو حيان على الكوفيين قياسهم على الشاذ فيقول : " وقالوا في كمأة : كماة ، بإبدالها ألفاً ، وهو شاذ لا يطرد ، وقاس عليه الكوفيون "[٣].

٣ – الإجماع :

وهو إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة [٤]، وهو أقل مرتبة من السماع والقياس .

وقد استند إليه أبو حيان في كتابه ارتشاف الضرب وغيره من كتب ، فإن لم يكن هناك سماع ، ولا قياس أخذ بما أجمع عليه نحاة البصرة والكوفة .

ثالثاً : الألفاظ التي استعملها أبو حيان في الموافقة والاختيار لمذهب الكوفيين :

كانت الألفاظ التي استعملها أبو حيان في الموافقة لمذهب الكوفيين واضحة وصريحة ، وبأسلوب سهل فكان يقول أحياناً : " وفاقاً للكوفيين"[٥] ويقول

---

(١) ينظر الإصباح في شرح الاقتراح ص ١٩٢

(٢) ينظر أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي ص ٤١٤ ومقدمة ارتشاف الضرب ٤٤/١، ٤٥

(٣) ينظر النكت الحسان لأبي حيان ص ٢١٣

(٤) ينظر الإصباح في شرح الاقتراح ص ١٥٩

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ١٢٢/١ ، ١٢٣

أحياناً :" والصحيح ما قاله الكوفيون"[١] وأحياناً يقول:" والذى أختاره من هذه المذاهب مذهب الكوفيين"[٢].

وأحياناً يقول :" والصحيح ... وهو قول الجمهور والكوفيين"[٣]

القسم الثانى: موقف المخالف والرافض والمعترض على رأيهم :

أولاً : معنى المخالفة والرفض والاعتراض :

جاء في اللغة : الخلاف : المخالفة ، وقال اللحياني : سررت بمقعدي خلاف أصحابي أي : مخالفهم[٤].

فمعنى قول أبي حيان : " خلافاً للكوفيين" أي : أخالفهم فيما ذهبوا إليه وأختار قولاً آخر.

وأما الرفض لمذهبهم فقد جاء في اللغة : الرفض : تركك الشيء تقول : رفضني فرفضته ، رفضت الشيء أرفضه رفضاً ورفضاً : تركته وفرَقته .

قال الجوهري : " الرفض : الترك "[٥].

فمعنى قول أبي حيان بعد أن يذكر مذهب البصريين ومذهب الكوفيين " والذى أختاره قول البصريين " فهذا ترك لقول الكوفيين ورفض لمذهبهم .

وأما الاعتراض على مذهب الكوفيين فقد جاء في اللغة : الاعتراض : المنع اعترض الشيء دون الشيء : حال دونه [٦].

وعلى المعنى اللغوي جاء المعنى الاصطلاحي للاعتراض وهو : حجة أو دليل يراد به بيان استحالة مذهب أو رأى ما .

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٤/١٧١٨

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٥

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ٣/ ١٦٠٩ ، ١٦١٠

(٤) ينظر لسان العرب (خلف)

(٥) ينظر الصحاح للجوهري (رفض)

(٦) ينظر لسان العرب (عرض) والقاموس المحيط (عرض) وتهذيب اللغة ١/٤٦٣

وقيل : هو مقابلة الخصم في كلامه بما يمنعه من تحصيل مقصوده بما باينه أو ممانعة الخصم بمساواته فيما يورده .

والاعتراض لا يكون قصدياً أو تتبعياً ، وإنما يعرض النحوي لمسائل مختلفة ويبين خلالها أكثر من رأي ثم يعترض على أحدهم ويرجح الآخر بناءً على دليل أو حجة ، فلا يكون الاعتراض بقصد تتبع الأخطاء والهنات ، وإنما بقصد بيان المعنى ، والحقيقة العلمية على وجه الصواب ، وهذا ما فعله أبو حيان في كتابه ارتشاف الضرب وفى اعتراضه على الكوفيين فهذا موقف منه على رأيهم بالإضافة إلى مخالفته لهم أو رفضه لرأيهم كما سبق.

ثانياً:منهج أبي حيان وأدلته فى مخالفته واعتراضه على الكوفيين :

يذكر أبو حيان في المسألة مذهب النحويين ثم يذكر رأيه معقباً به ، إما مصححاً لرأى ، وإما مخالفاً ، وإما معترضاً .

وكان أبو حيان في منهجه في المخالفة أو الاعتراض لا يلزم نفسه بمنهج التعليل والرد في كل المواضع فتجده في بعضها يعترض ، ويعلل اعتراضه فيقول في تقديم التمييز على الفعل المتصرف الذى تميزه منقول : " فذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين إلى منعه ... وذهب الكسائي والجرمي والمازني ... إلى جواز ذلك وهو اختيار ابن مالك وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك وقياساً على الفضلات"[(١)].

وقد لا يعلل لمخالفته أو لاعتراضه على مذهب الكوفيين وهو الأكثر في مواقفه وذلك نحو قوله : " وزعم الكوفيون ، والزجاجي أن "كأن" لا تفارق التشبيه"[(٢)].

وهكذا فيكون أبو حيان بذلك في أكثر مواقفه من الكوفيين يشعر القارئ أنه لا يقبل برأي الكوفيين ، أو يخالف رأيهم ، أو يعترض على رأيهم دون أن يلزم

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٤/١٦٣٤ ، ١٦٣٥

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٣/١٢٣٨ ، ١٢٣٩

نفسه بالتعليل لهذا الموقف ، ولعل السبب في ذلك أن المجال لا يتسع لذلك ، إذ إنه يهتم بأمرين :

الأول : أنه يأتي في كتابه ارتشاف الضَرَب على جل الموضوعات والقضايا النحوية والصرفية واللغوية فلا يكاد يترك موضوعاً أو مسألة إلا ويتناولها بالعرض والتعقيب عليها في أكثر الأحيان.

الثاني : أنه يهتم بذكر آراء كل النحويين في هذه المسألة ، وهذا ما يلاحظ بكثرة في كتابه ارتشاف الضَرَب.

فنجد الكتاب مكثفاً ومزدحماً بالقضايا النحوية ، وبآراء النحويين التي شغلت أبا حيان عن التعليل لكل موقف.

وعلى الرغم من هذا فلا تجد نحوياً قط سلم من موقف لأبي حيان ، إما بالموافقة والترجيح ، وإما بالمخالفة والاعتراض من لدن سيبويه وحتى شيوخه كالأبذي ، ومعاصريه كابن مالك وغيرهم من نحاة الأندلس ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن أبا حيان يتمتع بشخصية نحوية مستقلة ناقدة معتدلة لا تحكمها الأهواء المدرسية ، ولا التعصب لمذهب دون مذهب مع أنه محسوب على نحاه البصرة يظهر ذلك من خلال ترجيحه لآراء سيبويه والأخفش والمبرد وغيرهم من نحاة البصرة.

إلا أنه كان يختار ويرجح رأي غيرهم ، ويصرح بذلك كما سبق في موافقته وترجيحه لرأي الكوفيين في بعض المسائل ، ولغيرهم أيضاً.

ويظهر ذلك أيضاً من قوله : " لسنا متعبدين بنحاة البصرة"[1].

فهذا يبين أنه ذو شخصية مستقلة معتدلة منصفة لكل الآراء يرجح الرأي الذى يراه راجحاً دون النظر لقائله ، ويعترض على الرأي الذى يراه غير صحيح دون النظر إلى قائله.

---

(١) ينظر البحر المحيط لأبي حيان ١٥/٥ وحاشية الشهاب ٢٧٧/١ ،٢٧٨

أما عن أدلته في الاعتراض أو المخالفة لمذهب الكوفيين فكانت ما بين السماع والقياس ، وكان اعتماده على السماع أكثر –كما تقدم –

ثالثاً : الألفاظ التي استعملها أبو حيان في المخالفة والاعتراض على الكوفيين :

استعمل أبو حيان في هذا الموضع قوله : " خلافاً للكوفيين" وهذا أكثر الألفاظ استعمالاً في اعتراضه على رأيهم ، وفي بعض الأحيان يعترض على رأيهم اعتراضاً غير صريح كأن يقول بعد أن يذكر رأيهم : " والصحيح كذا" وهذا يفهم منه أن رأيهم غير صحيح.

أو يذكر رأي الكوفيين في المسألة ثم يذكر رأي البصريين ويعقب ويقول : " وهو الصحيح" أي : أن رأي الكوفيين غير صحيح ، ولكن هذا بالإيماء منه ودون تصريح.

وهذا إن دل فإنما يدل على نبل وسمو أخلاقه فلم يخدش مكانة الكوفيين أو مذهبهم .

منهجي في هذا البحث :

قد اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي ، بأن استقريء مواقف أبي حيان من الكوفيين في كتابه ارتشاف الضرب ثم أقوم بالوصف والتحليل لهذه الم

واقف على الطريقة الآتية:

١ – وضع عنوان مختصر مناسب لموقف أبي حيان.

٢ – ذكر نص أبى حيان الذى وافق فيه الكوفيين ورجح رأيهم ، أو خالفهم واعترض عليهم.

٣ – توضيح موقف أبي حيان من الكوفيين بموافقته لهم واختياره لمذهبهم ، أو بمخالفته لهم واعتراضه عليهم موضحاً وملخصاً إن طال الكلام في ذلك.

٤ – دراسة موقف أبي حيان دراسة مفصلة مع ذكر آراء النحويين في هذا الموضع ، وذكر أدلتهم جميعاً حسب التسلسل الزمني محيلاً إلى كتبهم في الحاشية ، فإن لم يتيسر من كتبهم أحلت إلى كتب النحو الرئيسة والمتقدمة .

٥ – التعقيب على ما سبق مرجحاً ما رأيته راجحاً بالأدلة من غير تعصب لأبي حيان أو لغيره من العلماء ، أو لمذهب من المذاهب ، فأحياناً يأتي في التعقيب على هذا الموضع تأييداً لأبى حيان ، وأحياناً يأتي تأييداً لغيره مع ذكر السبب بالأدلة ما أمكن .

٦ – تخريج ما يحتاج إلى تخريج من شواهد نثرية أو شعرية.

وقد رتبت مواقف أبي حيان من الكوفيين حسب ورودها في هذا الكتاب ولا أدعي الكمال ، فالكمال لله وحده ، فأرجو أن يغفر الله لي تقصيري ونسياني.

" وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب" .

المبحث الثاني

المواقف التي وافق فيها أبو حيان آراء الكوفيين

وفيه :

موقفه من أصالة وزن " فعلل " .

موقفه من عامل الرفع في المبتدأ والخبر .

موقفه من وقوع الفعل الماضي حالاً غير مقرون بالواو و" قد " .

موقفه من وقوع "من" لابتداء الغاية في الزمان .

موقفه من العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار.

أصالة وزن "فعلل" فى الرباعى المجرد

قال أبو حيان : " الرباعى مجرد ومزيد : المجرد على فعلل...فعلل وفاقاً للأخفش والكوفيين[١]، اسما : جخدب[٢] ، وصفة : جرشع ، لوجود سودد[٣]، وعوطط[٤] ، وعندد[٥] ..."[٦] .

توضيح موقف أبى حيان :

وافق أبو حيان رأى الكوفيين والأخفش واختار قولهم بأن من أوزان الرباعي المجرد "فعلل" وأنه جاء منه اسم مثل : جخدب ، وصفة مثل : جرشع.

دراسة موقف أبى حيان :

اتفق الصرفيون على خمسة أوزان للاسم الرباعى المجرد هى : فعْلل، وفعْلل، وفعْلل، وفِعْلل، فِعَل .

واختلفوا فى الوزن السادس وهو "فعلل" – بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى.

---

(١) ينظر المنصف ٢٧/١ وشرح الشافية للرضي ٤٧/١ والهمع ١٥٩/٢ والتصريح ٣٥٦/٢ ومجموعة الشافية للجاربردي وآخرين ٣٤/١ والمساعد ١٥/٤ وائتلاف النصرة ص ١٠٨ وشرح ألفية ابن معط للقواس ٢١٦٨/٢

(٢) الجُخدب : الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، ينظر لسان العرب (جخدب) والصحاح للجوهري ٩٧/١ ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس ٥١٣/١ والجمهرة ١١١٢/٢ ، ١١٣٥ والممتع ٦٧/١ والمجمل ٢٠٧/١

(٣) السُودد : مصدر ساد الرجل قومه أو السيادة ينظر القاموس المحيط (سود) ولسان العرب (سود) والصحاح ٢٩٠/٢ والجمهرة ١٢٩٠/٣ والمجمل ٤٧٨/٢

(٤) العُوطط : جمع عائط وهي الناقة التي لم تحمل أول سنة ينظر لسان العرب (عوط) والصحاح ١١٤٥/٣ والجمهرة ١٢٩٠/٣

(٥) العُندد : الاحتياج يقال : مالي عنه عُندد أي : مالي عنه بد ، ينظر لسان العرب (عند) والصحاح ٥١٣/٢ والمقاييس ١٥٤/٤ والجمهرة ٢/ ١١٦٣ ، ١٢٧٩/٣ والمجمل ٦٣٢/٣

(٦) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٢٢/١ ، ١٢٣

فقد أثبت هذا الوزن الكوفيون والأخفش فيكون بناءً سادساً أصالة محتجين بما رواه الفراء والأخفش ، فقد حكى الفراء : برقع ، وبرقع[١] ، وطحلب ، وطحلب[٢] ، وقعدد ، وقعدد[٣] ودخلل ، ودخلل[٤][٥].

وروى الأخفش : جخدب[٦] ، وفى الصفة ما نقله أبو حيان : جرشع .

وقد ذهب البصريون إلى أن الرباعى المجرد من الأسماء لا يكون على وزن "فعلل" فسيبويه وأصحابه لم يثبتوا هذا الوزن فهم لا يروا إلا الضم[٧]، وكذلك المبرد[٨] ، وابن السراج[٩].

وأن ما جاء منه على الفتح يخرج على النحو الآتى :

١ – أن يكون "فعلل" فرعاً على "فعلل" مخففاً عنه قال ابن عصفور : " فيمكن أن يكون الفتح تخفيفاً ، فإنما ثبت "فعلل" بأن يوجد لا يجوز معه "فعلل" – بالضم – فإن لم يوجد الفتح إلا مع الضم دليل على أنه ليس ببناء أصلى"[١٠].

وقال ابن جماعة نقلاً عن ابن مالك : " فلو كان "فعلل" أصلاً كغيره من الرباعى لجاز أن ينفرد عن "فعلل" فعلم بذلك أن فتح ما فتح لم يكن إلا فراراً من توالى ضمتين ليس بينهما إلا ساكن،وهو حاجز غير منيع"[١١].

---

(١) البُرقع هو : نقاب المرأة ، ينظر الصحاح (برقع).

(٢) الطُحلب هو : خضرة تعلو الماء المزمن، ينظر القاموس المحيط (طحلب) .

(٣) القُعدد هو : الرجل الجبان القاعد عن الحرب ، ينظر لسان العرب (قعد) .

(٤) الدُخلل هو : المداخل المباطن ، وما يداخل الرجل من نية ومذهب ، ينظر لسان العرب (دخل) .

(٥) ينظر المنصف ٢٦/١ ، ٢٧ وشرح الملوكي ص ٢٦ ، ٢٧

(٦) ينظر شرح الشافية للرضي ٤٨/١ والمنصف ٢٧/١

(٧) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٨٩/٤

(٨) ينظر المقتضب للمبرد ٢٠٤/١

(٩) ينظر الأصول في النحو لابن السراج ١٨٢/٣، ١٨٣

(١٠) ينظر الممتع لابن عصفور ٦٧/١ والمساعد لابن عقيل ١٥/٤

(١١) ينظر مجموعة شروح الشافية للجاربردي وآخرين ٣٤/١ والتسهيل ص ٢٩١

٢ – أن يكون "فعلل" فرعاً على "فعالل" قال ابن يعيش : " ورواية الأخفش محمولة على إرادة : جخادب ثم حذفوا ، لأنهم يقولون : جخدب، وجخادب ، كما قالوا : علبط ، وعلابط[١]، وهدبد، وهدابد[٢] ، .."[٣].

وقد رد ابن إياز هذا قائلاً : " ولا يجوز أن يكون "جخدب" منقوصاً من "جخادب" بدليل إسكان الخاء ، ولو كان منه لقيل : جخدب بفتحها وكسر الدال كعلبط ، وهدبد لما كانا محذوفين من : علابط ، وهدابد"[٤].

٣ – خرج بعضهم ما روى بالفتح نحو : جؤذر ، على أنه اسم أعجمي[٥].

وإذا استقام هذا التخريج فى هذه اللفظة فإنه لا يستقيم فى غيرها مما ذكر .

وقد اختار مذهب الكوفيين والأخفش أيضاً من النحويين غير أبى حيان ، ابن يعيش، والرضى، والقواس، وابن عقيل[٦].

أما ابن مالك فقد أثبت هذا الوزن ، وحكم بأصالته فى الألفية فقال :

لاسم مجرد رباع فعلل .. وفعلل وفعلل وفعلل

ومع فعل فعلل ...[٧].

فهذا واضح فى أن وزن (فعلل) عند ابن مالك فى الألفية من أوزان الرباعى المجرد الأصول.

---

(١) العُلبط هو : الغليظ من اللبن ، ينظر لسان العرب (علبط) .

(٢) الهدبد هو : اللبن الخاثر جداً ، ينظر لسان العرب (هدبد) .

(٣) ينظر شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ص ٢٦ وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٦ وينظر الكتاب لسيبويه ٢٨٩/٤ والممتع لابن عصفور ٦٨/١ وشرح الشافية للرضي ٤٩/١ وائتلاف النصرة ص ١٠٩

(٤) ينظر شرح إيجاز التعريف لابن إياز ص ١٥

(٥) ينظر الممتع لابن عصفور ٦٧/١

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٦ وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ص ٢٦ وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤٨/١ وشرح ألفية ابن معط للقواس ١١٦٨/٢ وشرح ألفية ابن مالك لابن عقيل ٤٩٠/٢

(٧) ينظر ألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل ٣٨٩/٢

بينما حكم بفرعيته في تسهيل الفوائد فقال : " وتفريع "فعلل" أظهر من أصالته"[١].

تعقيب :

مما سبق يبدو لى أن مذهب الكوفيين والأخفش هو الراجح وهو الذى اختاره أبو حيان وأكثر النحويين وهو أن وزن "فعلل" من أوزان الاسم الرباعى المجرد والذى يدل على ثبوت هذا الوزن وجهان :

الأول : ما سمع منه مما حكاه الفراء من قولهم : طحلب ، وبرقع وقعدد ، ودخلل ، وهو ثقة وإن كان المنقول غير مشهور وما سمع أيضاً مما حكاه الأخفش من قولهم : جخدب .

الثانى : أن هذا الوزن (فعلل) قد ألحق به ، وهذا دليل على أصالته ، فقد ألحق به : سؤدد بمعنى السيادة ، وعوطط من لفظ عائط، وعندد. فإظهار التضعيف دليل على إرادة اللحاق بـ "جخدب" كما قالوا : مهدد، وقردد حين أرادوا إلحاقه بـ "جعفر" ولولا ذلك لوجب الإدغام[٢].

وقد نقل ابن إياز عن بعضهم قوله:"ومعلوم أن الإلحاق يستدعى مثالاً يلحق به فلو كان هذا المثال معدوماً لما ورد عنهم ما هو ملحق به"[٣].

وإلى ذلك ذهب اليزدى وابن إياز وغيرهما[٤] .

---

(١) ينظر تسهيل الفوائد لابن مالك ص ٢٩١

(٢) ينظر شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ص ٢٧ وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٦ وشرح الشافية للرضي ٤٨/١ وشرح إيجاز التعريف لابن إياز ص ١٣ ،١٤ وشرح ألفية ابن معط للقواس ١١٦٩/٢

(٣) ينظر شرح إيجاز التعريف لابن إياز ص ١٣ ، ١٤

(٤) ينظر شرح الشافية للخضر اليزدي ١/ ٤٤ وشرح إيجاز التعريف لابن إياز ص ١٣ ، ١٤ وشرح ألفية ابن معط للقواس ١١٦٩/٢ وشرح الشافية للرضي ٤٨/١

عامل الرفع في المبتدأ والخبر

قال أبو حيان : " واختلفوا فى الرافع للمبتدأ والخبر، فذهب سيبويه[١] وجمهور البصريين إلى أن الابتداء يرفع المبتدأ والمبتدأ يرفع الخبر، وقد نسب هذا إلى المبرد[٢] ، وذهب الأخفش[٣]وابن السراج[٤] والرمانى[٥] إلى أنهما مرفوعان بالابتداء وذهب الجرمى[٦] وكثير من البصريين إلى أنهما مرفوعان بتعريهما للإسناد من العوامل اللفظية ، ونسبه الفراء[٧] إلى الخليل ، وأصحاب الخليل لا يعرفون هذا، وذهب الكوفيون إلى أن كلاً منهما رفع الآخر ، كذا أطلق النقل عنهم ابن مالك[٨]، وقيده غيره، فحكى أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذى فى الخبر، فإن لم يكن ثم ذكرٌ ترافعا أى : رفع كل واحد منهما الآخر قال : وهذا مذهب الكوفيين ، وأقول : الذى نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين ، وهو أنهما يرفع كل منهما الآخر ؛ وهو اختيار ابن جنى[٩] "[١٠]

توضيح موقف أبى حيان :

ذكر أبو حيان فى نصه السابق أربعة مذاهب فى رافع المبتدأ والخبر وسأذكرها بالتفصيل فى الدراسة ، واختار المذهب الأخير وهو مذهب الكوفيين.

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٨١/١، ١٢٦/٢، ١٢٧ .

(٢) ينظر المقتضب للمبرد ٤٨/٢، ١٢٦/٤، والأشمونى ١٩٤/١ .

(٣) ينظر معانى القرآن للأخفش ٩/١ ، ٢٠٩، ٢٤٤ ، وشفاء العليل ٢٧٢/١، والمساعد ٢٠٥/١، والهمع ٢٠٥/١ .

(٤) ينظر الأصول فى النحو ٥٨/١ .

(٥) ينظر رأى الرمانى فى المساعد ٢٠٥/١ .

(٦) ينظر رأى الجرمى فى إصلاح الخلل ص ١١٨ ، ١١٩ وشفاء العليل ٢٧٢/١ وشرح كتاب سيبويه للسيرفى ٤٧٦/٣ وشرح التسهيل للمرادى ٢٧٤/١ والمساعد ٢٠٦/١ وتمهيد القواعد ٨٨٩/١، ٨٩٠.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضى ١*٦٣ .

(٨) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٢/١ والإنصاف للأنبارى ٤٥/١ والمساعد ٢٠٥/١ .

(٩) ينظر اللمع لابن جنى ١١٠، ١١١ وشرح الكافية للرضى ٨٧/١ .

(١٠) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٨٥/٣ .

وقال بعد أن عرض المذاهب الأربعة ، وأقول : " الذى نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين ، وهو أنهما يرفع كل منهما الآخر"[١].

دراسة موقف أبى حيان :

ذكر أبو حيان فى نصه السابق أربعة مذاهب فى رافع المبتدأ والخبر، ونسب إلى المبرد أو قال : ونسب هذا إلى المبرد أى المذهب الأول وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين بأن الابتداء يرفع المبتدأ ، والمبتدأ يرفع الخبر، وفى الحقيقة أن المبرد له مذهب آخر فى رافع المبتدأ والخبر فهو يرى أن الابتداء رفع المبتدأ، والمبتدأ والابتداء يرفعان الخبر أى : رفع الخبر بالمبتدأ بواسطة الابتداء صرح بهذا فى المقتضب فقال : " فأما رفع المبتدأ فبالابتداء ، ومعنى الابتداء : التنبيه والتعرية عن العوامل غيره، وهو أول الكلام .... والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر"[٢].

وبهذا تكون المذاهب المشهورة فى رافع المبتدأ والخبر خمسة وليس أربعة كما ذكر أبو حيان .

وسأذكر فى هذه الدراسة هذه المذاهب الخمسة، وأقوال النحويين المتأخرين لنعرف من أقوالهم المذهب الذى اختاروه، والمذهب الذى ردوه واعترضوا عليه وماذا قال النحويون عن مذهب الكوفيين الذى اختاره أبو حيان؟

المذهب الأول : وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين وهو أن الابتداء يرفع المبتدأ ، والخبر مرفوع بالمبتدأ صرح بذلك سيبويه فى مواضع كثيرة منها قوله : "المبتدأ كل اسم ابتديء ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبنى عليه رفع ، فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه" [٣].

ثم قال : " فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه"[٤].

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ١.٨٥/٣ .

(٢) ينظر المقتضب للمبرد ١٢٦/٤ .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ١٢٦/٢ .

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ١٦٢/٢ .

ثم قال : " واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبنى عليه شيئاً هو هو ، أو يكون فى مكان أو زمان . وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعدما يبتدأ فأما الذى يبنى عليه شيء هو هو، فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبد الله منطلق ، ارتفع " عبد الله" ؛ لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق ، وارتفع المنطلق ؛ لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته"[١].

وقد اعترض أبو البركات الأنبارى على مذهب سيبويه والجمهور فقال : " وأما من ذهب إلى أن الابتداء يعمل فى المبتدأ والمبتدأ يعمل فى الخبر، فقالوا : إنما قلنا : إن الابتداء يعمل فى المبتدأ ، والمبتدأ يعمل فى الخبر دون الابتداء ؛ لأن الابتداء عامل معنوى، والعامل المعنوي ضعيف فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظى .

وهذا ضعيف ؛ لأنه متى وجب كونه عاملاً فى المبتدأ وجب أن يعمل فى خبره؛ لأن المبتدأ يتنزل منزلة الوصف ألا ترى أن الخبر هو المبتدأ في المعنى كقوله : زيدٌ قائمٌ وعمرو ذاهبٌ. أو منزل منزلته كقوله : زيدٌ الشمسُ حُسناً وعمرو الأسدُ شدة . أى : ينزل منزلته ، وكقولهم : أبو يوسف أبو حنيفة . أى : يتنزل منزلته فى الفقه، فلما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى أو منزلاً منزلته تنزل منزلة الوصف ، لأن الوصف فى المعنى والموصوف ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد العاقل وذهب عمرو الظريف . أن العاقل فى المعنى هو زيد، والظريف فى المعنى هو عمرو، ولهذا لما تنزل الخبر منزلة الوصف كان تابعاً للمبتدأ فى الرفع كما تتبع الصفة الموصوف، وكما أن العامل فى الوصف هو العامل فى الموصوف سواء كان العامل قوياً أو ضعيفاً ها هنا "[٢].

وقد اختار أبو البقاء العكبرى رأى سيبويه والجمهور ، ودلل على صحته واعترض على بقية الأقوال فقال : " واختلفوا فى العامل فى المبتدأ على خمسة أقوال :

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١٢٧/٢

(٢) ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ٤٨/١ .

أحدها : أنه الابتداء وهو كونه الاسم أولا مقتضياً ثانياً.

وهذا هو قول المحققين، وإليه ذهب جمهور البصريين، والدليل على أن العامل فيه أوليته واقتضائه ثانياً من وجهين:

أحدهما : أن هذه الصفة مختصة بالاسم والمختص من الألفاظ عامل فكذلك المعانى .

والثانى : أن المبتدأ معمول ولا بد له من عامل، ولا يجوز أن يعمل فى نفسه ، ولا يجوز أن يكون تعريه من العوامل اللفظية عاملاً لأن ذلك عدم العامل، وعدم العامل لا يكون عاملاً ، فإن قيل : العدم يكون إمارة لا علة قيل : الإمارة يستدل بها على أن ثم عاملاً غيرها وقد اتفقوا على أنه لا عامل يستدل عليه بالعد..."[١].

ورد العكبرى بقية الأقوال ثم قال : " وإذا بطلت هذه الأقوال تعين الأول"[٢].

واختار أبو على الشلوبين أيضاً مذهب سيبويه والجمهور فقال : " الابتداء جعل الاسم أول الجملة معنى مسنداً إليه الخبر، وبه يرتفع المبتدأ، ويرتفع الخبر بالمبتدأ أيضاً بشرط التعرية من العوامل اللفظية[٣]".

وقد اختار ابن مالك أيضاً قول سيبويه والجمهور فقال بعد أن ذكره : " وقوله هو الصحيح لسلامته مما يرد على غيره من موانع الصحة[٤]".

وقد رجح مذهب سيبويه والجمهور أيضاً من الشراح ابن الناظم وابن عقيل، والمرادى، وابن هانئ اللخمى، وناظر الجيش، والأشمونى[٥].

---

(١) ينظر اللباب للعكبرى ص ٧٥ : ٧٨ والتبيين للعكبرى ص ٢٢٤ : ٢٢٨ .

(٢) ينظر اللباب للعكبرى ص ٧٨ والتبيين للعكبرى ص ٢٢٨ .

(٣) ينظر التوطئة لأبى على الشلوبين ص ٢١٦ .

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧/١ . .

(٥) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ص ١٠٨ والمساعد لابن عقيل ٢٠٦/١ وشرح التسهيل للمرادى ٢٧٣/١ : ٢٧٦ والتحصيل والتمثيل لابن هانئ ٤٦٣/١ وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٨٨٦/١، ٨٨٧ وشرح الألفية للأشمونى ١٩٣/١ ، ١٩٤ .

المذهب الثانى : وهو مذهب الأخفش ، وابن السراج ، والرمانى ، وهو أن المبتدأ والخبر مرفوعان بالابتداء.

وقد صرح الأخفش بهذا الرأى فى مواضع كثيرة من كتابه معانى القرآن .

قال الأخفش : " وأما قوله : (الحمدُ لله)[١] فرفعه على الابتداء ذلك أن كل اسم ابتدأته لم توقع عليه فعلاً من بعده فهو مرفوع وخبره إن كان هو هو فهو أيضاً مرفوع نحو قوله : (مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ)[٢].

وما أشبه ذلك، وإنما رافع المبتدأ ابتداؤك إياه، والابتداء هو الذى رفع الخبر فى قول بعضهم كما كانت "إنَ" تنصب الاسم وترفع الخبر فكذلك رفع الابتداء الاسم والخبر[٣].

وقد اختار مذهب الأخفش الجزولى فقال: " وبه يرتفع المبتدأ والخبر جميعاً أى : الابتداء.."[٤].

واختار مذهب الأخفش أيضاً ابن يعيش، وعلل لاختياره هذا المذهب بعد أن رد على مذهب الكوفيين فقال : " والصحيح أن الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولا لئان كان خبراً عنه، والأولوية معنى قائم به يكسبه قوة ، إذ كان غيره متعلقاً به وكانت رتبته متقدمة على غيره وهذه القوة تشبه به الفاعل، لأن الفاعل شرط تحقق معنى للفعل، وأن الفاعل قد أسند إليه غيره ، كما أن المبتدأ كذلك إلا أن خبر المبتدأ بعده وخبر الفاعل قبله ما عدا ذلك هما سواء."[٥].

ثم ذكر أقوال النحويين ورد عليها وقال : " والذى أراه أن العامل فى الخبر هو الابتداء وحده على ما ذكر كما كان عاملاً فى المبتدأ ، إلا أن عمله فى

---

(١) من الآية (١) من سورة الفاتحة .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة الفتح .

(٣) ينظر معانى القرآن للأخفش ٩/١ وينظر معانى القرآن للأخفش ٢.٩/١ .

(٤) ينظر المقدمة الجزولية للجزولى ص ٩٣ .

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/١ ، ٨٥ .

المبتدأ بلا واسطة ، وعمله فى الخبر بواسطة المبتدأ يعمل فى الخبر عند وجود المبتدأ"[١].

وقول ابن يعيش إنَ العامل فى الخبر هو الابتداء وحده كما كان عاملاً فى المبتدأ هو اختيار لمذهب الأخفش ومن تبعه، إلا أن قوله بعد ذلك : "وعمله فى الخبر بواسطة المبتدأ يعمل فى الخبر عند وجود المبتدأ". يوحى بالميل إلى مذهب المبرد –كما سنعرف – الذى يرى أن الخبر رفع بالابتداء بواسطة المبتدأ.

وقد اختار الصيمري مذهب الأخفش فقال : " والعامل فى المبتدأ والخبر جميعاً هو الابتداء"[٢].

وقد سبق أن ابن مالك اختار مذهب سيبويه والجمهور، وقد اعترض ابن مالك على مذهب الأخفش هذا من أربعة أوجه فقال بعد أن ذكر مذهب الأخفش : " وهذا لا يصح لأربعة أوجه :

أحدها : أنَ الأفعال أقوى العوامل، وليس فيها ما يعمل رفعين دون إتباع، فالمعنى إذا جعل عاملاً كان أضعف العوامل، وكان أحق بألا يعمل رفعين دون إتباع.

الثانى : أنَ المعنى الذى ينسب إليه عمل ويمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه، والأقوى لا يعمل إلا فى شيء واحد وهو الحال، فالابتداء الذى هو أضعف أحق بألا يعمل إلا فى شيء واحد.

الثالث : أن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ ، لأن المبتدأ مشتق منه والمشتق يتضمن معنى ما اشتق منه وتقديم الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع جائز بإجماع من أصحابنا فلو كان الابتداء عاملاً فى الخبر لزم من جوز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوى الأضعف، وتقديم معمول العامل المعنوي القوي ممتنع فما ظنك بالأضعف؟

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/١ .

(٢) ينظر التبصرة والتذكرة للصميرى ١/١.. .

الرابع : أن رفع الخبر عمل وجد به معنى الابتداء ، ولفظ المبتدأ فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط، والاسم الذى تضمنه فكما لا ينسب الجزم لمعنى الشرط بل للاسم الذى تضمنه كذلك لا ينسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ"[١].

المذهب الثالث : وهو مذهب الجرمي وكثير من البصريين، وهو أن المبتدأ والخبر مرفوعان لتعريهما للإسناد من العوامل اللفظية.

وقد نسب هذا المذهب أيضاً للسيرافي قال السيرافي بعد أن ذكر مذهب سيبويه والمبرد : " وفيه وجه حسن آخر ليس في شيء مما ذكرته فى غير هذا الموضع ، ولا رأيته لأحد، وهو أن التعرية الموجبة للرفع قد وقعت على المبتدأ والخبر، لأن الخبر أيضاً لم يدخل عليه عامل لفظي ؛ لأن الاسم المبتدأ ليس بعامل . فكأن فى كل واحد منهما تعريه، ويدلك على ذلك أن أصحابنا لا خلاف بينهم أن خبر المبتدأ قد تقدم عليه ويرتفع بما كان يرتفع به"[٢].

وقد اختار الزمخشري مذهب الجرمي والسيرافي فقال : " وكونهما مجردين للإسناد وهو رافعهما ؛ لأنه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً من حيث الإسناد لا يأتي بدون طرفين مسند ومسند إليه"[٣].

وقد اختار ابن عصفور أيضاً مذهب الجرمي والسيرافي أنهما ارتفعا لتعريهما من العوامل اللفظية فقال بعد أن ذكر المذاهب الأخرى والرد عليها : " ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع لتعريه من العوامل اللفظية وهو الصحيح عندي؛ لأن التعري ثبت الرفع له بشرط أن يكون الاسم المعرى قد ركب من وجه ما وذلك أن سيبويه حكى أنهم يقولون : واحد واثنان وثلاثة وأربعة إذا عدوا، ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد ولا عنها، وذلك مع التركيب بالعطف ، فإن لم تعطف بعضها على بعض كانت

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧. ، ٢٧١ .

(٢) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٣/٤٧٦ .

(٣) ينظر المفصل فى علم العربية للزمخشرى ص ٢٤ .

موقوفة فقلت : واحد اثنان ثلاثة أربعة ، وكذلك المبتدأ ارتفع لتعريه مع تركيبه بالإخبار عنه إذن قد ثبت أن التعرى رافع"[١].

وقد اعترض ابن مالك على مذهب الجرمي والسيرافي ، ورده ، وذكر أن فيه رداءة من ثلاثة أوجه فقال : " وقول من يقول : إنهما مرفوعان بالتجرد للإسناد مردود أيضاً بما رد به قول من قال هما مرفوعان بالابتداء ، وفيه رداءة من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه جعل التجرد عاملاً ، وإنما هو شرط فى صحة عمل الابتداء ، والابتداء هو العامل عند سيبويه وغيره من المحققين .

والثاني : أنه جعل تجردهما واحد، وليس كذلك ، فإن تجرد المبتدأ الإسناد إلى ما يسد مسد مسند إليه، وتجرد الخبر إنما هو ليسند إلى المبتدأ فبين التجردين بون فكيف يتحدان؟

الثالث : أنه أطلق التجرد ولم يقيده فلزم من ذلك ألا يكون مبتدأ ولا خبراً ما جر منهما بحرف زائد نحو : ما فيها من أحد"[٢]

هل أخو عيس لذيذٍ بدائمٍ "[٣].

المذهب الرابع : وهو مذهب الكوفيين ، وهو أن المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ أي : كل منهما رفع الآخر.

وهذا المذهب هو الذى اختاره أبو حيان ، ورجحه على بقية المذاهب السابقة.

وقد اعترض على هذا المذهب أيضاً بعض النحويين، فقد اعترض عليه الأنباري ورده بقوله : " وأما الجواب عن كلمات الكوفيين ، فأما قولهم : إنهما

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٥، ٣٥٦ .

(٢) هذا جزء من بيت وصدره : يقول إذا قلولى عليها وأقردت .. ألا ... والبيت من الطويل، قائله : الفرزدق ينظر العينى ٢/١٣٥ والدرر ١/١٠١ والأمالى الشجرية ١/٢٦٧ والمغنى ٢/٣٥١ والهمع ١/١٢٧ واللسان (قرد) واقلولى : ارتفع ، وأقردت : سكنت.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٢

يترافعان ، لأن كل واحد منهما لا بد له من الآخر، ولا ينفك عنه قلنا الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أن ما ذكرتموه يؤدى إلى محال وذلك لأن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول ، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر وذلك محال ، وما يؤدى إلى المحال محال .

والوجه الثاني : أن العامل في الشيء ما دام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره، لأن عاملاً لا يدخل على عامل، فلما جاز أن يقال : كان زيد أخاك، وإن زيداً أخوك، وظننت زيداً أخاك بطل أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر"[١].

وقد اعترض على رأى الكوفيين أيضاً ابن مالك ورده فقال : " وأما كون المبتدأ والخبر مرفوعاً أحدهما بالآخر فهو قول الكوفيين ، وهو مردود أيضاً إذ لو كان الخبر رافعاً للمبتدأ وكما كان المبتدأ رافعاً للخبر لكان لكل منهما فى التقديم رتبة أصلية ، لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معمولة ، فكان لا يمتنع : صاحبها في الدار كما لا يمتنع : فى داره زيدٌ، وامتناع الأول وجواز الثاني دليل على أن التقدم لا أصلية للخبر فيه" [٢].

هذا وقد رجح رأى الكوفيين من الشراح الرضى"[٣] .

المذهب الخامس : وهو مذهب المبرد، وهو أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وأن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ أى : أن الخبر مرفوع بالمبتدأ بواسطة الابتداء هذا ما صرح به المبرد –كما سبق فى النص الذى نقلته عنه سابقاً .

وهذا المذهب للمبرد لم يذكره أبو حيان فى نصه السابق.

وقد اختار ابن السراج مذهب المبرد فقال : "المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر رفع بهما"[٤].

---

(١) ينظر الإنصاف للأنبارى ٤٨/١ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٢/١ .

(٣) ينظر شرح الكافية للرضى ٨٧/١ .

(٤) ينظر الأصول فى النحو لابن السراج ٥٨/١ .

واختار الفارسي أيضاً مذهب المبرد فقال : " الابتداء رفع المبتدأ بنفسه ورفع الخبر بواسطة المبتدأ"[١].

واختار الأنباري أيضاً مذهب المبرد ، واعترض على غيره من مذاهب فقال : " والتحقيق فيه عندي أن يقال إن الابتداء هو العامل فى الخبر بواسطة المبتدأ ، لأنه لا ينفك عنه ورتبته أن لا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل فى الخبر عند وجود المبتدأ لا به كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب فكذلك ها هنا الابتداء وحده هو العامل فى الخبر عند وجود المبتدأ إلا أنه عامل معه، لأنه اسم والأصل فى الأسماء أن لا تعمل"[٢].

المذهب السادس : قاله السهيلي ، وهو أن رافع المبتدأ كونه مخبراً عنه، ولم يتعرض لرفع الخبر، ودلل على كلامه فقال : "الرافع للاسم المبتدأ كونه مخبراً عنه ، لأن كل مخبر عنه مقدم فى الرتبة فاستحق من الحركات أثقلها؛ لأن أوائل الألفاظ والكلام أولى بالثقل ، وأحمل له، ألا ترى أن الحذف والتغيرات إنما تلحق الأواخر تخفيفاً ، ووجه آخر فى استحقاق المخبر عنه الرفع، وذلك أنه أقوى حظاً فى الحديث من المفعولات والمجرورات ، فلما كان حظه من الخبر أقوى كان أولى الحركات به أقواها، وقوة الضمة وثقلها معلوم بالحس وموجود بالضرورة فاختيرت للمخبر عنه ليتشاكل اللفظ المقول والمعنى المقول ، وقد اشترك الفاعل والمبتدأ فى استحقاق الرفع، إلا أن العامل فى الفاعل لفظي ، فلا يدخل عليه ما يزيله؛ لأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي إذ هو متضمن اللفظ والمعنى جميعاً بخلاف المعنوي ومن ثم يبطل الرفع فى المبتدأ بدخول "إن" وأخواتها،و"ظن" وأخواتها"[٣].

تعقيب :

الخلاصة بعد أن ذكرت المذاهب فى رافع المبتدأ والخبر وأصحاب هذه المذاهب، وأقوال النحويين المتأخرين فى التأييد أو فى الاعتراض وقد أطالت كتب

---

(١) ينظر المقتصد فى شرح الإيضاح ٢٥٦/١ .

(٢) ينظر الإنصاف للأنبارى ٤٨/١ .

(٣) ينظر نتائج الفكر للسهيلى ص ٤٠٦ .

النحو فى هذه المسألة ، وتفنيد كل رأى والرد عليه، والاستدلال له حتى لا تجد رأياً من هذه الآراء سلم من النقض والرد.

والحق أن هذا الخلاف لا طائل منه ، ولا جدوى من الخوض فيه يقول الشيخ يس : " اعلم أن هذه المسألة طويلة والخلاف فيها يرجع إلى تحقيق اصطلاحي لا ينبني عليه فائدة فلا نطيل فيه"(١).

وإن كنت سأختار من هذه المذاهب فإني أختار مذهب سيبويه والجمهور، وليس ما اختاره أبو حيان وهو أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ ؛ لأن هذا المذهب أقرب المذاهب إلى الصواب لسلامته مما يرد على غيره من نقض واعتراض ، وهذا المذهب اختاره أكثر النحويين المتأخرين كالعكبري والشلوبين، وابن مالك ، وابن الناظم، وابن عقيل، والمرادي ، وابن هانئ اللخمي، وناظر الجيش والأشموني(٢).

وما رد به على هذا المذهب من أوجه :

أحدها : أن المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو : القائم أبوه ضاحك، فلو كان رافعاً للخبر لأدى ذلك إلى إعمال عامل واحد فى معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر ، وذلك لا نظير له .

الثانى : أن المبتدأ قد يكون اسماً جامداً نحو : زيد، والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه بل يجب فى بعض المواضع فدل ذلك على أنه غير عامل فيه .

---

(١) ينظر حاشية الشيخ يس العليمى على ألفية ابن مالك ١٥٨/١ رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية الأزهر – بالقاهرة .

(٢) ينظر اللباب للعكبرى ص ٧٥، والتبيين للعكبرى ص ٢٢٤ والتوطئة لأبى على الشلوبين ص ٢١٦ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٩/١، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٠٨ والمساعد لابن عقيل ٢٠٦/١ وشرح التسهيل للمرادى ٢٧٣/١ : ٢٧٦ والتحصيل والتمثيل لابن هانئ ٤٦٣/١ وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٨٨٦/١، ٨٨٧ وشرح الألفية للأشمونى ١٩٣/١، ١٩٤

الثالث : أن المبتدأ قد يكون ضميراً والضمير لا يرفع إذا كان ضمير ما يعمل فكيف إذا كان ضمير ما لا يعمل؟

وقد أجيب عن هذه الأوجه قال الأبذى ، وابن الضائع : هذا الذى رد به على سيبويه لا يلزم.

أما الأول : فلأن طلبه للفاعل مخالف طلبه للخبر، فقد اختلفت جهتا الطلب، ويجوز عمل رفعين، أو نصبين من وجهين مختلفين أما من جهة واحدة فلا .

وأما الثانى : وهو أن العامل إذا لم يتصرف فى نفسه لا يتصرف فى معموله ، فإنما ذلك فيما كان من العوامل محمولاً على الفعل ومشبهاً به، والمبتدأ ليس من هذا القبيل؛ لأن عمله متأصل ، لأنه إنما يعمل فيه لطلبه له كما يعمل الفعل فى الفاعل لطلبه له.

وأما الثالث : فلا يلزم إلا لو كان المبتدأ يعمل بالحمل على الفعل أو بالنيابة منابه، وأما وهو يعمل بحق الأصالة فلا فرق فيه بين الظاهر والمضمر والجامد والمشتق ، وإنما يعتبر هذا الذى ذكروه بالنسبة إلى الأفعال أو لما ينوب مناب الأفعال من الأسماء"[1].

(١) ينظر تمهيد القواعد ٨٨٦/١، ٨٨٧ والتذييل والتكميل لأبى حيان ١٣/٢ .

وقوع الفعل الماضي حالاً غير مقترن بالواو "وقد"

قال أبو حيان : " وإن كان ماضياً غير ما ذكر، ولا ضمير فلا بد من الواو وقد ، نحو قول أمرئ القيس[١] :

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها ..

... وقد يخلو الماضى منهما كقوله تعالى : (هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا)[٢] والصحيح جواز ذلك بغير "واو" ولا "قد" ، وهو قول الجمهور، والكوفيين ، والأخفش[٣] ، لكثرة ما ورد من ذلك"[٤].

توضيح موقف أبى حيان :

اختار أبو حيان مذهب الكوفيين والأخفش ، وهو جواز وقوع الفعل الماضى حالاً غير مقترن "بالواو" و"قد" لكثرة ورود ذلك فى الشواهد ، ومنه الآية القرآنية التى ذكرها .

دراسة موقف أبى حيان :

ذكر أبو حيان فى نصه السابق أن المذهب الذى اختاره من وقوع الفعل الماضى حالاً مع خلوه من "الواو" و"قد" هو مذهب الجمهور والكوفيين والأخفش ، وما أدرى ماذا يعنى بذكر الجمهور؟ وهل هو جمهور البصريين أم غيرهم؟ ولا يمكن

---

(١) البيت من الطويل ، وعجزه : لدى الستر إلا لبسة المتفضل . ينظر ديوانه ١١٤، وطبقات فحول الشعراء ٤٢/١ وشرح الحماسة للمرزوقى ٧١٥/٢ والمقرب ١٧٨ والخزانة ١٣/١. والدرر ١٦٦/١ ومقاييس اللغة ٤٦٣/٥ وشذور الذهب ٢٢٨ وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٦/٢ ، ٣٧٤ وشفاء العليل ٤٦٢/١، والأشمونى ١٢٤/٢ والهمع ١٩٤/١، والتصريح ٣٣٦/١ والمطالع السعيدة ٣٠٥ وأوضح المسالك ١٩/٢ . .

(٢) من الآية ٦٥ من سورة يوسف .

(٣) ينظر الأنصاف للأنبارى ٢٥٧/١ والأمالى الشجرية ٢٢٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٧٩/١ وشرح الكافية للرضى ٢١٣/١ والجنى الدانى ص ٢٥٦ والمقرب لابن عصفور ١٥٣/١ .

(٤) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٦٠٩/٣، ١٦١. .

أن يكون جمهور الكوفيين ، لأنه قال : والكوفيين فعطفهم على الجمهور والعطف يقتضى المغايرة ثم ذكر الأخفش مع الكوفيين ، ثم إنه ذكر الكوفيين ولم يستثن منهم الفراء والفراء خالف الكوفيين فى هذا الرأى واتبع مذهب البصريين إلا الأخفش وسأذكر نص الفراء فيما بعد فى هذه المسألة.

والمشهور فى كتب النحويين أن هذه مسألة خلاف بين النحويين ، وأنهم فى ذلك على مذهبين :

المذهب الأول : جواز وقوع الفعل الماضى حالاً من غير اشتراط "الواو" أو "قد" ظاهرة ولا مقدرة ، وهو مذهب الكوفيين إلا الفراء ، وتبعهم الأخفش من البصريين[١]، وهو الذى اختاره أبو حيان ، وقال : وهو الصحيح.

المذهب الثانى : منع وقوع الفعل الماضى حالاً من غير اشتراط "الواو" أو "قد" ظاهرة أو مقدرة ، وهو مذهب البصريين إلا الأخفش ، وتبعهم الفراء من الكوفيين[٢] .

وكما ذكرت أن الفراء اختار مذهب البصريين ، ولم يذكر ذلك أبو حيان ونص الفراء فى منعه وقوع الماضى حالاً بدون "قد" ظاهرة أو مضمرة قوله عند قوله تعالى : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً)[٣] : " والمعنى – والله أعلم – وقد كنتم ولولا إضمار "قد" لم يجز مثله فى الكلام ألا ترى أنه قد قال فى سورة يوسف : (وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ)[٤] المعنى – والله أعلم – فقد كذبت ، وقولك للرجل : أصبحت كثر مالك . لا يجوز إلا وأنت تريد : قد كثر مالك، لأنهما جميعاً قد كانا ، فالثانى حال للأول، والحال لا تكون إلا بإضمار "قد" أو بإظهارها ومثله فى

---

(١) ينظر الإنصاف للأنبارى ٢٥٧/١ ومعانى القرآن للفراء ٢٣/١، ٢٤ .

(٢) ينظر المقتضب ١٢٣/٤، ١٢٤ ومعانى القرآن للفراء ٢٣/١، ٢٤، والإنصاف للأنبارى ٢٥٧/١ وشرح الكافية للرضى ٢١٣/١ .

(٣) من الآية ٢٨ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٢٧ من سورة يوسف.

الكتاب : (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)[١] ، يريد – والله أعلم – جاءوكم قد حصرت صدورهم"[٢].

هذا نص الفراء وهو صريح فى أنه اتبع مذهب البصريين وقال بقولهم ولم يتبع مذهب الكوفيين.

أما المذهب الأول وهو مذهب الكوفيين إلا الفراء وتبعهم الأخفش من البصريين فاحتجوا على جواز وقوع الفعل الماضى حالاً من غير اشتراط "الواو" أو " قد" ظاهرة أو مقدرة بأن قالوا : الدليل على جواز ذلك النقل والقياس :

أما النقل فقد قال الله تعالى : (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)[٣]، "فحصرت" فعل ماض وهو فى موضع الحال، وتقديره : حصرةً صدورهم ، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ : "حصرةً صدورهم"[٤].

وأما القياس فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو : مررت برجل قاعد، وغلام قائم .

جاز أن يكون حالاً للمعرفة نحو : مررت بالرجل قاعداً، وبالغلام قائماً ، والفعل الماضى يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو : مررت برجلٍ قعدَ، وغلام قامَ، فينبغى أن يجوز أن يقع حالاً للمعرفة نحو : مررت بالرجل قعد، وبالغلام قام، والذى يدل على ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن يقام الفعل الماضي مقام الفعل المثبت كما قال تعالى : (إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ)[٥] أي : يقول ، وإذا جاز أن يقوم الماضي مقام المستقبل جاز أن يقوم مقام الحال[٦].

---

(١) من الآية ٩. من سورة النساء .

(٢) ينظر معانى القرآن للفراء ١/٢٣ : ٢٥ .

(٣) من الآية ٩. من سورة النساء .

(٤) وهى قراءة الحسن البصرى ويعقوب ينظر الكشاف للزمخشرى ١/٦٣ وإملاء ما من به الرحمن للعكبرى ١/١٩. .

(٥) من الآية ١١. من سورة المائدة .

(٦) ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ١/٢٥٧، ٢٥٨ .

وأما البصريون إلا الأخفش ، وتبعهم الفراء من الكوفيين فاحتجوا على اشتراط "الواو" أو "قد" مع الماضي بأن قالوا: "إنما قلنا إنه لا يجوز أن يقع حالاً بدون "قد" أن الفعل الماضي لا يدل على الحال فينبغي ألا يقوم مقامه ، ولأنه يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه الآن أو الساعة نحو : مررت بزيد يضرب، لأنه يحسن أن يقترب به الآن أو الساعة، وهذا لا يصلح فى الماضي فينبغي ألا يكون حالاً ، أما إذا كان مع الماضي "قد" ظاهرة أو مقدرة فيجوز أن يكون حالاً نحو : مررت بزيد قد قام، وذلك لأن "قد" تقرب الماضي من الحال فجاز أن يقع معها الحال، ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة فيقال : قد قام الآن أو الساعة فدل على ما قلناه[١].

وقد منع المبرد وقوع الفعل الماضي حالاً مطلقاً ولم يصرح باشتراط "قد" ظاهرة أو مقدرة، لأن الماضي لا يدل على الحال ولا يقع فى معناه قال المبرد : " الحال لما أنت فيه و"فعَل" لما مضى فلا يقع فى معنى الحال ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجل يأكل قلت على هذا : مررت بزيد يأكل.

فكان معناه : مررت بزيد آكلا، وإذا قلت : أكل ، فليس يجوز أن تخبر بها عن الحال كما تقول : هو يأكل أى : هو فى حال أكل، فلما لم يجز أن يقع وهو على معناه فى موضع الحال امتنع فى هذا الموضع وقد أجاز قوم أن يضعوا "فعل" فى موضعها كما تقول : إن ضربتنى ضربتك ، والمعنى : إن تضربني أضربك ، وهذا التشبيه بعيد ، لأن الحروف إذا دخلت حدثت معها معان تزيل الأفعال عن مواضعها"[٢].

وقد اختار مذهب البصريين من النحويين الفارسي فجعل الماضي صفة لموصوف محذوف أوحال على تقدير قد محذوفه فقال : " ومثل هذا فى تأويل الحال فيه قوله تعالى : ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[٣]، أي : قوماً حصرت

(١) ينظر الإنصاف للأنبارى ١/٢٥٧، ٢٥٨ .

(٢) ينظر المقتضب للمبرد ٤/١٢٣، ١٢٤ .

(٣) من الآية ٩. من سورة النساء .

صدورهم ، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، وقد تؤول هذه الآية أيضاً على أن معناها : قد حصرت صدورهم فقدر "قد" كما تأولوا قوله : (وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ)[١]، على تقدير: (وقد كنتم أمواتاً)[٢].

واختار هذا المذهب أيضاً الزمخشري فلا يجوز عنده وقوع الماضي حالاً إلا "بقد" ظاهرة أو مقدرة[٣].

وقد اختار هذا المذهب أيضاً أبو البركات الأنباري ، وأجاب عن حجة الكوفيين والأخفش فقال : "أما احتجاجهم بقوله تعالى : (أو جاءوكم حصرت صدورهم) فلا حجة لهم فيه ، وذلك من أربعة أوجه :

الأول : أن تكون صفة لقوم المجرور في أول الآية، وهو قوله تعالى : (إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ)[٤]. .

الثاني : أن تكون صفة لقوم مقدر ويكون التقدير فيه : أو جاءوكم قوماً حصرة صدورهم والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف وقع حالاً .

الثالث : أن يكون خبراً بعد خبر كأنه قال : أو جاءوكم ثم أخبر فقال : حصرت صدورهم .

الرابع : أن يكون محمولاً على الدعاء لا على الحال ، كأنه قال : ضيق الله صدورهم كما يقال : جاءني فلان وسع الله رزقه .

وأما قولهم : إنه يصلح أن يكون صفة للنكرة فصلح أن يقع حالاً نحو : قاعد وقائم فقلنا : هذا فاسد ، لأنه إنما جاز أن يقع نحو : قاعد وقائم حالاً ، لأنه اسم فاعل، واسم الفاعل يراد به الحال بخلاف الماضي فإنه لا يراد به الحال فلا يقع حالاً .

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة البقرة .

(٢) ينظر المسائل الشيرازيات للفارسي ص ١٨٥، ١٨٦ مسألة رقم ١١ .

(٣) ينظر الكشاف للزمخشري ١/٦٠، ٦٣ والمفصل للزمخشري ص ٦٤ .

(٤) من الآية ٩٠ من سورة النساء .

وأما قولهم : إنه يجوز أن يقوم الماضي مقام المستقبل .. إلخ فنقول : هذا لا يستقيم ، وذلك لأن الماضي إنما يقوم مقام المستقبل فى بعض المواضع على خلاف الأصل بدليل يدل عليه كقوله تعالى : ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ [١] ، فلا يجوز فيما عداه ، لأنا بقينا فيه على الأصل كما يجوز أن يقع الماضي في بعض المواضع حالاً لدليل يدل عليه وذلك إذا أدخلت عليه "قد" أو كان وصفاً لمحذوف ولم يجز فيما عداه"[٢].

هذا ما أجاب به الأنبارى على حجة الكوفيين والأخفش فهو بذلك مواقف للبصريين والفراء فى أنه لا يقع الماضى لفظاً حالاً إلا ومعه "قد" ظاهرة أو مقدرة .

وقد اختار هذا المذهب أيضاً الجزولى فقال : " لا بد من "قد" فى الماضى لفظاً ومعنى ظاهرة أو مقدرة"[٣].

واختار هذا المذهب أيضاً العكبرى ، وابن يعيش ، وابن الحاجب وابن عصفور [٤].

أما مذهب الكوفيين إلا الفراء وتبعهم الأخفش والذى سبق أن أختاره أبو حيان فقد اختاره أيضاً من النحويين ابن مالك ورد على مذهب البصريين بتقدير " قد" ظاهرة أو مقدرة فقال : " وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة ، لأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود "قد" مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه"[٥].

وقد اختار مذهب الكوفيين والأخفش أيضاً من الشراح ابن عقيل ، وناظر الجيش ، والأشمونى[٦] .

---

(١) من الآية ١١٠ من سورة المائدة .

(٢) ينظر المقدمة للأنبارى ١/٢٥٧ ، ٢٥٨ .

(٣) ينظر المقدمة الجزولية للجزولى ص ٩٢ .

(٤) ينظر اللباب للعكبرى ص ٢٣٥، ٢٣٦ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٦٧ وشرح كافية ابن الحاجب للرضى ١/٢١٣ والمقرب لابن عصفور ١/١٥٣ .

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٧٢ .

(٦) ينظر المساعد لابن عقيل ٢/٤٧، ٤٨ وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٣/٢٧١، ٢٧٢ وشرح الألفية للأشمونى ٢/١٩١ .

تعقيب :

الصحيح هو مذهب الكوفيين إلا الفراء، وتبعهم الأخفش، وهو الذى اختاره أبو حيان وبعض النحويين فيجوز وقوع الفعل الماضى لفظاً حالا من غير اشتراط "الواو" ولا "قد" ظاهرة أو مقدرة ، والذى يدل على صحة ذلك السماع والقياس — كما سبق .

فكثرة ما ورد من شواهد فى أفصح الكلام وهو القرآن الكريم بدون "قد" وتأويل الشيء الكثير ضعيف جداً ، لأن المقاييس العربية إنما تبنى على وجود الكثرة[١] .

فإن قيل : " قد" تدل على التقريب أجيب : بأن دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية كما أغنى عن تقدير السين وسوف سياق الكلام فى مثل قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ)[٢]، بل كما استغنى عن تقدير "قد" مع الماضى القريب الوقوع إذا وقع نعتاً أو خبراً.

ولو كان الماضى معنى لا يقع حالاً إلا وقبله "قد" مقدرة لامتنع وقوع المنفى "بلم" حالاً ، ولكان المنفى "بلما" أولى منه بذلك ، لأن "لم" تنفى "فعل" و"لما" تنفى قد فعل ، وهذا واضح لا ريب فيه[٣].

فثبت بهذا صحة المذهب الذى اختاره أبو حيان وبعض النحويين وأنا أيضاً أختاره .

---

(١) ينظر التذييل والتكميل لأبى حيان ٣/٨٥١، ٨٥٢ .

(٢) من الآية ٦ من سورة يوسف .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٧٢، ٣٧٣ .

وقوع " من" لابتداء الغاية في الزمان

قال أبو حيان : " ولا تكون لابتداء الغاية فى الزمان عند البصريين[١] ، وقد كثر ذلك فى كلام العرب نثرها ونظمها، وقال به الكوفيون والمبرد[٢] وابن درستويه[٣] ، وهو الصحيح، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد"[٤] .

توضيح موقف أبى حيان :

رجح أبو حيان مذهب الكوفيين ومعهم المبرد وابن درستويه ، وهو أن "من" الجارة من معانيها أنها تأتى لابتداء الغاية فى الزمان وأيد رأيهم بكثرة ما جاء من ذلك فى كلام العرب نثرها ونظمها، والرأى الثانى الذى منع ذلك هو رأى البصريين .

دراسة موقف أبى حيان :

أطلق أبو حيان القول بمنع مجئ "من" لابتداء الغاية فى الزمان عند البصريين، ولسيبويه فى هذه المسألة قولان فقد صرح مرة بجوازه ، وصرح مرة بمنعه ، فأما التصريح بجوازه فقوله فى "باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف" : " ومن ذلك قول العرب[٥] :

من لد شولاً فإلى إتلائها

نصب لأنه أراد زماناً والشوال لا يكون زماناً ولا مكاناً فيجوز فيها الجر كقولك : من لد صلاة العصر إلى وقت كذا ، وكقولك : من لد الحائط إلى مكان كذا، فلما أراد الزمان حمل الشول على شئ يحسن أن يكون زماناً إذا عمل فى الشول"[٦].

---

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافى ١٦٦/١ والإنصاف ٣٧/١. .

(٢) ينظر معانى القرآن للأخفش ٥٦/٢. والمقتضب للمبرد ١٣٦/٤ والإنصاف ٣٧/١. والأصول ٤٠٩/١ والمغنى ٣١٨/١ .

(٣) ينظر رأى ابن درستويه فى الجنى الدانى ص ٣٠٩ .

(٤) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٧١٨/٤ .

(٥) البيت من الرجز ، لم يعرف قائله ، ينظر الكتاب ٢٦٤/١ وابن الشجرى ٢٢٢/١ والخزانة ٨٤/٢ والعينى ٥١/٢ وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ١٣. وشرح التسهيل لابن مالك ١٣/٣. .

(٦) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٦٤/١ ، ٢٦٥ .

وأما التصريح بمنعه وجعلها لابتداء الغاية في المكان فقوله فى "باب عدة ما يكون عليه الكلم" : " وأما "من" فتكون لابتداء الغاية فى الأماكن ، وذلك قولك : من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا"[١].

وقد صرح الأخفش بجواز استعمالها لابتداء الغاية فى الزمان بمعنى منذ، ونقل ذلك من قول بعض العرب قال عقب قوله تعالى : (لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ)[٢] : "يريد" منذ أول يوم؛ لأن من العرب من يقول : لم أره من يوم كذا يريد : منذ أول يوم يريد به : من أول الأيام كقولك : لقيت كل رجل تريد به كل الرجال"[٣].

هذا نصه وهو يدل على جواز استعمالها للزمان ، وأنها بمعنى "منذ" ولم يقدر محذوف .

وهذا الذى سبق يدل على أنه ليس رأى كل البصريين وحجة من منع مجيئها لابتداء الزمان من البصريين بأن قالوا : أجمعنا على أن "من" فى المكان نظر "مذ" فى الزمان لأن "من" وضعت لتدل على ابتداء الغاية فى المكان كما أن "مذ" وضعت لتدل على ابتداء الغاية فى الزمان ألا ترى أنك تقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة . فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذى انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة كما تقول : ما سرت من بغداد . فيكون المعنى ما ابتدأت بالسير من هذا المكان، فكما لا يجوز أن تقول : ما سرت مذ بغداد ، فكذلك لا يجوز أن تقول : ما رأيته من يوم الجمعة[٤].

أما حجة من أجاز ذلك فلثبوت ذلك فى القرآن الكريم والأحاديث الصحيحة والأشعار الفصيحة ، فمن القرآن الكريم قوله تعالى : (لاَ تَقُمْ فِيهِ أَبَداً لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٤/٢٢٤ .

(٢) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة.

(٣) ينظر معانى القرآن للأخفش ٢/٥٦. .

(٤) ينظر الإنصاف للإنبارى ١/٣٧١ .

عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ فِيهِ)[١]، وأما الأحاديث فمنها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : (فمطرنا من جمعة إلى جمعه)[٢] وأما الأشعار فمنها قول الشاعر[٣] :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول مـــن قـــراع الكتائب

تخيرت من أزمان يوم حليمـــه إلى اليوم قد جر بن كل التجارب

وقد اختار السيرافى قول من منع مجئ "من" لابتداء الغاية فى الزمان وقدر ما جاء من شواهد على حذف مضاف فقال : " فإن قال قائل : من على ما ذكرها البصريون تستعمل فى غير الزمان ويستعمل مكانها فى الزمان "منذ" ، فإن قال قال : فقد قال الله عز وجل : (لاَ تَقُمْ فِيهِ أَبَداً لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ)[٤] وأول يوم من الزمان فقد أدخلته "من" على الزمان ، وقال زهير:[٥]

لمن الديار بقنة الحجر أقويت من حجج ومن شهر

وقد دخل عليها "من" فالجواب فى ذلك أن قوله : " من أول يوم" يجوز أن يكون معناها : من تأسيس أول يوم ، وحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وقول زهير : من حجج ... إلخ أى : من حجج "[٦].

ورجح أبو البركات الأنبارى مذهب من منع جعلها لابتداء الغاية فى الزمان وأجاب عن حجة الكوفيين بتخريج بعض الشواهد على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه"[٧].

---

(١) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة .

(٢) وهو حديث الاستسقاء ينظر صحيح البخارى ٣٦/٢ كتاب الاستسقاء وشواهد التوضيح لابن مالك ص ١٣١ .

(٣) البيتان من الطويل ، قائلهما : النابغة الذبيانى ينظر ديوان النابغة ص ١١ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٩٧/٢ وشرح التسهيل ١٣٢/٣ وشواهد التوضيح لابن مالك ١٣/١. والأشمونى ٢١١/٢ .

(٤) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة.

(٥) والبيت من الكامل ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافى ١٦٦/١ والإنصارى ٣٧٥/١ وابن يعيش ١١/٨ وشرح الكافية للرضى ٣٢/٢. .

(٦) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافى ١٦٦/١ .

(٧) ينظر الإنصاف للأنبارى ٣٧/١. : ٣٧٦ والبيان فى غريب القرآن ٤٠٥/١ .

واختار العكبرى مذهب الكوفيين ومن تبعهم وقال : "وهو ضعيف ويدل على جواز دخول "من" على الزمان ما جاء فى القرآن من دخولها على " قبل" التى يراد بها الزمان وهو كثير فى القرآن وغيره"[١].

وقد اختار ابن مالك مذهب الكوفيين ومن تبعهم أيضاً فى جواز استعمال "من" لابتداء الغاية فى الزمان واعترض على من منع ذلك فقال : " وقول من أجاز ذلك هو الصحيح الموافق لاستعمال العرب"[٢]. ثم قال : " ومنع استعمال "من" من الزمان غير صحيح بل الصحيح جوازه لثبوت ذلك فى القرآن والأحاديث الصحيحة والأشعار الفصيحة"[٣].

ثم استشهد ببعض النصوص التى تدل على استعمال "من" لابتداء الغاية فى الزمان ذكرت جانباً منها فيما سبق.

وقد صرح الرضى بترجيح مذهب الكوفيين ومن تبعهم بعد أن ذهب إلى تخريج بعض الشواهد على غير مذهبهم قال : " والظاهر مذهب الكوفيين إذ لا منع من مثل قولك : نمت من أول الليل إلى آخره، وصمت من أول الشهر إلى آخره، وهو كثير الاستعمال"[٤].

وقد رجح مذهب الكوفيين أيضاً ابن عقيل ، والمرادى والأشمونى ، وابن هشام، وغيرهم [٥].

تعقيب :

المذهب الذى اختاره أبو حيان ورجحه هو الصحيح وهو مذهب الكوفيين ومن تبعهم وهو أن "من" تأتى لابتداء الغاية فى المكان والزمان والشواهد على ذلك كثيرة فى القرآن الكريم والأحاديث الشريفة والشعر العربى –كما سبق – فلا ينبغى منعه ولا إنكاره وتخريجه وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل، وأيضاً تأويل ما كثر ليس بجيد فينبغى الاعتراف بصحة مجئ "من" لابتداء الغاية فى الزمان كما تأتى لابتداء الغاية فى المكان . والله أعلم .

---

(١) ينظر إملاء ما من به الرحمن للعكبرى ٢/٢٢ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٣ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٣٢ .

(٤) ينظر شرح الكافية للرضى ٢/٣٢٠، ٣٢١ .

(٥) ينظر المساعد ٢/٢٤٦ وشرح الألفية للمرادى ٢/٢٠١ ، ٢٠٢ والأشمونى ٢/٢١١ والمغنى ١/٣١٨ والتصريح ٢/٨ .

العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار

قال أبو حيان : " وإذا عطفت على الضمير المجرور بغير "لولا" فيمن قال هو ضمير جر حقيقة فمذاهب :

جمهور البصريين على المنع إلا بإعادة الجار نحو : مررت بك وبزيد[١] .

الثانى : جواز ذلك فى الكلام ، ولا يشترط إعادة الخافض ، وهو مذهب الكوفيين ، ويونس والأخفش[٢]، وهو اختيار الأستاذ أبى على[٣].

الثالث : أنه إن أكد الضمير جاز نحو : مررت بك أنت وزيد، وهو : مذهب الجرمي والزيادي[٤].

وقال الفراء[٥]: يجوز : مررت به نفسه وزيد، ومررت به كلهم وزيد، وكذا القول فى "أجمعين، وقضهم وقضيضهم وخمستهم لم يجز، يعني العطف بغير إعادة الجار قال : ومن قال : مررت به أجمع، ينوى "بأجمع" النصب لم يجز أن يرد على المخفوض يعنى بغير الإعادة قال الفراء : إذا تراخى الكلام توهمت أن الأول ظاهر ، وقول الفراء هو قول الجرمي والزيادي .

والذى أختاره جواز العطف عليه مطلقاً لتصرف العرب فى العطف عليه، فتارة بـ"الواو" وتارة بلا واو ، وتارة بـ"بل" وتارة بـ "أو" وتارة بـ " أم" ، وإن كان الأكثر أن يعاد الجار"[٦].

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٩٤/١ والمقتضب للمبرد ١٥٢/٤ والإنصاف للأنباري ٤٦٣/٢ والجمل للزجاجى ص ١٨ والبغداديات للفارسي ص ٥٦١ .

(٢) ينظر الإنصاف ٤٦٣/٢ والجمل للزجاجى ١٨ والبغداديات ٥٦١ والتبصرة ١٤/١.، ١٤١، وشفاء العليل ٧٩٣/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/٣ والخزانة ١٢٤/٥، ١./٢.. والأشمونى ١١٤/٣ .

(٣) ينظر رأى الشلوبين فى المساعد ٤٧/٢. .

(٤) ينظر شرح الكافية للرضى ٣٢/١. والأشموني ١١٦/٣ .

(٥) ينظر شرح الألفية للأشمونى ١١٦/٣ .

(٦) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢٠١٣/٤ ، ٢٠١٤ .

توضيح موقف أبى حيان :

ذكر أبو حيان ثلاثة مذاهب فى العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار واختار مذهب الكوفيين ومن تبعهم وهو جواز العطف مطلقاً بدون إعادة الجار فى الاختيار.

دراسة موقف أبى حيان :

ذكر أبو حيان فى العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار ثلاثة مذاهب، والقول الرابع للفراء ورده إلى القول الثالث الذى قاله الجرمى والزيادى، وما قاله الجرمى والزيادى فى هذه المسألة غير مشهور ولم يذكره كثير من النحويين[١]، وقد رد عليه الرضى بأنه خلاف القياس فقال : "وذهب الجرمى وحده إلى جواز العطف على المجرور المتصل بلا إعادة الجار بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو : مررت بك أنت وزيد ، قياساً على العطف على الضمير المتصل المرفوع ، وليس بشيء ؛ لأنه لم يسمع ذلك مع أن تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس، وإعادة الجار أقرب وأخف"[٢].

أما قول الفراء فقيل : حاصل كلامه هو كلام الجرمي والزيادي[٣] لأنهما أجازا العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار مع الفصل بينهما وتأكيده بالضمير المنفصل المرفوع.

– وقد سبق اعتراض الرضى عليه – وهو أجاز هذا العطف بدون إعادة الجار ولكن بتوكيد الضمير نحو : مررت به نفسه وزيد .. إلخ وحجته فى ذلك تراخى الأول لطول الكلام بالفصل بالتوكيد يوهم أن الأول ظاهر وليس ضميراً.

وجاء عن الفراء أيضاً أنه أجاز هذا العطف بدون شرط إعادة الجار ولا فاصل بينهما فأجاز عطف[٤] : ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾[٥] على

---

(١) ذكرة الرضى فى شرح الكافية ٣٢/١. والأشمونى فى شرح الألفية ١١٦/٣ وابن عقيل فى المساعد ٤٧/٢. .

(٢) ينظر شرح الكافية للرضى ٣٢/١. .

(٣) ينظر شرح الألفية للأشمونى ١١٦/٣ .

(٤) ينظر معانى القرآن للفراء ٨٦/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/٣ .

(٥) من الآية ٢. من سورة الحجر .

(وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ) [١] وجاء عن الفراء أيضاً أنه أجاز الوجهين فى "ما" فى قوله تعالى : (قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ) [٢] ، أجاز الرفع عطفاً على "الله" وأجاز الجر عطفاً على "فيهن" [٣]بالعطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار .

وبعد عرض هذه الآراء والمذاهب في موضع العطف على الضمير المجرور فالمشهور في هذه المسألة مذهبان :

الأول : مذهب جمهور البصريين، وهو أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار إلا فى الضرورة .

الثانى : مذهب الكوفيين وتبعهم يونس والأخفش من البصريين أنه يجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار فى سعة الكلام ، وليس خاصاً بالضرورة وهذا المذهب هو الذى اختاره أبو حيان –كما فى نصه السابق – وهذه مسألة خلاف مشهورة بين هذين المذهبين[٤] .

وقد احتج جمهور البصريين بوجوب إعادة الجار بحجتين :

إحداهما : أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له، فلا يعطف عليه ، كما لا يعطف على التنوين .

الثانية : أن حق المعطوف ، والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه ، فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار[٥].

وقد احتج الكوفيون ومن تبعهم بجواز ذلك فى سعة الكلام للسماع والقياس :

---

(١) من الآية ٢. من سورة الحجر .

(٢) من الآية ١٢٧ من سورة النساء .

(٣) ينظر معانى القرآن للفراء ٢٩/١. وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/٣ .

(٤) ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ٤٦٣/٢ والجمل للزجاجى ص ١٨ والبغداديات ص ٥٦١ .

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/٣ والإنصاف للأنبارى ٤٦٧/٢ : ٤٧٤ .

أما السماع : فما ورد من قوله تعالى : (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ)[١] فى قراءة جر "الإرحام"[٢] ، وقوله تعالى : (وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الحَرَامِ)[٣].

وأما القياس : فهو أنه كما يجوز أن يبدل منه، ويؤكد من غير إعادة جاز كذلك أن يعطف عليه من غير إعادة الجار.

وما اختاره أبو حيان من هذين المذهبين فى نصه السابق وهو المذهب الثانى مذهب الكوفيين ومن تبعهم قد خالفه فى موضع آخر من هذا الكتاب ، واختار مذهب جمهور البصريين وخالف الكوفيين ، وجعل هذا العطف فى الضرورة حيث ذكره فى باب الضرائر، وهو ما يجوز للشاعر فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام فقال : " وعطف على ضمير مرفوع متصل بلا فاصل نحو قوله[٤] :

ألم تر أن النبع يصلب عوده ولا يستوى والخروع المتقصف

وعلى ضمير مجرور بلا إعادة نحو قوله[٥] :

أريحوا البلاد منكم ودبيبكم بإعراضكم مثل الإماء الولائد

خلافاً للكوفيين فى إجازة هاتين فى الاختيار"[٦].

فهذا واضح فى أن العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار لا يجوز عند أبى حيان إلا فى الضرورة وقوله : خلافاً للكوفيين فى إجازته فى الاختيار يؤكد اختياره لمذهب جمهور البصريين ، بينما فى نصه السابق في هذا الكتاب اختار

---

(١) من الآية ١ من سورة النساء .

(٢) وهى قراءة حمزه ينظر معجم القراءات ١.٤/٢ ومعانى القرآن للفراء ٢٥٢/١ والكشاف ٢٢٤/١، ٢٢٥ ، والبحر المحيط ١٥٨/٣ .

(٣) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

(٤) البيت من الطويل ،قائله : جرير، ينظر ديوانه ٢٨٤ ومعانى القرآن للفراء ٩٥/٣ وتذكرة النحاة ص ٨٦ .

(٥) البيت من الطويل، ولم يعرف قائله، ينظر ضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٨ والارتشاف ٢٤٢٦/٥ .

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ٢٤٢٦/٥ .

مذهب الكوفيين ومن تبعهم، وقد اختار مذهب الكوفيين أيضاً فى كتابه شرح التسهيل فقال هناك : " والذى أختاره فى المسألة جواز العطف عليهم مطلقاً لفساد هذه العلل، وعلى تقدير صحتها فهى مصادمة للنص من لسان العرب فلا يلتفت إليها[١]، واستدل على ما اختاره بالقياس والسماع، فليتأمل هذا التباين فى موقف أبى حيان واختياره لمذهبين مختلفين فى كتاب واحد وهو ارتشاف الضرب.

وقد اختار الزجاجى مذهب جمهور البصريين بأنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار قال الزجاجى : " واعلم أن الأسماء كلها يعطف عليها إلا المضمر المخفوض ، فإنه لا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض لو قلت : مررت به وزيد، ودخلت إليك وعمرو لم يجز حتى تقول : مررت به وبزيد، ودخلت إليك وإلى عمرو"[٢].

وقد اختار الفارسى أيضاً مذهب جمهور البصريين ومنع العطف على الضمير المجرور مطلقاً ولم يشترط إعادة الجار وعلل ذلك فقال : "اعلم أنه لا يجوز عطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور؛ لأن المضمر المجرور من الاسم بمنزلة التنوين والعطف نظير التثنية ، فكما لا يعطف الاسم على التنوين ولا يثنى معه كذلك لا يعطف على ما كان بمنزلته"[٣].

واختار مذهب جمهور البصريين أيضاً الصيمري وعلل منع العطف إلا بإعادة الجار بعلتين فقال : " وأما الضمير المجرور فلا يجوز أن يعطف عليه إلا بإعادة العامل لعلتين:

أحدهما : شدة اتصاله بالجار حتى صارا كشيء واحد ألا ترى أنه يقوم مقام التنوين فى قولك : غلامه، وغلامك، وما أشبههما؟ فلما لم يقم بنفسه واشتد اتصاله بالأول صار كبعض حروفه فلم يجز العطف عليه كما لا يعطف على بعض حروف الكلمة .

---

(١) ينظر التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبى حيان ٤٣٨/٥ : ٤٤٢ .

(٢) ينظر الجمل للزجاجى ص ١٨ .

(٣) ينظر البغداديات للفارسى ص ٥٦١ .

والعلة الثانية : ما حكى عن المازنى أن المعطوف شريك المعطوف عليه فى أن كل واحد منهما يعطف على صاحبه كقولك : رأيت زيداً وعمراً ثم تقول : رأيت عمراً وزيداً ، فكل منهما جائز فيه ما جاز فى الآخر من العطف"[١].

واختار الزمخشرى أيضاً مذهب جمهور البصريين ، وذكر العلل السابقة فى منع العطف[٢] .

واختار أبو البركات الأنبارى أيضاً مذهب جمهور البصريين وأجاب عن حجة الكوفيين فقال : " وأما الجواب عن كلمات الكوفيين ، فأما احتجاجهم بقوله تعالى : (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ)[٣] ، فى قراءة جر "الأرحام"[٤] فلا حجة لهم فيه من وجهين :

أحدهما : أن قوله : "والأرجام "ليس مجرورًا بالعطف على الضمير المجرور، وإنما هو مجرور بالقسم، وجواب القسم قوله : " إن الله كان عليكم رقيبا" .

والوجه الثانى : أن قوله : " والأرحام" مجرور بباء مقدرة على الملفوظ بها، وتقديره : بالأرحام ، فحذف لدلالة الأولى عليها"[٥].

واختار مذهب جمهور البصريين أيضاً ابن يعيش[٦]، وابن الحاجب[٧]، وجعل ابن عصفور العطف بدون إعادة الجار ضرورة فقال : " وأما ضمير الخفض فلا يعطف عليه من غير إعادة الخافض إلا فى ضرورة الشعر"[٨].

---

(١) ينظر التبصرة والتذكرة للصيمرى ١/١٤. : ١٤١ .

(٢) ينظر الكشاف للزمخشرى ١/٢٢٤، ٢٢٥ .

(٣) من الآية ١ من سورة النساء .

(٤) سبق تحريج هذه القراءة .

(٥) ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ٢/ ٤٦٧ : ٤٧٤ .

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٧، ٧٨ .

(٧) ينظر الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١/٤٥٦ .

(٨) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٤ .

وقال ابن عصفور أيضاً فى معرض حديثه عن الضرورة بالحذف : " ومنه العطف على ضمير الخفض المتصل من غير إعادة الخافض تشبيها له بالعطف على الظاهر نحو قوله[١] :

فاذهب فما بك والأيام من عجب

ولا يجئ شئ من هذا فى سعة الكلام عند المحققين من البصريين والكوفيين يجيزونه وأما قراءة من قرأ [٢]: (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ) [٣].

فمن العطف على ضمير الخفض من غير إعادة الخافض، وهى قراءة ضعيفة لما ذكرنا من أن العرب لا تعطف مخفوضاً على مخفوض قد كنى عنه إلا فى الشعر لضيقه"[٤].

واختار مذهب الجمهور أيضاً الرضى واختاره أيضاً ابن الناظم وجعل ما ورد منه محمول على شذوذ حذف الجار فقال : " ولا يبعد أن يقال فى هذه المسألة أن العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار غير جائز فى القياس ، وما ورد منه فى السماع محمول على شذوذ إضمار الجار كما أضمر فى مواضع أخر نحو : ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة "[٥][٦]. ثم ذكر الأدلة على عدم جواز هذا العطف كما سبق ذكرها .

هكذا كل هذه الاختيارات السابقة من النحويين المتأخرين والنصوص التى ذكروها تؤكد وترجح اختيارهم لمذهب جمهور البصريين.

---

(١) البيت من البسيط وصدره : فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ..
والبيت لم يعرف قائله فهو من الخمسين فى كتاب سيبويه ٣٨٣/٢ والكامل ٤٥١ والإنصاف ٤٦٤/٢ وابن يعيش ٧٨/٣، ٧٩ والخزانة ٣٣٨/٢ والعينى ١٦٣/٤ والهمع ١٢/١.، ١٣٩/٢ والأشمونى ١١٥/٣ والدرر ١٩٢/٢ وضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٧ .

(٢) أى : بجر "الأرحام" وقد سبق تخريجها .

(٣) من الآية ١ من سورة النساء .

(٤) ينظر ضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٧، ١٤٩ .

(٥) ينظر مجمع الأمثال للميدانى ٢٨١/٢ وحذف منه "كل" المضاف والتقدير : ولا كل سوداء.

(٦) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٤٤ : ٥٤٧ .

وقد اختار مذهب الكوفيين ومن تبعهم غير أبى حيان الذى سبق ذكر نصه وموقفه من مذهبهم ابن مالك اختار أيضاً ورجح مذهب الكوفيين ويونس والأخفش، وقال : " وإعادته مختاره لا واجبة وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين"[١].

ثم ذكر ابن مالك حجة الموجبين إعادة الجار ورد عليهم فقال : " وفى الحجتين من الضعف ما لا يخفى ؛ لأن شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجار لمنع منه مع الإعادة ؛ لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه، ولأنه لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه، لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه ، وضمير الجر يؤكد، ويبدل منه بإجماع ، فللعطف أسوة بهما قد تبين ضعف الحجة الأولى.

وأما الثانية فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطاً فى صحة العطف لم يجز : رب رجل وأخيه، ولا[٢] :

أى فتى هيجاء أنت وجارها

ولا : كل شاة وسخلتها بدرهم، ولا[٣] :

الواهب المائة الهجان وعبدها

وأمثال ذلك كثيرة ، فكما لم يمتنع فيها العطف ، لا يمتنع فى نحو : مررت بك وزيد، وإذا بطل كون ما تعلقوا به مانعاً، وجب الاعتراف بصحة الجواز ، ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى : (وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الحَرَامِ)[٤] ، بجر "المسجد" بالعطف على الهاء، لا بالعطف على "سبيل" لاستلزامه العطف على المصدر قبل

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٥ .

(٢) شطر بيت من الطويل، وقائله لم يعرف ولم يذكر سيبويه غير هذا ينظر الكتاب لسيبويه ٢/١٨٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٦ والهيجاء : الحرب .

(٣) البيت من الكامل ، قائله : الأعشى وتمامه : عوذاً تزجى خلفها أطفالها ينظر ديوان الأعشى ص ٢٩ والكتاب ١/١٨٣ والأصول ١/١٣٤ والخزانة ٢/١٨١ والمساعد ٢/٢٠٥ .

(٤) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

تمام صلته، لأن المعطوف على جزء الصلة داخل فى الصلة، وتوقى هذا المحذور حمل أبا على الشلوبين على موافقة يونس والأخفش والكوفيين فى هذه المسألة "[١] ثم ذكر ابن مالك شواهد كثيرة من الشعر فيها العطف على الضمير المجرور بالجر بدون إعادة الجار[٢].

وقد اختار مذهب الكوفيين ومن تبعهم أيضاً ابن عقيل، وناظر الجيش ، والدمامينى[٣].

تعقيب :

بعد أن طال الكلام فى هذه المسألة الخلافية ، وسبق ذكر اختيارات أكثر النحويين المتأخرين لمذهب جمهور البصريين فى منع العطف بدون إعادة الجار فى العطف على الضمير المجرور إلا فى الضرورة الشعرية ، ورأينا أيضاً أن منهم من قال على قراءة الجر فى الآية السابقة "والأرحام" إنها شاذة، ومنهم من قال : إنها ضعيفة، ومنهم من تكلف فيها تقدير حرف جر محذوف.

الأجدر والأولى أن يقال : إن مذهب الكوفيين ومن تبعهم هو الصحيح وهو الذى اختاره أبو حيان.

وأن البصريين تعسفوا فى هذه المسألة بشكل لافت ، فلم يقبلوا قراءة حمزة وغيره من السبعة فقد نقل عن المبرد أنه قال : لا تحمل القراءة بها[٤].

والعجب أن العلامة الرضى أيد البصريين ودافع عنهم متكلفاً التأويل والتخريج ورد القراءة لأن القارئ بها كوفي فقال : " وأجاز الكوفيون ترك الإعادة فى حال السعة مستدلين بالأشعار ، ولا دليل فيها إذ الضرورة حاملة عليه، ولا خلاف معها ، وبقوله تعالى : (تساءلون به والأرحام) بالجر فى قراءة حمزة وأجيب بأن الباء مقدرة

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٥ ، ٣٧٦ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٦ : ٣٧٨ .

(٣) ينظر المساعد ٢/٤٧. ، ٤٧١ وتمهيد القواعد ٤/٤٠١ وتعليق الفرائد ٢/٤٦٦: ٤٦٩

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٨ .

والجر بها ... والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين ، لأنه كوفى ولا نسلم تواتر القراءات السبع"[١].

هذا ما قاله الرضى فالعجب لما قال كيف يرد تواتر القراءات السبع؟ فهذا منه تعسف ظاهر، وقد كان ابن يعيش منصفاً حين رد على المبرد فقال : " وهذا القول غير مرضى من أبى العباس المبرد لأنه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة مع أنه قد قرأ بها جماعة من غير السبعة كابن مسعود ، وابن عباس ، والأعمش والحسن البصرى وغيرهم ... وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها"[٢].

والذى يدل على صحة مذهب الكوفيين ومن تبعهم القياس والسماع.

أما القياس : فهو أنه كما جاز أن يبدل من الضمير، ويؤكد من غير إعادة جاز كذلك أن يعطف عليه من غير إعادة الجار .

وأما السماع : فما ورد من شواهد من القرآن الكريم والشعر العربى كثير جداً وتأويل هذه الشواهد أو تخريجها على غير العطف على الضمير مرجوح وليس راجحاً بل يتعين إطراحه لأنه تكلف لا حاجة إليه، ولأنه ليس موضع ضرورة بل فى سعة الكلام ومنه أيضاً ما حكى عن العرب أنها قالت :

ما فيها غيره وفرسه[٣].

بجر الفرس عطفاً على الضمير المجرور فى "غيره" وقد ورد ذلك أيضاً فى أشعار العرب كثير يخرج من كثرته عن أن يكون ضرورة كما قال بعضهم فثبت بهذا صحة مذهب الكوفيين ويونس والأخفش وهو الذى اختاره أبو حيان فى نصه السابق وهو الذى أختاره . والله أعلم

---

(١) ينظر شرح كافية ابن الحاجب للرضى ١/٣٢. .

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٧ ، ٧٨ .

(٣) ينظر التذييل والتكميل لأبى حيان ٥/٥٤٢ والمساعد ٢/٤٧١ والأشمونى ٣/١١٥ .

المبحث الثالث

المواقف التى خالف فيها أبو حيّان آراء الكوفيين

وفيه :

- موقفه من أصل همزة التأنيث .
- موقفه من حذف آخر الممدود عند التثنية إذا كثرت حروفه.
- موقفه من جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم.
- موقفه من جمع الوصف الذى لا يقبل التاء وجمع "أفعل"فعلاء"جمع مذكر سالماً.
- موقفه من نون التوكيد الخفيفة والثقيلة .
- موقفه من تمييز "كم" الاستفهامية.
- موقفه من جر تمييز "كم" الخبرية.
- موقفه من استعمال "كذا" فى العدد .
- موقفه من عامل النصب فى خبر "ما" الحجازية.
- موقفه من "مثل" وشبهه إذا جاءت بعد المبتدأ.
- موقفه من زيادة "أصبح" و"أمسى".
- موقفه من القول فى "إنْ" الواقعة بعد "ما" الحجازية.
- موقفه من معنى "كأن".
- موقفه من حذف خبر "إن" وأخواتها مع النكرة والمعرفة.
- موقفه من دخول لام الابتداء بعد "إن" على سوف.
- موقفه من دخول لام الابتداء على خبر "لكن".
- موقفه من أصل المشتقات الفعل أم المصدر
- موقفه من تقديم التمييز على الفعل المتصرف الذى تمييزه منقول.
- موقفه من القياس على حذف "أنْ" الناصبة للمضارع فى غير المواضع المذكورة.
- موقفه من "أىْ" حرف عطف أم حرف تفسير .
- موقفه من الجمع المماثل لمفاعل ومفاعيل .
- موقفه من زيادة "من" فى النكرة والمعرفة فى كلام موجب.
- موقفه من إلحاق ميم مشددة فى آخر لفظ الجلالة .
- موقفه من حذف النداء من النكرة المقصودة.
- موقفه من حذف الموصول الاسمى وبقاء صلته.
- موقفه من تأنيث اسم "كان" إذا كان خبرها مؤنثا مقدماً عليه.
- موقفه من توكيد النكرة.

أصل همزة التأنيث

قال أبو حيان : " أو للتأنيث نحو : حمراء ، وهى بدل من الألف الموضوعة للتأنيث عند البصريين[١] خلافاً للأخفش والكوفيين"[٢][٣] .

توضيح موقف أبى حيان :

مذهب البصريين غير الأخفش أن همزة التأنيث من نحو: حمراء بدل من الألف الموضوعة للتأنيث، وهذا الرأي اختاره أبو حيان، ويرى الكوفيون والأخفش من البصريين أن الهمزة موضوعة للتأنيث وليس بدل من ألف التأنيث، وقد خالفهم أبو حيان فى هذا الرأى.

دراسة موقف أبى حيان :

تظهر ثمرة الخلاف بين البصريين إلا الأخفش ، وبين الكوفيين والأخفش فى تثنية ما فيه ألف تأنيث ممدودة ، فعند البصريين لا يجوز فيها إلا القلب واواً ، قال سيبويه فى رأيه أنها بدل من ألف التأنيث : "الهمز بدل من ألف حمرى"[٤] وقال فى قلبها واواً عند التثنية و النسب : : وتكون بدلاً من ألف التأنيث الممدودة [٥]، إذا أضفت أو ثنيت ، وذلك قولك :حمراوان وحمراوى"[٦]. بناء على قول النحويين بأن تقلب ما كانت همزة للتأنيث واواً .

بينما يرى الكوفيون أنها يجوز فيها القلب واواً والإقرار قال أبو حيان : " ولم يذكر سيبويه فيها إلا القلب واواً نحو : حمراوان، وأجاز الكوفيون ما نقله النحاس فيها القلب والإقرار"[٧].

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٤٠/٤ والمخصص ١١٥/١٥ والتذييل والتكميل لأبى حيان ٣٢١/١ والمساعد لابن عقيل ٢٩٠/٣ والأشمونى ٩٤/٤

(٢) ينظر التذييل والتكميل لأبى حيان ٣٢٠/١ والمساعد ٣٩٠/٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٩٢/١، والنكت الحسان للسيوطى ٨٦٨/٢ والأشمونى ٩٤/٤ .

(٣) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٥٦١/٢ .

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٤/٤. .

(٥) أى : الواو فى التثنية والنسب ينظر الكتاب ٢٤١/٤ .

(٦) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٤١/٤ .

(٧) ينظر ارتشاف الضرب ٥٦١/٢ .

فعلى قول الكوفيين بأنها موضوعة للتأنيث جاز فيها الإقرار فهى عندهم تبقى مثل الهمزة الأصلية فيجوز عندهم حمراءان، ويجوز الوجه الآخر ، وهو القلب واواً فيقولون فيها حمراوان .

وحكى أبو حاتم وابن الأنبارى إقرارها همزة عند العرب وقلبها ياء لغة لفزارة"[١].

وقال السيرافى : مما يستثقل وقوع الألف بين واوين فعدلوا به عن القياس، قولهم فى تثنية لأواء، وعشواء : لأواءان وعشواءان، وكرهوا : لأواوان لأجل الواوين فهمزوا[٢].

وقد يكون هذا ما جعل الكوفيين يقولون بجواز الوجه الثانى وهو إقرار الهمزة فى التثنية قال صاحب المخصص : " واستحسنوا يعنى الكوفيين فى الممدود وإذا كان قبل الألف واو أن يثنوا بالهمزة وبالواو

فقالوا فى لأواء : لأواءان، ولأواوان، وأجازوا فى سواء وهى المرأة القبيحة : سوآءان ، وسوآوان"[٣].

وقد رجح ابن عصفور قلبها واواً –كما قال البصريون – وحكم بشذوذ إقرارها فقال : " وإن كانت زائدة للتأنيث قلبتها واواً، وألحقت العلامتين نحو : حمراء فتقول : حمراوان فى الرفع، وحمراوين فى النصب والخفض، وقد يجوز إقرارها فتقول : حمراءان، وحمرائين وذلك شاذ"[٤].

وقد اختار الزجاجى مذهب الكوفيين بأن الهمزة موضوعة للتأنيث فقال : " والهمزة للتأنيث"[٥].

---

(١) ينظر المساعد ٦/١ والهمع ٤٤/١ .

(٢) ينظر المساعد ٦/١. والهمع ٤٤/١ .

(٣) ينظر المخصص لابن سيده – ١١٦/١٥ .

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١٤٣/١ والمساعد ٦/١. والفوائد الضيائية ١٧٥/٢ .

(٥) ينظر الجمل للزجاجى ص ٢٩١ .

وقد اختار مذهب البصريين إلا الأخفش ابن مالك ، وإن لم يصرح به وخالف مذهب الكوفيين والأخفش ودلل على اختياره بثلاثة أوجه فقال : "الهمزة من صحراء أو ثلاثاء وأربعاء وقاصعاء ونفساء ونحوها من المؤنث مبدلة من ألف التأنيث لا موضوعة للتأنيث خلافاً للكوفيين والأخفش، ويدل على ذلك ثلاثة أوجه :

أحدها : أن كون الألف حرف تأنيث ثابت فى غير هذه الأمثلة بأجماع وكون الهمزة للتأنيث فى غير هذه الأمثلة منتف بإجماع ، وإبدال همزة من حرف لين متطرف بعد ألف ثابت بإجماع ، والحكم

على الهمزة المشار إليها بأنها مبدلة من ألف مانع من مفارقة الإجماع المذكور، فتعين الأخذ به.

الوجه الثانى : أن القول بذلك مكمل لما قصده من توافق هاء التأنيث وألفه، وتركه مفوت لذلك، فوجب اجتنابه ، وذلك أنهم ألحقوا هاء التأنيث بألفه فى التزام فتح ما قبلها وجواز إمالته، فألحقوا ألفه بهائه فى مباشرة المفتوح تارة ، وانفصالها بألف زائدة تارة ، فسكرى نظير تمرة، وصحراء نظير أرطاة، وتوصل بذلك أيضاً إلى إبدال الألف همزة لتوافق الهاء بظهور حركة الإعراب وهذه حكمة لم يبدها إلا القول بأن الهمزة المشار إليها بدل الألف فوجب اعتقاد صحته.

الوجه الثالث : أن الهمزة لو كانت غير بدل لساوت الأصلية فى استحقاق السلامة فى التثنية والجمع والنسب فكان يقال بدلاً من صحراوين، وصحراوات ، وصحراوى : صحراءان، وصحراءات، وصحرائى، كما يقال : قثاءان، وقثاءات، وقثائى، بل كانت همزة صحراء أحق بالسلامة ، لأن فيها ما فى همزة قثاء من عدم البدلية كما زعموا ، وتزيد عليها أنها دالة على معنى، وسلامة ما يدل على معنى أحق من سلامة ما لا يدل على معنى، فثبت ما أردناه والحمد لله"[1].

وقد رجح ابن مالك قلب هذه الهمزة فى التثنية واواً ، وعلل سبب هذا القلب فقال : " وبعد تقرير هذا فلتعلم أن الهمزة المشار إليها لما كانت بدل ألف كره بقاؤها فى التثنية؛ لأن وقوعها بين ألفين

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٩٢/١، ٩٣ .

كتوالى ثلاث ألفات، فتوقى ذلك ببدل مناسب ، وهو إما واو، وإما ياء، فكانت الواو أولى ؛ لأنها أبعد شبهاً من الألف، وإنما تركت الهمزة لقربها من الألف، والياء مثلها فى مقاربة الألف فتركت، وتعينت الواو"[١].

وقد رجح ابن يعيش مذهب البصريين ، وأخذ يبين سبب إبدال همزة التأنيث من ألف التأنيث فقال : " الهمزة فى الحقيقة ليست علماً للتأنيث، وإنما هى بدل من الألف مثل : حبلى ، وسكرى، وإنما وقعت بعد ألف قبلها زائدة للمد، فالتقى ألفان زائدتان الأولى المزيدة للمد، والثانية للتأنيث ، فلم يكن بد من حذف إحداهما ، أو تحريكها ، فلم يجز الحذف فى واحدة منهما ، أما الأولى فلو حذفت لذهب المد، وقد بنيت الكلمة ممدودة، وأما الثانية فلو حذفت لزال علم التأنيث ، وهو أفحش من الأول ، فلما امتنع حذف إحداهما، ولم يجز اجتماعهما لسكونهما تعين تحريك إحداهما ، فلم يمكن تحريك الأولى لأنها لو حركت لفارقت المد والكلمة مبنية على المد فوجب تحريك الثانية ، ولما حركت انقلبت همزة فقيل : صحراء، وحمراء فثبت بما ذكرناه أن الهمزة بدل من ألف التأنيث"[٢].

تعقيب :

مذهب البصريين إلا الأخفش الذى قال به أبو حيان وهو أن الهمزة بدل من ألف التأنيث هو الصحيح، فموقف أبى حيان من

الكوفيين بأن خالف رأيهم ثبت فيما سبق أن خالفهم فى هذا الرأى كثير من النحويين بالأدلة التى ذكرها ابن مالك وابن يعيش ، فإن قيل : هلا قلت إنها أصل فى التأنيث كالتاء والألف؟

أجاب عن ذلك ابن يعيش فقال : قيل عنه جوابان :

أحدهما : أنا لم نرهم أنثوا بالهمزة فى غير هذا الموضع، وإنما يؤنثون بالتاء والألف نحو : حمزة ، وحبلى، فكان حمل الهمزة فى صحراء وبابه على أنها بدل من ألف التأنيث أولى.

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٩٣ .

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/٩١ .

الثانى : أنا قد رأيناهم لما جمعوا شيئاً مما فى آخره همزة التأنيث أبدلوها فى الجمع ياء، ولم يحققوها ، وذلك قولهم فى جمع صحراء : صحارى ولو كانت أصلاً غير منقلبة لجاءت ظاهرة نحو قولهم فى قراءة : قرائ فظهرت الهمزة لكونها هنا أصلاً؛ لأنه من قرأت، فأما قول بعض النحويين ألف التأنيث فتقريب، وتجوز ، والحق ما ذكرناه"[١].

فثبت بهذا صحة موقف أبى حيان من الكوفيين بأن همزة التأنيث مبدلة من ألف التأنيث، وليست موضوعة للتأنيث كما قال الكوفيون.

وقد رجح هذا المذهب أيضاً وخالف مذهب الكوفيين من الشراح ابن هانئ، والسيوطى، والأشمونى، والشيخ خالد الأزهرى"[٢].

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩١/٥ .

(٢) ينظر التحصيل والتمثيل شرح التسهيل لابن هانئ ١٦٢/١ والنكت الحسان للسيوطى ١٦٨/٢ والأشمونى ٩٤/٤ والتصريح بمضون التوضيح ٢٨٥/٢ .

حذف آخر الممدود عند التثنية إذا كثرت حروفه

قال أبو حيان : " وقال بعض العرب : خفسان، وعاشوران، وقرفصان، وباقلان فى تثنية : خنفساء، وعاشوراء، وقرفصاء، وباقلاء، فحذف ، ولا يقاس على ذلك خلافاً للكوفيين[١] أجازوا حذف الحرفين فيما طال من ممدود هذا النوع"[٢].

توضيح موقف أبى حيان :

خالف أبو حيان الكوفيين فى جوازهم حذف الحرفين آخر الممدود إذا كثرت حروفه عند التثنية، وقياسهم ذلك على ما جاء عن بعض العرب.

دراسة موقف أبى حيان :

فى حذف آخر المقصور أو الممدود عند التثنية إذا كثرت حرفهما خلاف بين البصريين، والكوفيين.

مذهب البصريين أنه لا يجوز حذف شيء من ذلك فى مقصور، ولا ممدود وأن ما سمع من ذلك لا يقاس عليه، وهذا ما اختاره أبو حيان.

ومذهب الكوفيين أن المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه عند التثنية فقالوا فى تثنية : خوزلى[٣]، وقهقرى[٤]، خوزلان، وقهقران ، وذهبوا أيضاً فيما طال من الممدود إلى أنه يحذف منه الحرفان الأخيران فأجازوا فى : قاصعاء[٥]، وحاثياء، وخنفساء، وعاشوراء وقرفصاء[٦] : قاصعان، وحاثيان، وخنفسان ، وعاشوران، وقرفصاء والقياس على ذلك، وهذا ما خالفه أبو حيان .

---

(١) ينظر الإنصاف للأنبارى المسألة العاشرة بعد المائة ٧٥٤/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٩٦/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٤ والمساعد ٦٤/١ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٥٦٢/٢ .

(٣) الخزل، والتخزل والاتخزال : مشية فيها تثاقل وتراجع وتفكك وهى : الخيزل والخيزلى ، والخوزلى . ينظر لسان العرب (خزل).

(٤) القهقرى : الرجوع إلى الخلف فإذا قلت : رجعت القهقرى فكأنك قلت : رجعت الرجوع الذى يعرف بهذا الاسم ينظر لسان العرب (قهقر).

(٥) قاصعاء : لباب حجر اليربوع ينظر لسان العرب (قصع).

(٦) القرفصاء : ضرب من القعود . ينظر لسان العرب (قرفص).

أما البصريون فاحتجوا بأن التثنية والجمع جاء كل منهما بلفظ واحد، فينبغى ألا يحذف منه شيء قلت حروفه أو كثرت [١].

وأما الكوفيون فاحتجوا على جواز الحذف بحجتين : السماع والقياس أما السماع فما ورد عن بعض العرب فيا رواه الفراء وغيره من قولهم فى تثنية : الخوزلى ، وخنفساء وباقلاء ، وعاشوراء ، وقرفصاء : خوذلان، وخنفسان، وباقلان، وعاشوران، وقرفصاء وأنشد الفراء قول الشاعر[٢]:

تروح فى عمية وأغانه على الماء قوم بالهراوات هوج

بفتح هاء الهراوات[٣]، وهو جمع (هَرَاوى)، و(هَرَاوى) جمع(هِراوة) وهذا يدل على أن الألف قد تحذف وإن لم تكن زائدة، لأن ألف هراوى منقلبة عن لام الكلمة[٤].

وأما القياس فقد نقل أبو البركات الأنبارى أن حجة الكوفيين هى التخلص من الثقل الحاصل باجتماع علامة التثنية إلى ألف المقصور أو الممدود، واستدلوا بحذف المدة فى اشهباب، واحمرار، إذ أصله : اشهيباب، واحميرار فحذفوا الياء لطول الكلمة وكثرة حروفها كما استدلوا بتخفيف : كينونة إلى كَيْنونة[٥] .فكذلك حذف آخر المقصور أو الممدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما.

وقد رجح السيرافى مذهب البصريين بعدم الحذف بما ورد من شعر العرب غير محذوف قال : " ورأيت فى شعر العرب : جماديين، فأثبتوا الياء فيها ولم أر أحداً حذف الياء[٦]"وأورد شواهد أخرى للبصريين ثم قال : "ولم أر الكوفيين استشهدوا على ذلك بشيء"[٧].

---

(١) ينظر الإنصارى للأنبارى المسألة العاشرة بعد المائة ٢/٧٥٤، ٧٥٥ .

(٢) البيت من الطويل ، ولم يعرف قائله ينظر معانى القرآن للفراء ٢/٨١ وشرح التسهيل لابن مالك ١/٩٦ .

(٣) ينظر معانى القرآن للفراء ٢/٨١، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٩٦ .

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٩٦ .

(٥) ينظر الإنصارى للأنبارى ٢/٧٥٤ ، ٧٥٥ .

(٦) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٤/١٧٤ .

(٧) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٤/١٧٤ .

كما رجح أبو البركات الأنبارى مذهب البصريين واعترض على مذهب الكوفيين ورد حجتهم بأن كثرة الحروف لا تكون علة موجبة للحذف، وإنما وجد ذلك فى ألفاظ يسيرة منقولة على خلاف القياس فتحفظ ولا يقاس عليها.

وأما استدلالهم باشهباب ، وكينونه ، وقياسهم على الحذف فيهما بأنه ليس مما وقع فيه الخلاف؛ لأن الثقل فيهما لازم فى أصل الكلمة أما فى التثنية فعارض ثم إن مذهبهم أن أصل كينونة : كونونة فكيف يستشهدون على صحة مذهبهم بشئ لا يعتقدون صحته فيبدو أنه قياس مع الفارق[١].

وابن مالك وقف من المذهبين موقفاً وسطاً فهو يقبل ما سمع من ذلك ولا يقيس عليه قال : "وربما حذفت خامسة فصاعدا فى التثنية ، والجمع بالألف والتاء، وكذا الألف والهمزة من قاصعاء ، ونحوه ، ولا يقاس عليه خلافاً للكوفيين"[٢]. ثم قال : " والكوفيون يقيسون على هذا والمنصفون من غيرهم يقبلون ما سمع منه ولا يقيسون عليه لقلته"[٣].

وصحح ابن عصفور والرعينى مذهب البصريين اعتماداً على السماع أيضاً .

قال الرعينى : " والصحيح مذهب البصريين لأن السماع يشهد لهم قال الشاعر :

أصبح قيس خفش العينين

علته ما تنقضى شهرين

شهرى ربيع وجماديين

فقال : جماديين بقلب الألف ياء[٤] .

---

(١) ينظر الإنصاف للأنبارى ٧٥٥/٢ ، ٧٥٦ .

(٢) ينظر تسهيل الفوائد ص ١٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٩٥/١ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٩٦/١ .

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١٤٢/١ وشرح ألفية ابن معط للرعينى ٣٦٨/١ .

تعقيب :

يبدو لى أن أبا البركات الأنبارى كان يناقش الكوفيين على أنهم أوجبوا حذف آخر المقصور أو الممدود إذا كثرت حروفه عند التثنية ، فكأنهم لا يرون غيره، والظاهر لى أن الكوفيين إنما ذهبوا إلى جواز الحذف لا إلى وجوبه والنصوص الواردة فى غير كتاب الإنصاف للأنبارى تؤكد ذلك فقد قال السيرافى :" وقد حكى الكوفيون أشياء لم يذكرها أصحابنا فقالوا : يجوز فيما طال من هذا الممدود حذف الحرفين الأخيرين فاختاروا فى قاصعاء، وخنفساء، وجاثياء، ونحو ذلك أن يقال : قاصعان وجاثيان وخنفسان وقاصعاوان وجاثياوان وخنفساوان ... واستحسنوا فى الممدود إذا كان قبل الألف واو أن يثنوا بالهمزة وبالواو فقالوا فى لأواء، وجأواء : لأواءان ولأواوان، وجأواءان وجأواوان"[١].

ونقل ذلك عنه ابن سيده[٢] ، وتبعهما ابن يعيش[٣].

وإذا كان الحذف جائزاً عند الكوفيين فما سمع منه من العرب بالحذف يعضد قولهم، لكن كما قال أكثر النحويين يقبل ما سمع ولا يقاس عليه لقلته . والله أعلم.

---

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافى ١٧٥/٤ .

(٢) ينظر المخصص لابن سيده – ١١٦/١٥.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٤ .

جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم

قال أبو حيان : " ومن تاء تأنيث لا يكون عوضاً نحو : طلحة ، خلافاً للكوفيين[١] وتبعهم دريود ، فإنهم يجيزون جمعه بحذف التاء فيقولون : طلحون ، وابن كيسان يفتح العين فيقول : طلَحون"[٢].

توضيح موقف أبى حيان :

خالف أبو حيان الكوفيين فإنهم لا يشترطون فى جمع المذكر السالم أن يكون خالياً من تاء التأنيث التى ليست للعوض فيجمعون "طلحة" جمع مذكر سالماً ويقولون : طلحون.

دراسة موقف أبى حيان :

هذه مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين ، ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذى آخره تاء التأنيث التى ليست للعوض إذا سميت به رجلاً يجوز أن يجمع بالواو والنون جمع مذكر سالماً نحو : طلحة فتقول فيه : طلحون واختار مذهبهم ابن كيسان إلا أن الكوفيين يسكنون اللام فيقولون : طلحون" وابن كيسان يفتح اللام فيقول : طلحون كما قالوا : أرضون حملا على أرضات[٣].

وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز :

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز جمعه بالواو والنون وذلك لأنه فى التقدير جمع "طلِح" لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة قال الشاعر :

وعقبة الأعقاب فى الشهر الأصم

فكسره على ما لا هاء فيه وإذا كانت الهاء فى تقدير الإسقاط جاز جمعه بالواو والنون كسائر الأسماء المجموعة بالواو والنون، والذى يدل على صحه مذهبنا أنا

---

(١) ينظر الإنصاف للأنبارى مسالة (٤) ٤/١.، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٧/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٧٩/١ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٥٧٢/٢ .

(٣) ينظر الإنصاف للأنبارى ٤/١. والمخصص ٧٩/١٧ .

أجمعنا على أنك لو سميت رجلا بحمراء أو حبلى لجمعته بالواو والنون فقلت حمراؤون وحبلون ، ولا خلاف إن ما فى آخره ألفُ التأنيث أشد تمكنا فى التأنيث مما فى آخره تاء التأنيث ، لأن ألف التأنيث صيغت الكلمة عليها ولم تخرج الكلمة من تذكر إلى تأنيث وتاء التأنيث ما صيغت الكلمة عليها وأخرجت الكلمة من التذكير إلى التأنيث ، ولهذا المعنى قام التأنيث بالألف فى منع الصرف مقام شيئين بخلاف التأنيث بالتاء ، وإذا جاز أن يجمع بالواو والنون ما فى آخره ألف التأنيث وهى أوكد من التاء فلأن يجوز ذلك فيما آخره التاء كان ذلك من طريق الأولى [١].

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على امتناع جواز هذا الجمع بالواو والنون وذلك لأن فى الواحد علامة التأنيث ، والواو والنون علامة التذكير فلو قلنا : إنه يجوز أن يجمع بالواو والنون لأدى ذلك إلى أن يجمع فى اسم واحد علامتان متضادتان وذلك لا

يجوز ، ولهذا إذا وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا : رجل ربعة جمعوه بلا خلاف فقالوا : ربعات، ولم يقولوا : ربعون[٢] .

والذى يدل على صحة هذا القياس أنه لم يسمع من العرب فى جمع هذا الاسم أو نحوه إلا بزيادة الألف والتاء كقولهم فى جمع طلحة : طلحات وفى جمع هبيرة ، هبيرات قال الشاعر [٣]:

رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

ولم يسمع عن العرب أنهم قالوا : الطلحون ولا الهبيرون ولا فى شيء من هذا النحو بالواو والنون، فإذا كان هذا الجمع مدفوعاً من جهة القياس معدوماً من جهة النقل فوجب أن لا يجوز[٤].

---

(١) ينظر الإنصاف للأنبارى ١/٤. .

(٢) ينظر الإنصاف للأنبارى ١/٤.، ٤١ (٣) .

(٣) البيت من الخفيف، قائله : ابن قيس الرقيات ينظر ديوانه ص ٢. والإنصاف ١/٤. وابن يعيش ١/٤٧ والمساعد ٢/٣٦٧ والدرر ٢/١٦٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٧١ .

(٤) ينظر الإنصاف للأنبارى ١/٤١ .

وقد اختار مذهب البصريين الأنبارى[١] وابن عصفور[٢] وابن مالك[٣] وقد رد الأنبارى ما استدل به الكوفيون فقال : " وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم : إنه فى تقدير جمع "طلح" قلنا هذا فاسد لأن الجمع إنما وقع على جميع حروف الاسم لأنا إياه نجمع وإليه نقصد وتاء التأنيث من جملة حروف هذا الاسم فلم تنزعها عنه قبل

الجمع وإن كان اسماً لمذكر لئلا يكون بمنزلة ما سمى به ولا علامة فيه فالتاء فى جمعه مكان التاء فى واحده وأما ما استشهدوا به من قوله:

وعقبة الأعقاب فى الشهر الأصم

فهو مع شذوذه وقلته فلا تعلق له بما وقع الخلاف فيه لأن جمع التصحيح ليس على قياس جمع التكسير ليحمل عليه.

وأما قولهم : إنا أجمعنا على أنك لو سميت رجلاً بحمراء وحبلى لقلت فى جمعه : حمراؤون وحبلون إلى آخر ما قد روا قلنا : إنما جمع ما فى آخره ألف التأنيث بالواو والنون لأنها يجئ قبلها إلى بدل لأنها صيغت عليها الكلمة فنزلت منزلة بعضها فلم تفتقر إلى أن تعوض بعلامة تأنيث الجمع بخلاف التاء فإنها يجب حذفها إلى غير بدل لأنها ما صيغت عليها الكلمة وإنما هى بمنزلة اسم ضم إلى اسم فجعلت علامة تأنيث الجمع عوضاً منها"[٤].

تعقيب :

المذهب الصحيح هو مذهب البصريين وهو الذى اختاره أبو حيان وأكثر النحويين فمن شروط جمع المذكر السالم أن يكون خالياً من تاء التأنيث التى ليست للعوض فمثل "طلحة" لا يجمع جمع مذكر سالماً وإنما يجمع بالألف والتاء كما جاء فى قول الشاعر السابق[٥] :

---

(١) ينظر الإنصاف للأنبارى ١/٤.، ٤١ .

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/١٤٧ والمخصص ١٧/٧٩ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٧٩ .

(٤) ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ١/٤.، ٤١ .

(٥) البيت سبق تخريجه .

رحم الله أعظماً دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

وأما إذا سمع شئ على جمعه بالواو والنون من قولهم فى جمع : هبيرة : هبيرون أو جمع علانية[١] : علانون، أو جمع ربعة[٢] ربعون فهذا من النادر الذى لا يقاس عليه، ولأنه قد وردت فيه رواية أخرى بالألف والتاء قال سيبويه : " قالوا: رجل ربعة وجمعوها بالتاء فقالوا : ربعات ولم يقولوا : ربعون، وقالوا : طلحة الطلحات ولم يقولوا : طلحة الطلحون فهذا يجمع على الأصل لا يتغير عن ذلك كما أنه إذا صادر وصفاً للمذكر لم تذهب الهاء"[٣].

فما قاله البصريون يؤيده السماع من العرب والقياس على شروط جمع المذكر السالم . والله أعلم .

---

(١) وهو الرجل المشهور قالها الفراء ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٧٩/١ .

(٢) وهو المعتدل القامة . ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٧٩/١ .

(٣) ينظر الكتاب لسبيويه ٣٩٤/٣ .

جمع الوصف الذى لا يقبل التاء وجمع "أفعل فعلاء" جمع مذكر سالماً

قال أبو حيان : "فإن كان الوصف لا يقبل تاء التأنيث، ولا كان من باب الأفعل والفعلى لم يجز أن يجمع بالواو والنون خلافاً للكوفيين[١]، فإنهم أجازوا جمع "عانس" ونحوه مما يشترك فيه المذكر والمؤنث إذا وصف به المذكر، وجمع أفعل الذى مؤنثه فعلاء نحو : أسود بالواو والنون قالوا : عانسون ، وأسودون، وجاء ذلك فى الشعر "[٢].

توضيح موقف أبى حيان :

خالف أبو حيان الكوفيين فى أنهم أجازوا جمع الوصف الذى لا يقبل تاء التأنيث مثل "عانس" جمع مذكر سالماً فقالوا فيه : عانسون وفى أنهم أجازوا أيضاً جمع "أفعل" الذى مؤنثة "فعلاء" مثل:أسود جمع مذكر سالماً فقالوا فيه :أسودون .

دراسة موقف أبو حيان :

المذهب الذى اختاره أبو حيان وخالف مذهب الكوفيين هو مذهب البصريين فقد منع البصريون أن يجمع "أفعل" الذى مؤنثه "فعلاء" جمع مذكر سالماً إذا كان صفة، فمن شروط هذا الجمع عندهم كون الاسم علماً مثل : زيد، أو صفة قابلة لتاء التأنيث عند قصده مثل : مسلم ، فإن لم تقبلها لم يجمع جمع مذكر سالماً مثل : أحمر الذى مؤنثه

حمراء ، ولا يجمع عندهم أيضاً الوصف الذى يشترك فيه المذكر والمؤنث من الصفات التى لا تقبل التاء مثل : عانس إلا للضرورة قال سيبويه : " ولا يجمع بالواو والنون "فعلان" كما لا يجمع "أفعل" ، وذلك لأن مؤنثه لم تجئ فيه الهاء على بنائه فيجمع بالتاء، فصار بمنزلة ما لا مؤنث فيه نحو : فعول ولا يجمع مؤنثه بالتاء كما لا يجمع مذكره بالواو والنون . فكذلك أمر "فعلان" و"فعلى" و"أفعل" و"فعلاء" إلا أن يضطر شاعر"[٣].

---

(١) ينظر المساعد ١/٥. وابن يعيش ٥/٦. والأشمونى ١/٨٢ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢/٥٧٣، ٥٧٤ .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/٦٤٥ .

وقد اختار السيرافى مذهب البصريين ، ووضح مراد سيبويه السابق فقال : " ما كان من الصفات ذكره على خلاف بنية أنثاه نحو : أحمر وحمراء، وسكران وسكرى . فبابه التكسير على "فعل" ، ولا يجمع مذكره بالواو والنون، ولا مؤنثه بالألف والتاء إلا شذوذاً واضطراراً فيشبه بغيره من الجموع"(١).

وعلة منع البصريين جمع هذه الصفات بالواو والنون أو بالألف والتاء أنها غير جارية على الفعل فأشبهت الأسماء فتجمع جمع تكسير

وعند الكوفيين يجوز فى غير الضرورة أن تجمع بالواو والنون أو بالألف والتاء فقد أجاز الفراء : أسودون، وسوداوات، وحكاه مسموعاً(٢).

وكان ابن كيسان لا يرى بذلك بأساً(٣).

وتبع الأنبارى الفراء أيضاً إذ قال : " ويقال فى جمع "آدم" إذا كان نعتاً : هؤلاء رجال أدم، ونساء أدماوات، ويجوز أن يقال فى الجمع : هؤلاء رجال آدمون".

ومما استدل به الكوفيون أيضاً على صحة مذهبهم من الشعر قول الشاعر(٤) :

منا الذى هو ما إن طُر شاربه والعانسون ومنا المُردُ والشيبُ

وقول الشاعر (٥):

فما وجدتْ نساءُ بنى نزار حلائل أسودين وأحمرينا

ومن النثر غير ما حكاه الفراء فيما سبق ما حكاه يعقوب بن السكيت عن العرب :

---

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٥/٥٤ .

(٢) ينظر الهمع ١/٢٢ .

(٣) ينظر رأى ابن كيسان فى شرح المفصل لابن يعيش ٥/٦١ والدرر ١/١٩ والارتشاف ٢/٥٧٤ .

(٤) البيت من البسيط قائله : أبو قيس بن رفاعة الأنصارى ينظر المساعد ١/٥. والدرر ١/١٩ والهمع ١/٥٤ والأشمونى ١/٨٢ والزاهر فى معانى كلمات الناس لأبى بكر الأنبارى ١/٣٨٤ .

(٥) البيت من الوافر، قائله : حكيم بن عياشى الكلبى ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/٦. والدرر ١/١٩ والأشمونى ١/٨١ والهمع ١/٤٥ وهو منسوب للكميت فى المقرب ١/٤.٣ وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٥/٥٤ .

رجل نصف ، ورجال أنصاف ونصفون ، وامرأة نصف ونساء أنصاف[١].

وعند البصريين أن ما ورد من ذلك ففي الشعر للضرورة ، وأن ما جاء منه في الكلام فشاذ أو من النادر الذى يحفظ ولا يقاس عليه[٢].

تعقيب :

يبدو لى بعد ما سبق ترجيح مذهب الكوفيين ومن تبعهم بناء على ما سمع من شواهد من الشعر ومن النثر ، فإن الكوفيين قد سمعوا قدراً صالحاً من الشواهد للقياس عليها فقد ثبت فيما سبق أن الفراء سمع من العرب وكذلك ابن السكيت وأيضاً ما جاء من الشعر على جواز هذا الجمع جمع مذكر سالماً وقد وقفنا فيما سبق على أربعة شواهد اثنين من الشعر واثنين من النثر، وإليك شاهداً خامساً وهو من القرآن الكريم وهو قوله تعالى : (وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الأَعْجَمِينَ) [٣] بياء واحدة فقد أجاز الفراء أن يكون جمع "أعجم" الذى مؤنثه "عجماء"[٤].

وقد استشهد الجوهرى أيضاً بهذه الآية الكريمة موافقاً للكوفيين فقال : " والأعجم الذى لا يفصح ولا يبين ... والمرأة عجماء ... والأعجم: الذى فى لسانه عجمة .. ورجلان أعجمان ، وقوم أعجمون ، وأعاجم قال الله تعالى :(وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الأَعْجَمِينَ) [٥].

قال الرعينى بعد أن اعترض على الجوهرى فى الجمع على "أعجمون" : " وقال الفراء : هو جمع "أعجم" فعلى هذا يكون حجة للجوهرى وابن كيسان "[٦].

فعلى هذا الذى ثبت من شواهد من الشعر ومن النثر، من كلام العرب ومن القرآن الكريم يترجح مذهب الكوفيين ومن تبعهم ولا يقال على هذا الجمع بأنه شاذ أو نادر لكثرة ما ورد من شواهد تدخله إلى دائرة القياس .

---

(١) ينظر إصلاح المنطق ليعقوب بن السكيت ٢/٣٧٤ .

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/١٩٣ وشرح ألفية ابن معط للرعينى ١/٣٩٨ والهمع ١/٤٥ وحاشية الخضرى ١/٤٣ .

(٣) من الآية ١٩٨ من سورة الشعراء .

(٤) ينظر معانى القرآن للفراء ٢/٢٨٣ .

(٥) من الآية ١٩٨ من سورة الشعراء

(٦) ينظر شرح ألفية ابن معط للرعينى ١/٣٩٩ .

نون التوكيد الخفيفة والثقيلة

قال أبو حيان : "هما خفيفة وثقيلة، والتأكيد بها أشد، قاله الخليل[١] ، وليست الخفيفة مخففة منها ، بل هى نون على حدتها ، خلافاً للكوفيين[٢]، إذ زعموا أنها مخففة منها"[٣].

توضيح موقف أبى حيان :

يرى الكوفيون أن نون التوكيد الخفيفة فرع الثقيلة، ومخففة منها، وقد خالفهم أبو حيان فى هذا الرأى ، فهو يرى أن الخفيفة أصل برأسها، وليست مخففة من الثقيلة ، كما قال الكوفيون، وأن التوكيد بالثقيلة أشد من التوكيد بالخفيفة، كما قال الخليل .

دراسة موقف أبى حيان :

أبو حيان فى هذا الموضع قد اختار رأى البصريين الذين يقولون بأنهما أصلان، وليست الخفيفة فرع الثقيلة، واختار رأى الخليل أيضاً بأن التوكيد بالثقيلة أشد، قال سيبويه : "وزعم الخليل أنهما توكيد "كما" التى تكون فضلاً ، فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد ، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيداً"[٤].

وهذا رأى سيبويه أيضاً ، فهو يرى أنهما أصلان، وليست الخفيفة فرع للثقيلة، قال سيبويه : " اعلم أن كل شيء دخلته الخفيفة فقد تدخله الثقيلة ، كما أن كل شيء تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة"[٥].

وهذا رأي المبرد أيضاً ، فهو يرى أنهما نونان قال المبرد : " هذا باب النونين: الثقيلة والخفيفة ، ثم ذكر فى هذا الباب أن التوكيد بالثقيلة أشد –كما قال

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٥.٩/٣ .

(٢) ينظر رأى الكوفيين فى الإنصاف للإنبارى ٦٥/٢. والمساعد لابن عقيل ٦٦٤/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٩ والتصريح ٢.٢/٢

(٣) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٦٥٣/٢ .

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ٥.٩/٣ .

(٥) ينظر الكتاب لسيبويه ٥.٨/٣ .

الخليل – فقال : " وإن شئت ثقلت النون، وإن شئت خففتها، وهى – إذا خففت – مؤكدة، وإذا ثقلت فهى أشد توكيداً"(١).

ثم قال المبرد : " وتدخل الخفيفة كما دخلت الثقيلة ؛ لأنهما فى التوكيد ما ذكرت لك"(٢).

فهذا رأى البصريين فى النونين الخفيفة والثقيلة، وهو الذى اختاره أبو حيان .

وقد اختار هذا الرأي من المتأخرين الزمخشرى ، فهو يرى أنهما أصلان .

قال الزمخشرى : " النون المؤكدة، وهى على ضربين ثقيلة وخفيفة ، فالخفيفة تقع فى جميع مواضع الثقيلة"(٣).

وعند العكبرى أنهما أصلان أيضاً قال العكبرى : " النون الخفيفة أصل، كما أن الثقيلة أصل"(٤).

وهذا رأى ابن مالك أيضاً فهو يرى أنهما أصلان قال فى الألفية:

للفعل توكيدٌ بنونين هما كنونى اذهبن وأقصد نهما(٥)

واختار ابن مالك هذا الرأى فى شرح التسهيل ، واعترض على قول الكوفيين بأن الخفيفة فرع الثقيلة فقال : " نون التوكيد الخفيفة أصل برأسها ؛ لأن الذى حمل على ذلك أنا رأينا الخفيفة تنفرد بمعاملة لا تعامل بها الثقيلة كحذفها عند ملاقاه ساكن نحو أن تصل "قومن" باليوم ، فإنك تقول : قوم اليوم، فتحذف النون لالتقاء الساكنين، ولو كانت مخففة من الثقيلة لكان حذفها بعد الحذف منها إجحافاً ، ومثل ذلك فيما شأنه أن يعل ممتنع ، فما ليس شأنه أن يعل أحق أن يمتنع ذلك فيه.

فلما لم يمتنعوا من معاملة الخفيفة بهذه المعاملة علم أنها أصل برأسها.

---

(١) ينظر المقتضب للمبرد ١٢/٣ .

(٢) ينظر المقتضب للمبرد ١٣/٣ .

(٣) ينظر المفصل فى علم العربية للزمخشرى ص ٣٣. .

(٤) ينظر اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى ٤٨٤ رسالة دكتوراه جامعة القاهرة .

(٥) ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل ٢٨٣/٢ وشرح الألفية للأشمونى ٢١٢/٣ .

وبدليل آخر أيضاً وهو أن الخفيفة إذا انفتح ما قبلها وقف عليها مبدلة ألفاً كقول القارئ[١] فى (كَلاَّ لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ)[٢] :

لنسفعا، ولو كانت مخففة من الثقيلة لم يجز أن تبدل ألفاً ؛ لأن إبدال الباقى بعد الحذف تغيير ثان، وذلك إجحاف أيضاً لا يسوغ مثله فيما هو من جنس ما يحذف منه ويزاد عليه، فكيف يسوغ فيما ليس كذلك ؟ فلما كان القول بأن النون الخفيفة فرع الثقيلة مفضياً إلى هذا المحذور وجب إطراحه"[٣].

ففى نص ابن مالك السابق اعتراض على الكوفيين بأمرين:

الأول : أن الخفيفة تنفرد بمعاملة لا تعامل بها الثقيلة كحذفها عند ملاقاة ساكن، ولو كانت مخففة من الثقيلة لكان حذفها بعد الحذف منها إجحافاً.

الثانى : أن الخفيفة إذا انفتح ما قبلها وقف عليها مبدلة ألفاً –كالقراءة التى ذكرها ولو كانت مخففة من الثقيلة لم يجز أن تبدل ألفاً؛ لأن إبدال الباقى بعد الحذف تغيير ثان، وذلك إجحاف أيضاً ، فالقول بأن النون الخفيفة فرع الثقيلة مفضياً إلى هذا المحذور فوجب إطراحه.

وقد عرض الرضى رأى البصريين ، والكوفيين دون اختيار فقال : " واعلم أن كلاً من الخفيفة والثقيلة حرف برأسها عند سيبويه وعند أكثر الكوفيين المخففة فرع المثقلة"[٤].

وقد قال هذا أيضاً المرادى[٥]، وابن هشام[٦]، بينما ذكر الأشمونى المذهبين وذكر قولاً ثالثاً فقال : " ذهب البصريون إلى أن كلاً منهما أصل لتخالف بعض أحكامهما، وذهب الكوفيون إلى أن الخفيفة فرع الثقيلة، وقيل : بالعكس"[٧].

---

(١) هى قراءة ابن مسعود ينظر الكشاف للزمخشرى ٦/٢٤٥ وإملاء ما من به الرحمن للعكبرى ٢/٢٩ .

(٢) من الآية ١٥ من سورة العلق .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٥، ٢٦ .

(٤) ينظر شرح الكافية للرضى ٢/٤٠٦ .

(٥) ينظر توضيح المقاصد المسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى ٤/٩.

(٦) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ٢/٣٩٩ .

(٧) ينظر شرح ألفية ابن مالك للأشمونى ٣/٢١٢ وحاشية يس على التصريح ٢/٢٠٣ .

فالقول الثالث فى النون، والذى ذكره الأشمونى هو أن النون الثقيلة فرع الخفيفة ، فهو مخالف للمذهبين السابقين قيل: ويؤيده أن الخفيفة بسيطة، والثقيلة مركبة ، فالخفيفة أحق بالأصالة ، والثقيلة أحق بالفرعية[١].

وما قاله البصريون بأنهما أصلان لتخالف بعض أحكامهما عورض بأن الفرع قد يختص بما ليس للأصل أحياناً ، وقد قال سيبويه نفسه فى "أن" إنها فرع المكسورة[٢] ، ولها إذا خففت أحكام تخصها[٣].

وما قاله الكوفيون بأن الخفيفة فرع الثقيلة قيل : يحتمل أن الفرعية من حيث اختصار الخفيفة من الثقيلة كما قيل بذلك فى : مذ، ومنذ، ويحتمل أنها من حيث التأكيد فى أن الثقيلة أبلغ وأتم[٤].

تعقيب :

موقف أبى حيان من الكوفيين ، وهو مخالفته لهم فيما ذهبوا إليه من أن نون التوكيد الخفيفة فرع الثقيلة ، واختياره لمذهب البصريين هو الصحيح وهو الذى رجحه أكثر النحويين ، فهما أصلان، وليست الخفيفة فرع الثقيلة، لئلا يؤدى ذلك إلى الوقوع فى محذور كما ذكر ابن مالك ، فالخفيفة تنفرد بمعاملة لا تعامل بها الثقيلة ، أما ما عورض به من رأى البصريين بأن الفرع قد يختص بما ليس للأصل أحياناً، وقول سيبويه فى "أن" المفتوحة بأنها فرع المكسورة، فلا وجه فيه للمقارنة ، لأن " إن" المكسورة بكسر همزتها فى مواضع اتفق النحويون عليها ، وتفتح فى مواضع اتفق النحويون عليها أيضاً ، ويجوز فى همزتها الوجهان – الفتح والكسر – فى مواضع أيضاً ، وكل ذلك معروف عند النحويين، ويدل على ذلك أن بعض

---

(١) ينظر حاشية الصبان على شرح الألفية للأشمونى ٢١٢/٣ .

(٢) لم يقل سيبويه ذلك وإنما عد الحروف الناصبة خمسة هى : أن ولكن ، وكأن، وليت، ولعل . ينظر الكتاب لسيبويه ١٣١/٢ .

(٣) ينظر التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ٢٠٣/٢ .

(٤) قاله الشيخ يس فى حاشيته على التصريح ٢٠٣/٢ .

النحويين قد عد هذه الأحرف الناصبة خمسة قال سيبويه : هذا باب الحروف الخمسة التى تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده ... وهى إن، ولكن ، وليت، ولعل، وكأن"[١].

فهذا دليل على أن الأحرف الناصبة عند سيبويه خمسة وليست "أن" المفتوحة فرع المكسورة عنده؛ لأنها قد تفتح همزتها وقد تكسر كما ذكرت.

وإذا صح أنهما أصلان كما اختار أبو حيان ، فالقول بأن التوكيد بالثقيلة أشد وأبلغ كما قال الخليل[٢]، ويؤيده أن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، وقوله تعالى : (لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِّنَ الصَّاغِرِينَ)[٣] فإن امرأة العزيز كانت أشد حرصاً على سجنه من كونه صاغراً ؛ لأنها كانت تتوقع حبسه فى بيتها فتقرب منه، وتراه كلما أرادت[٤].

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١٣١/٢ .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٥٠٩/٣ .

(٣) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

(٤) ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٢٠٣/٢ وحاشية الصبان على الأشمونى ٢١٢/٣ .

تمييز "كم" الاستفهامية

قال أبو حيان : " وتمييزها مفرد لا جمع خلافاً للكوفيين[١]، إذ يجيزون أن يكون جمعاً ، فتقول : كم غلماناً لك؟ كما جاز فى تمييز الخبرية"[٢].

توضيح موقف أبى حيان :

يرى الكوفيون أن تميز "كم" الاستفهامية يجوز أن يكون جمعاً فيجيزون كم غلماناً لك، كما جاز فى تمييز "كم" الخبرية، وقد خالفهم أبو حيان فى هذا الرأي ، وقال برأي البصريين إلا الأخفش أنه لا يكون إلا مفرداً.

دراسة موقف أبى حيان :

المذهب الذى اختاره أبو حيان هو مذهب البصريين إلا الأخفش، وتمييز "كم" الاستفهامية فيه ثلاثة مذاهب :

الأول : مذهب الكوفيين أنه يجوز جمع مميز "كم" الاستفهامية، كما يجوز جمع مميز الخبرية ، فتقول : كم غلماناً لك؟ وكم شهوداً لك؟ [٣]وهذا المذهب هو الذى خالفه أبو حيان .

الثانى : مذهب البصريين إلا الأخفش أنه لا يجوز جمع مميز "كم" الاستفهامية مطلقاً ، فلا يكون إلا مفرداً، وإن ورد ما يوهم ذلك حمل على أن المنصوب حال، والمميز محذوف[٤]، وهذا المذهب هو الذى قال به أبو حيان.

الثالث : مذهب الأخفش ، وهو أنه إذا أردت بالجمع أصنافاً من الغلمان جاز فتقول : كم غلماناً لك ؟ تريد : كم عندك من الأصناف، وإن لم ترد أصنافاً معينة فلا يجوز[٥].

---

(١) ينظر التذييل والتكميل لأبى حيان ٣٥٢/٤ : ٣٥٤ والمساعد ١.٩/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢/٢. وتمهيد القواعد ٤٣٦/٣ وتعليق الفرائد ٢١٤٩/١ وشفاء العليل ٥٧٩/٢ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٧٧٩/٢ .

(٣) ينظر التذييل والتكميل ٣٥٢/٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢/٢. والمساعد ١.٩/٢ وتمهيد القواعد ٣٤٦/٣ وتعليق الفرائد ٢١٤٩/١

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ١٥٩/٢ والمقتضب ٦٥/٣ والتذييل والتكميل ٣٥٢/٤ والمساعد ١.٩/٢ .

(٥) ينظر التذييل والتكميل ٣٥٢/٤ والارتشاف ٧٧٩/٢ والمساعد ١.٩/٢ والتصريح ٢٧٩/٢

قال سيبويه فى منع جمع تمييز "كم" الاستفهامية عند البصريين : " ولم يجز يونس والخليل – رحمهما الله –كم غلماناً لك؟ لأنك لا تقول : عشرون ثياباً لك، إلا على وجه : لك مائة بيضاً ، وعليك راقود خلاً، فإن أردت هذا المعنى قلت : كم غلماناً ؟ ، ويقبح أن تقول : كم غلماناً لك ؟ ؛ لأنه قبيح أن تقول : عبد الله قائماً فيها، كما قبح أن تقول : قائماً فيها زيد "(١).

هذا نص سيبويه ، وهو واضح فقد نقل المنع عن يونس والخليل ووافقهما فى ذلك بأنه لا يجوز جمع تمييز "كم" الاستفهامية، وإن ورد ذلك فعندهم منصوب على الحال، والتمييز محذوف، وأنه يؤخر فيقال : كم لك غلماناً ؟ ، ولا يقال : كم غلماناً لك؟ كما لا يقال فى الحال :

عبد الله قائماً فيها، وكما لا يقال أيضاً : قائماً فيها زيد . فهذا التقديم فى الحال قبيح .

وهذا رأى المبرد أيضاً قال المبرد : " ولا تقول : كم دنانير عندك؟ ولا يجوز النصب فى تمييزها بجماعة كما لا تقول إلا : عشرون درهماً ، ولا يجوز : عشرون دراهم"(٢).

وقد اختار أكثر النحويين مذهب البصريين ، فقد اختاره أبو على الفارسى فقال : " وأما "كم" إذا كانت فى الاستفهام فهى بمنزلة عدد منون ولا تبن إلا بالأسماء المفردة فى قول البصريين ، وذلك نحو : كم رجلاً جاءك ؟ وكم غلاماً ملكت؟ ولا يجوز : كم غلماناً لك ؟ كما لا يجوز : عشرون دراهم لك"(٣).

واختار مذهب البصريين أيضاً عبد القاهر الجرجانى فقال : " اعلم أن "كم" فى الاستفهام لا يعرى من معنى الكثرة ، فإذا قلت : كم رجلاً جاءك، فالمعنى : أعشرون رجلاً جاءك أم ثلاثون ؟ ولما كان متضمناً لمعنى الكثرة واحتاجوا إلى الفصل بين الخبر والاستفهام نصبوا مميزها فى الاستفهام، وألزموها النكرة المفردة ، لأن

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١٥٩/٢ .

(٢) ينظر المقتضب للمبرد ٦٥/٣ .

(٣) ينظر المقتصد فى شرح الإيضاح لأبى على الفارسى ٧٤٤/٢ .

المميز المنصوب لم يجيء فى شيء من الأعداد مجموعاً ألا ترى أنك لا تقول : عشرون أثواباً ، ولا خمسة عشر دراهم، وقد غلب المفرد على التمييز حتى جاء فيما ليس بعدد نحو قوله تعالى : (فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْساً)[١]، فلا يجوز أن تقول فى الاستفهام : كم رجالاً عندك؟ كما لا تقول : أعشرون رجالاً عندك أم ثلاثون؟[٢] "

واختار مذهب البصريين أيضاً أبو على الشلوبين قال : " مفسر الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً ، ومفسر الخبرية يجوز فيه الأمران"[٣].

واختار مذهب البصريين أيضاً ابن عصفور ، وبين سبب جعله مفرداً بأنه مشبه بالعدد فقال : " وتمييز الاستفهامية لايكون إلا مفرداً، وسبب ذلك أنه مشبه من العدد بما ينصب ما بعده ، والذى ينصب ما بعده لا يكون إلا مفرداً ، ويجوز حمل الاستفهامية على الخبرية، فينخفض تمييزها ،ولا يجوز ذلك إلا إذا فهم المعنى ، ولا يحمل فيما عدا ذلك"[٤].

واختار ابن مالك أيضاً مذهب البصريين، ورد ما ورد من ذلك، وحمله على أن التمييز محذوف وأن الجمع منصوب على الحال فقال : " لا يجوز جمع مميز الاستفهامية ، كما لا يجوز جمع مميز العدد الذى أجريت مجراه ، وأجاز الكوفيون جمعه، ولا حجة لهم ، وإن ورد ما يوهم جواز ذلك حمل على أن المميز محذوف، وأن الجمع

الموجود منصوب على الحال نحو أن يقال : كم لك شهوداً ؟ وكم نفساً عليك رُقباء؟"[٥].

واختار مذهب البصريين أيضاً من الشراح ابن عقيل، وناظر الجيش، والدمامينى ، والسلسيلى[٦] .

---

(١) من الآية ٤ من سورة النساء .

(٢) ينظر المقتصد فى شرح الإيضاح ٧٤٤/٢ .

(٣) ينظر التوطئة لأبى على الشلوبين ص ٢٨٦ .

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٨/٢ والمقرب ص ٣٤. .

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٢/٢. .

(٦) ينظر المساعد ١٠٩/٢ وتمهيد القواعد ٤٣٦/٣ وتعليق الفرائد ٢١٤٩/١ وشفاء العليل ٥٧٩/٢ .

وقد نقل أبو حيان عن بعض النحويين أنهم يميلون إلى مذهب الأخفش فقال : " وخلافاً للأخفش إذ أجاز ذلك إذا أردت بالجمع أصنافاً تقول : كم غلماناً لك؟ تريد : كم عندك من هذه الأصناف؟

وإلى هذا جنح بعض أصحابنا قال : "كم" الاستفهامية لا تفسر بالجمع، إنما يكون ذلك بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص، فأما أن يكون السؤال عن الجماعات ، فيسوغ تمييزها بالجمع ، فتقول :كم رجالاً عندك ؟ تريد : كم جمعاً من الرجال، وكم بطاً عندك ؟ تريد : كم صنفاً من البط عندك؟ ووجدت بخط بعض أصحابنا ما نصه : ويجوز فى هذا الباب : كم ثلاثة لك ؟ وأعشرون ثلاثة لك ؟ وأأربعون عشرين لك ؟ تجريها مجرى المفرد على قول أبى الحسن انتهى"[1].

تعقيب :

المذهب الذى اختاره أبو حيان من هذه المذاهب الثلاثة هو الصحيح وهو مذهب البصريين إلا الأخفش –كما سبق – وهو الذى اختاره أيضاً أكثر النحويين ، فلا يجوز أن يكون مميز "كم" الاستفهامية إلا مفرداً منصوباً ، والدليل على صحة ذلك وجهان :

الأول : أنه لم يسمع من كلامهم : كم غلماناً لك ؟ ولو سمع هذا لحكاه لنا سيبويه أو الخليل، أو يونس، ولكنهم لم يرووا ذلك عن العرب، بل أنكروا هذا الاستعمال بالجمع فى مميز "كم" الاستفهامية.

الثانى : أنه إذا دخل على مميز "كم" الاستفهامية " من" الجارة لم يأت إلا مفرداً مذكراً نحو : كم من رجل عندك؟

وبهذا يتضح صحة ما اختاره أبو حيان ، وخالف مذهب الكوفيين والأخفش ، وإن ورد بالجمع على قول الكوفيين فلا حجة لهم فى ذلك، فيحمل الجمع المنصوب على الحال ، ويؤخر كما قال سيبويه فيقال : كم لك شهوداً؟ والمميز محذوف، والتقدير : كم إنساناً لك شهوداً ؟.

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢/٧٧٩ .

جر تمييز "كم" الخبرية

قال أبو حيان : " وجر تمييزها بالإضافة ، خلافاً للفراء، وقيل: للكوفيين[١] إذ زعم أنه مجرور "بمن" محذوفة"[٢].

توضيح موقف أبى حيان :

مذهب الكوفيين أن تمييز "كم" الخبرية مجرور "بمن" محذوفة، وقد خالفهم أبو حيان فى هذا الرأى، وقال بأن تمييزها مجرورا بالإضافة .

دراسة موقف أبى حيان :

المذهب الذي قاله أبو حيان واختاره ، وهو أن مميز "كم" الخبرية مجرور بالإضافة هو مذهب البصريين، والمذهب الثانى الذى يقول إنه مجرور "بمن" مجذوفة نسبه أبو حيان للفراء، وذكر فى قول للنحويين أنه مذهب الكوفيين[٣].

قال سيبويه : " واعلم أن "كم" فى الخبر بمنزلة اسم يتصرف فى الكلام غير منون يجر ما بعده إذا أسقط التنوين، وذلك الاسم نحو

مائتى درهم، فانجر الدرهم ؛ لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله ، والمعنى معنى "رب" ، وذلك قول : كم غلام لك قد ذهب.

فإن قال قائل : ما شأنها فى الخبر صارت بمنزلة اسم غير منون؟ فالجواب فيه أن تقول : جعلوها فى المسألة مثل عشرين وما أشبهها ، وجعلت فى الخبر بمنزلة ثلاثة إلى العشرة ، تجر ما بعدها ، كما جرت هذه الحروف ما بعدها.

---

(١) ينظر معانى القرآن للفراء ١٦٩/١ والإنصاف ٣٠٤/١ وابن يعيش ١٣٤/٤ والتسهيل لابن مالك ١٢٤ وشفاء العليل ٥٨/٢. والهمع ٢٥٥/١ والمساعد ١١/٢. والتذييل والتكميل ٣٦٢/٤ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٧٨١/٢ .

(٣) ينظر معانى القرآن للفراء ١٦٩/١ والإنصاف ٣٠٤/١ وابن يعيش ١٣٤/٤ والتسهيل لابن مالك ١٢٤ وشفاء العليل ٥٨/٢. والهمع ٢٥٥/١ والمساعد ١١/٢. .

فجاز ذا فى "كم" حين اختلف الموضعان ، كما جاز فى الأسماء المتصرف التى هى للعدد"[١].

هذا نص سيبويه وهو واضح فهو يرى أن جر تميز "كم" الخبرية بالإضافة إلى "كم" ، لأن "كم" بمنزلة اسم متصرف غير منون يجر ما بعده إذا أسقط التنوين.

واستدل سيبويه على رأيه بما نقله عن العرب فيما أخبره به يونس عن عمرو بن العلاء فقال : " والدليل عليه أن العرب تقول : كم رجل أفضل منك، تجعله خبر "كم" أخبرناه يونس عن أبى عمرو"[٢].

وقد ذكر سيبويه مذهب الكوفيين ، وإن لم يصرح به بأن جره "بمن" محذوفة فقال : " وقد قال بعضهم : "كم" على كل حال منونة ،

ولكن الذين جروا فى الخبر أضمروا "من" كما جاز لهم أن يضمروا "رب"[٣].

ويظهر من نقل سيبويه عن الخليل أن الخليل يميل إلى القول بجواز الجر بحرف جر محذوف قال سيبويه : " وزعم الخليل أن قولهم : لاه أبوك ، ولقيته أمس ، إنما هو على : " لله أبوك ، ولقيته بالأمس ، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان"[٤].

وحذف الجار وإبقاء عمله ليس على إطلاقه عند سيبويه والخليل بل فيما كثر استعماله للتخفيف ، قال سيبويه : " وليس كل جار يضم؛ لأن المجرور داخل فى الجار ، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد ، فمن ثم قبح ، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم ، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج"[٥].

وعند سيبويه والجمهور أن حرف الجر لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا عوض عنه، وإذا لم يعوض عنه فحذفه وإبقاء عمله قبيح، ولا يجوز إلا فيما كثر استعماله

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٢/١٦١ .
(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٢/١٦٢ .
(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ٢/١٦٢، ١٦٣ .
(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ٢/١٦٣ .
(٥) ينظر الكتاب لسيبويه ٢/١٦٣

للتخفيف –كما سبق فى نصه – يفهم هذا من قوله السابق : وليس كل جار يضمر؛ لأن المجرور داخل فى الجار فصار عندهم بمنزلة حرف واحد فمن ثم قبح .

أما إذا عوض عن حرف الجر المحذوف فيجوز حذفه وإبقاء عمله عند البصريين قال سيبويه : " وإذا قلت : لاها الله لا أفعل لم يكن إلا الجر، وذلك أنه يريد : لا والله، ولكنه صار "ها" عوضاً من اللفظ بالحرف الذى يجر وعاقبه"(١).

وهذا رأى المبرد أيضاً قال : " واعلم أن من العرب من يقول : الله لأفعلن يريد : والله ، فيحذفها ، وليس هذا بجيد فى القياس ، ولا معروف فى اللغة ولا جائز عند كثير من النحويين، وإنما ذكرناه لأنه شئ قد قيل ، وليس بجائز عندى؛ لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض"(٢).

وقال المبرد أيضاً معترضاً على من قال بجر تمييز "كم" الخبرية "بمن" محذوفة : " وقد زعم قوم فى "كم" الخبرية أنها على كل حال منونة ، وأن ما انخفض بعدها ينخفض على إضمار "من" ، وهذا بعيد ؛ لأن الخافض لا يضمر إذ كان وما بعده بمنزلة شئ واحد، وقد ذكرناه بحججه مؤكداً"(٣).

وقد صرح المبرد بأن جر مميز "كم" الخبرية بالإضافة فقال : " التى للخبر لما ضارعت " رب " في معناها اختير فيها ترك التنوين ليكون ما بعدها بمنزلتها بعد "رب" وتكون تشبه من العدد ثلاثة أثواب ، ومائة درهم فتكون غير خارجة من العدد، وقد أصبت بها ما

ضارعته ؛ كما أن المضاف إليه إنما خص بالخفض؛ لأنه على معنى اللام "(٤).

وقد منع ابن جنى حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا فيما كثر استعماله أو بعوض عن حرف الجر المحذوف فقال : " من شدة اتصال الجار بالمجرور ما قبح

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١٦/٢.

(٢) ينظر المقتضب للمبرد ٣٣٥/٢ .

(٣) ينظر المقتضب للمبرد ٦١/٣ .

(٤) ينظر المقتضب ٥٩/٣، ٦. .

عندهم حذف الجار وتبقية جره بحاله إلا فيما شذ عنهم من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم فى القسم مع الخبر لا الاستفهام : الله لأقومن .

وحكى أبو العباس أن رؤبة قيل له : كيف أصبحت ؟ فقال : خيرٍ عافاك الله[١].

أى : بخير، فحذف الباء، فأما قولهم : لاها الله ذا ، فإن "ها" صارت عندهم عوضاً من الواو ألا تراها لا تجتمع معها، كما صارت همزة الاستفهام فى آلله نداء لقائم عوضاً من الواو، وهذا كله أسهل من الأول وكلاهما لا يجوز القياس عليه"[٢].

وقد اختار الزمخشرى مذهب الكوفيين فقال فى مميز "كم" الخبرية : " والمجرور بعدها بإضمار "من" "[٣].

ويظهر من كلام ابن الشجرى أنه يجيز إضمار "من" وإبقاء عملها ، لكنه عنده ضعيف ودلل على جوازه عنده وعند الخليل جر

تميز "كم" الخبرية لكثرة استعمالها فيه قال ابن الشجرى : " ومما حذفوا من الحروف الخافضة "من" فى قولهم : اخترت الرجال زيداً يريدون : من الرجال ، وجاء فى التنزيل : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ)[٤].

أى : من قومه ، وذهب الخليل إلى أن النكرة بعد "كم" فى نحو : كم رجل عندى ، تجر على إرادة "من" ، والدليل على جواز ذلك كما قال الخليل قول الأعشى[٥] :

كم ضاحك من ذا ومن ذا ساخر

---

(١) ينظر الكامل للمبرد ٩٢/٢ ومعانى القرآن للفراء ١٦٩/١ والأمالى لابن لشجرى ٣٦٤/١

(٢) ينظر سر صناعة الإعراب لابن جنى ١٣٢/١ ، ١٣٣ .

(٣) ينظر المفصل للزمخشرى ص ١٨٣ .

(٤) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .

(٥) والبيت من الرجز ، ينظر الأمالى الشجرية ٣٦٤/١ والمساعد ١١/٢.

أراد : كم من ضاحك ، فلذلك عطف "بمن" فقال : ومن ذا ساخر، وبالجملة فإن إضمار الجار وإعماله بغير عوض ضعيف، وإنما استجازوا إضمار "من" بعد "كم" ؛ لأنه قد عرف موضعها ، وكثر استعمالها فيه، كما كثر استعمال الباء فى جواب قولهم : كيف أصبحت؟ فقيل ذلك لرؤبة فقال : خيرٍ عافاك الله[١]، فحذف الباء وأعملها ، وسوغ له ذلك ما ذكرته من كثرة استعمالها مع هذا اللفظ"[٢].

وقد اختار ابن مالك رأى البصريين ، واعترض على رأى الكوفيين فقال : " إن قصد "بكم" الإخبار على سبيل التكثير جرت

مجرى "عشرة " مرة ومجرى "مائة" أخرى، ومميزها مجرور بإضافتها إليه كمميز ما حلت عليه، وزعم الفراء أن الجر بعدها "بمن" مقدرة ، ولا سبيل إلى ذلك كما لا سبيل إليه فيما حملت عليه ، ولأن الجر بعدها لو كان "بمن" مقدرة لكان جوازه مع الفصل مساوياً لجوازه بلا فصل؛ لأن معنى "من" مراد واستعمالها سائغ مع الاتصال فلو كان عملها بعد الحذف جائز البقاء مع الاتصال لكان جائز البقاء مع الانفصال فى النثر والنظم، وفى كون الواقع بخلاف ذلك دليل على أن الجر بالإضافة لا "بمن" مقدرة"[٣].

وقد اعترض على رأى الكوفيين أيضاً ابن يعيش فقال : " وهو ضعيف ؛ لأن المجرور داخل فيما قبله فهما فى موضع اسم واحد ، ولا يحسن حذف بعض الاسم"[٤].

وقد علل الرضى قول الكوفيين بجر مميز "كم" الخبرية "بمن" محذوفه بكثرة دخول "من" على مميز "كم" الخبرية فقال : " وإنما جوز الفراء المقدر ههنا، وإن كان فى غير هذا الموضع نادر لكثرة دخول "من" على مميز "كم" الخبرية ، والشئ إذا عرف فى موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه"[٥].

---

(١) ينظر الكامل للمبرد ٩٢/٢ ومعانى القرآن للفراء ١٦٩/١ .

(٢) ينظر الأمالى الشجرية لابن الشجرى ٣٦٤/١ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٢/٢. .

(٤) ينظر شرح المقتضب لابن يعيش ١٣٤/٤ .

(٥) ينظر شرح الكافية للرضى ٩٦/٢، ٩٧ .

وقد اعترض أبو حيان فى موضع آخر على رأى الكوفيين فقال بعد أن ذكر مذهب الكوفيين : " وضعف مذهبهم بأن إضمار حرف

الجر وإبقاء عمله إنما هو ضرورة، أو شذوذ من الكلام ، والخفض بعد "كم" فصيح فدل على أنه ليس على الإضمار"[1].

تعقيب :

ما قاله أبو حيان من اختيار لمذهب البصريين ومخالفته لمذهب الكوفيين هو الصحيح ، والدليل على صحته أمور :

الأول : أن "كم" الخبرية تجرى مجرى "عشرة" مرة، ومجرى "مائة" أخرى ومميزها بالإضافة فيقال : عشرة رجال صحبت، ومائة بلد دخلت فينبغى أن يكون مميز "كم" الخبرية مجرور بإضافتها إليه كمميز ما حملت عليه فيقال : كم رجال صحبت، وكم بلد دخلت .

الثانى : أنه إذا وجد عامل للخفض ، وهو الإضافة فهو الأولى ، ولا داعى لتقدير عامل محذوف وهو "من" ، لأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

الثالث : أن حذف حرف الجر وإبقاء عمله دون عوض عنه ضرورة أو شاذ وأنكره أكثر النحويين –كما سبق – وحكموا بقبحه ؛ لأن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد ، أما إذا عوض فيجوز حذفه لئلا يجمع بين العوض والمعوض عنه، وعلى قول الكوفيين يكون قد حذف حرف الجر دون عوض.

الرابع : أنه لو كان الجر "بمن" مقدرة لكان جوازه مع الفصل مساوياً بجوازه بلا فصل –كما قال ابن مالك – وعند النحويين أنه إذا

فصل بين "كم" الخبرية بجملة أو بظرف أو بجار ومجرور معاً يجب نصب مميزها مطلقاً حملاً على الاستفهامية .

فإذا ثبت هذا تعين صحة ما قاله أبو حيان ، واختاره وهو مذهب البصريين ، وخالف مذهب الكوفيين بأن عامل الخفض فى مميز "كم" الخبرية هو إضافتها إليه، وليس "بمن" محذوفة .

---

(١) ينظر التذييل والتكميل لأبى حيان ٣٦٢/٤ ، ٣٦٣ .

استعمال "كذا" فى العدد

قال أبو حيان : " وإذا كانت كناية عن عدد فلا يحفظ إلا كونها معطوفة، ولا تحفظ مفردة ولا مركبة ، ولذلك لم يمثل بها سيبويه[١] والأخفش والفارسى[٢] فى الأعداد إلا معطوفة وبذلك ورد السماع، والذى أجازه الكوفيون ومن وافقهم من التراكيب ليست مسموعة من العرب[٣] ... وهو أجازتهم كذا درهم بالخفض ، وكذا دراهم، وأما تجويزهم بعد كذا الرفع فخطأ ... كل ذلك حفظ لما استقر من كلامهم من أن كذا لا تستعمل فى العدد إلا معطوفة[٤].

توضيح موقف أبى حيان :

اعترض أبو حيان على الكوفيين لأنهم أجازوا أن تستعمل "كذا" مفردة ، غير معطوفة ، وتمييزها مجرور مضاف إليها مفرد أو جمع وأيضاً رفع التمييز بعد "كذا" فقال إن التراكيب التى قالوها ليست مسموعة وأيضاً تجويزهم الرفع بعد كذا خطأ .

دراسة موقف أبى حيان :

"كذا" اسم مركب من كاف التشبيه و"ذا" اسم إشارة وهو بعد التركيب كناية عن عدد مبهم "ككم" الخبرية ، لكن يفارقها فى أنها ليس لها الصدر تقول : قبضت كذا وكذا درهماً[٥] .

والخلاف بين البصريين والكوفيين فى استعمال"كذا" مفردة أو معطوفة وأيضاً فى تمييزها يكون منصوباً أو مجروراً بالإضافة .

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١٧٠/٢ .

(٢) ينظر المقتصد فى شرح الإيضاح ٧٥/٢. والمساعد ١١٨/٢، ١١٩ والأشمونى ٨٦/٤ .

(٣) ينظر الجمل للزجاجى ص ١٣٤ : ١٣٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٢/٢ ومغنى اللبيب ١٨٨/١ .

(٤) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٧٩٦/٢ ، ٧٩٧ .

(٥) ينظر الهمع ٢٥٦/٢ .

فالبصريون يرون أن "كذا" لا تكون إلا معطوفة فلا تستعمل مفردة وأن تمييزها لا يكون إلا منصوباً.

قال سيبويه فى : هذا باب ما جرى مجرى "كم" فى الاستفهام : " وذلك قولك : له كذا وكذا درهماً، وهو مبهم فى الأشياء بمنزلة "كم" وهو كناية للعدد بمنزلة فلان إذا كنيت به فى الأسماء"[١].

والكوفيون يرون أن "كذا" تكون مفردة ، وأنها تفسر بما يفسر به العدد الذى هو كناية عنه فيقال : له كذا دراهم ، فتكون للثلاثة فما فوقها إلى العشرة ، وكذا كذا درهماً للأحد عشر فما فوقها إلى التسعة عشر، وكذا درهماً، فتكون للعشرين وأخواتها من العقود إلى التسعين ، وكذا وكذا درهماً فتكون لأحد وعشرين وما فوقها من الأعداد والمتعاطفة إلى التسعة والتسعين ، وكذا درهم فيكون للمائة والألف وما فوقها[٢].

وقد اختار مذهب البصريين الفارسى[٣]والزجاجى وابن جنى[٤].

روى أن ابن جنى سأل شيخه أبا على الفارسى عن قولهم : إن كذا كذا درهماً يحمل على : أحد عشر درهماً، وكذا وكذا درهماً يحمل على : أحد وعشرين ، وكذا درهم يحمل على : مائة ، وقال : وكذا وكذا درهماً يحمل على مائة وواحد وعشرين درهماً

فقال أبو على : هذا من استخراج الفقهاء وليس هو فى النحو إنما "كذا" بمنزلة عدد منون والجر خطأ[٥].

واختار مذهب البصريين أيضاً ابن خروف وابن العلج وابن أبى الربيع وابن عصفور[٦] .

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١٧/٢ . .

(٢) ينظر فوح الشذا بمسألة كذا لابن هشام ص ٢٦ .

(٣) ينظر المقتصد فى شرح الإيضاح للفارسى ٧٥/٢. وحاشية الإيضاح العضدى ص ٢٢٤ .

(٤) ينظر الجمل للزجاجى ص ١٣٤ : ١٣٨ وفوح الشذا ص ٢٩ .

(٥) ينظر فوح الشذا ص ٢٩ .

(٦) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٢/٢ والمساعد ١١٨/٢، ١١٩ والأشمونى ٨٦/٤

قال ابن عصفور معترضاً على ما قاله الكوفيون : " وأهل الكوفة يقولون فى الثلاثة إلى العشرة : له كذا دراهم، وفى المائة والألف : له كذا درهم، وهو فاسد عندنا ، لأن اسم الإشارة لا يضاف أصلاً"[١].

وذكر ابن مالك أنه سمع عن العرب : كذا مفرداً ومكرراً بلا عطف ولكنه قليل[٢] .

تعقيب :

الصحيح أن "كذا" إذا كانت كناية عن عدد فلا يحفظ إلا كونها معطوفة ومميزها منصوباً كما قال البصريون وأكثر النحويين، وما

أجازه الكوفيون فى بعض التراكيب من استعمال "كذا" مفردة ومميزها مفرد مجرور بالإضافة أو مميزها جمع مضاف قياساً على العدد الصريح فهذا غير مستعمل لأنه كما قال ابن عصفور اسم الإشارة لا يضاف أصلاً[٣].

ولأنه لم يرد عن العرب ما قاله الكوفيون قال ابن خروف : " إن العرب لم يقولوا : كذا درهماً ، ولا كذا كذا درهماً ، ولا كذا دراهمَ لا بإضافة ولا بالنصب بدون عطف"[٤].

وعلى هذا فالحكم على هذه الألفاظ باطل لأنه حكم على ما لا يتكلم به وأوجب ابن خروف تكرارها بالعطف فتقول : قبضت كذا وكذا درهماً[٥]، وعليه جاء قول الشاعر[٦] :

عد النفس بعد بؤساك ذاكراً كذا وكذا لطفاً به نسى الجهد

فهذا صريح فى استعمال "كذا" معطوفة ومميزها منصوباً كما قال البصريون وأكثر النحويين أما ما قاله الكوفيون بالقياس على العدد الصريح فلا يعضده سماع والقياس من غير سماع عن العرب ضعيف ولا يجوز . والله أعلم.

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٢ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٤٢٤ .

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٢ .

(٤) ينظر فوح الشذا فى مسألة كذا لابن هشام ص ٢٦ ومغنى اللبيب ١/١٨٨ .

(٥) ينظر فوح الشذا ص ٢٩ ومغنى اللبيب ١/١٨٨ والهمع ١/٢٥٦ .

(٦) البيت من الطويل لم يعرف قائله ينظر الدرر ١/٢١٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٤٢٣ والأشمونى ٤/٨٦ والتصريح ٢/٢٨١ ومغنى اللبيب ١/١٨٨ والهمع ١/٢٥٦ والأشباه النظائر ٤/١٥٥ والفرائد الجديدة ١/٤٦٩ .

عامل النصب فى خبر "ما" الحجازية

قال أبو حيان : " ومحل النصب من الأسماء ، المفعول المطلق ... وخبر "ما" الحجازية خلافاً للكوفيين[١] فى زعمهم أن انتصابه هو على إسقاط الخافض، وهو الباء"[٢].

توضيح موقف أبى حيان :

خالف أبو حيان الكوفيين فى عامل النصب فى خبر "ما" الحجازية ، فقد اختار أن عامل النصب فى خبر "ما" هو "ما" نفسها، أما الكوفيون فإنهم يرون أن نصب خبر "ما" الحجازية هو على إسقاط الخافض وهو الباء، وأن "ما" عندهم لا عمل لها.

دراسة موقف أبى حيان :

المذهب الذى اختاره أبو حيان فى عامل النصب فى خبر "ما" الحجازية هو مذهب البصريين[٣]، وهو أن عامل النصب فى خبر "ما" هو نفس "ما" ، وليس على إسقاط الخافض وهو الباء.

والمذهب الذى خالفه أبو حيان –كما ذكر – هو مذهب الكوفيين ، فعلى قول الكوفيين "ما" لا عمل لها، والأسماء بعدها مبتدأ وخبر، وانتصاب الثانى عند الحجازيين على إسقاط حرف الجر، وهو الباء.

حكى ذلك عن الكسائى ، وهشام والفراء وبقية الكوفيين قال الفراء فى معانى القرآن : " وقوله : (مَا هَذَا بَشَراً)[٤] نصبت بشراً ، لأن الباء قد استعملت فيه فلا

---

(١) ينظر معانى القرآن للفراء ٤٢/٢ وشرح كتاب سيبويه للسيرافى ٣٥٨/٢ وشرح الكافية للرضى ٢٦٨/١ والتذييل والتكميل ٤٧٢/٢ وشرح التسهيل للمرادى ٣٨٢/١ والمساعد ٢٨/١. وشفاء العليل ٣٣/١. .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ١.٧٧/٣ .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ٥٧/١ : ٦٩ والمساعد ٢٨/١. وشفاء العليل ٣٣/١.

(٤) من الآية ٣١ من سورة يوسف .

يكاد أهل الحجاز ينطق إلا بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت به، فنصبوا على ذلك"[١].

وقد اختار أكثر النحويين مذهب البصريين الذى اختاره أبو حيان واعترضوا على مذهب الكوفيين قال السيرافى معترضاً على مذهب الكوفيين ومرجحاً مذهب البصريين : " وزعم أهل الكوفة أن خبر "ما" إنما انتصب بسقوط الخافض وهو الباء وهذا القول فاسد ، لأنا قد رأينا أسماء يدخل عليها خوافض من الحروف ، ولا تنصب بزوالها عند قوله تعالى : (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً) [٢].

ثم تقول : كفى الله شهيداً ، وكقولك : بحسبك زيد، ثم تقول حسبك زيد فليس حذف حرف الجر هو الذى نصبه، وإنما نصب بها لشبه ليس، وهذه اللغة إنما هى لغة أهل الحجاز ، وبها نزل القرآن وهو قوله تعالى : (مَا هَذَا بَشَراً) [٣].

وقد اعترض على الكوفيين أيضاً ابن مالك بأن ما قالوه يصح ، وعلل على ذلك فقال : "وزعم الكوفيون أن "ما" لا عمل لها، وأن نصب ما ينتصب بعدها بسقوط الباء، وما قالوه لا يصح ، لأن الباء قد تدخل بعد "هل" وبعد "ما" المكفوفة "بأن"، وإذا سقطت الباء تعين الرفع بإجماع ، فلو كان سقوط الباء ناصباً لنصبه فى هذين الموضعين"[٤].

واعترض ابن يعيش أيضاً على مذهب الكوفيين ، واختار أنه منصوب "بما" نفسها وعلل على ذلك فقال بعد أن ذكر مذهب الكوفيين : " وهذا غير مرضى، لأن الخافض إذا سقط إنما ينتصب الاسم بعده إذا كان الجار والمجرور فى موضع نصب فإذا سقط الخافض وصل الفعل، أو ما هو معناه إلى المجرور فنصبه، فالنصب إنما هو بالفعل المذكور لا بسقوط الخافض ألا ترى أنك تقول : كفى بالله شهيداً .

---

(١) ينظر معانى القرآن للفراء ٢/٤٢ .

(٢) من الآية ٣١ من سورة يوسف .

(٣) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٣/٣٥٨ : ٣٦١ .

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٧٢

فيكون الاسم مجروراً بالباء، فإذا سقطت الباء كان الاسم مرفوعاً نحو : كفى الله ، لأنه لم يكن موضعها نصباً بل رفعاً، وكذلك تقول : بحسبك زيد ، فإذا سقط الخافض قلت : حسبك زيد بالرفع لأنه كان فى موضع مبتدأ ... فبان بما ذكرته أن خبر "ما" ليس منصوباً بما ذكروه من سقوط الباء ، وإنما هو بنفس الحرف الذى هو "ما" للشبهة الذى ذكرناه"[١].

وقد اختار مذهب البصريين أيضاً واعترض على الكوفيين من الشراح ابن عصفور والمرادي ، وابن عقيل ، وابن هانئ ، والسلسيلي[٢].

تعقيب :

المذهب الذى اختاره أبو حيان وهو مذهب البصريين هوالصحيح، وهو أن "ما" الحجازية هى العاملة النصب فى خبرها لشبهها بليس ، فهى تعمل عملها عند الحجازيين وبلغتهم نزل القرآن الكريم فى قوله تعالى : (مَا هَذَا بَشَراً) [٣]أما ما قاله الكوفيون من أن الخبر منصوب على إسقاط الخافض وهو الباء فليس بشيء ، للأقوال التى سبق الرد بها عليهم، وأيضاً لأن الباء زائدة ، فإذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة، وأيضاً ليس المجرور بها مفعولاً حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار، ووصول الفعل إليه كما فى : استغفرت الله ذنباً، وذلك لأن الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه بنصب المجرور محلاً لكونه مفعولاً إذ لا يمكن نصبه لفظاً بسبب الجار، فإذا عدم الجار ظهر عمله المقدر، هذا مع أن حذف الجار ونصب المفعول بعده أيضاً ليس بقياس إلا مع أنَ ، وإنَ[٤].

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٨، ١٠٩ .

(٢) ينظر شرح التسهيل للمرادى ١/٣٨٢ والمساعد ١/٢٨. والتحصيل والتمثيل لابن هانئ ١/٧٠٤ وشفاء العليل ١/٣٣. .

(٣) من الآية ٣١ من سورة يوسف .

(٤) ينظر شرح كافية ابن الحاجب للرضى ١/٢٦٨ .

فإن قال الكوفيون : نصب الخبر بسقوط الباء نظير الظرف من حيث إن الظرف ينتصب عند حذف حرف الجر منه، وأيضاً قولهم : لو كانت عاملة لم يبطل عملها لنقض النفى بإلا ككان.

أجيب عن ذلك بأن الظرف اسم و"ما" حرف، ولكل منهما أحكام تخصه، فلا يصح تنظير أحدهما بالآخر، وبأن مقتضى عملها إنما كان النفى ، فإذا انتقض النفى بطل العمل إذ الحكم يرتفع لارتفاع المقتضى ، ومع هذا فمذهبهم منقوض بسقوط الباء بعد "هل" و"ما" المكفوفة "بإنْ" ونحو : كفى بزيد رجلاً، وبحسب عمرو درهم. فإن الرفع فى هذه المواضع بعد سقوط الباء متعين باتفاق ، وفاسد لأن سقوط الباء عدم والعدم لا يكون مقتضياً للأمر الوجودى[1].

(١) ينظر التحصيل والتمثيل لابن هانئ ١/٤٠٧ .

المبتدأ الوصف يرفع الظاهر والضمير المنفصل

قال أبو حيان :" والوصف المغنى هو اسم الفاعل، واسم المفعول ونحوهما من الأسماء المشتقة التى لها عمل، وما جرى مجراها باطراد نحو : أقرشىٌ أبواك، وأقرشىٌ قومُك، وما كريمة نساؤكم.... وهذا الوصف يرفع الظاهر، كما مثلنا ، والضمير المنفصل نحو : أقائمٌ أنتما ، وأقائمٌ أنتم، خلافاً للكوفيين[١] فى منع رفعه الضمير المنفصل ، فإذا قلت : أقائمٌ أنت جعلوا (قائماً) خبراً مقدماً و(أنت) مبتدأ والبصريون يجيزون هذا الوجه ، ويجزون أن يكون (أنت) فاعلاً "بقائم" "[٢].

توضيح موقف أبى حيان :

خالف أبو حيان الكوفيين الذين منعوا رفع المبتدأ الوصف للضمير المنفصل واختار القول بأن المبتدأ الوصف يرفع الظاهر ويرفع الضمير المنفصل .

دراسة موقف أبى حيان :

هناك خلاف بين البصريين والكوفيين فى رفع الوصف للضمير المنفصل فاعلاً له نحو : أقائمٌ أنتما ، وأقائمٌ أنتم.

فمذهب الكوفيين أنه يمتنع أن يرفع الوصف هذا الضمير المنفصل فاعلاً له، وأوجبوا أن يكون الوصف خبراً مقدماً ، والضمير المنفصل مبتدأ مؤخراً فلا يجيزون إلا أقائمان أنتما. على أن الوصف خبر مقدم، والضمير المنفصل مبتدأ مؤخر[٣] وهذا ما خالفه أبو حيان فى موقفه السابق ومذهب البصريين أن الوصف المشتق يرفع الضمير المنفصل فاعلاً له كما يرفع الظاهر فمثل أقائم أنتما الوصف مبتدأ والضمير المنفصل فاعلاً له سد مسد الخبر.

---

(١) ينظر ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدى ص ١.. والكشاف ١٧/٣ ونتائج الفكر للسهيلى ٤٢٦ والأمالي النحوية لابن الحاجب ٢٥/٣ والمساعد لابن عقيل ٢٠٤/١ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٠٨/٣. ، ١٠٨١ .

(٣) ينظر ائتلاف النصرة ص ١.. والأمالى النحوية لابن الحاجب ٢٥/٣ ونتائج الفكر ٤٢٦ والمساعد ٢٠٤/١ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٣١/١ .

وأجازوا كذلك وجهاً آخر قاله الكوفيون وهو أن يكون الوصف خبراً مقدماً ، والضمير المنفصل مبتدأ مؤخراً[١]. وهو ما

اختاره أبو حيان وثمرة الخلاف بين المذهبين تظهر فى التثنية والجمع، فالكوفيون لا يجيزون إلا : أقائمان أنتما، وأقائمون أنتم، وإذا عطفت على هذا الوصف "ببل" انفصل الضمير فتقول : أقائمٌ الزيدان بل قاعدهما .

والبصريون يجيزون : أقائمٌ أنتما، وأقائمٌ أنتم[٢].

وقد احتج البصريون لمذهبهم بالسماع والقياس :

أما السماع : فقد وردت شواهد كثيرة على أن الوصف مبتدأ والضمير المنفصل فاعل سد مسد الخبر ومنه قوله تعالى : (أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ)[٣]، ومنه قول الشاعر[٤]:

خليلى ما واف بعهدى أنتما إذا لم تكونا لى على من أقاطع

وقول الشاعر[٥] :

فما باسط خيراً ولا دافع أذى من الناس إلا أنتم آل دارم

وقول الشاعر[٦]:

أمنجز أنتم وعداً وثقت به أم اقْتفيم جميعاً نهج عرقوب

---

(١) ينظر ائتلاف النصرة ص ١.. والأمالى النحوية لابن الحاجب ٢٥/٣ ومغنى اللبيب لابن هشام ٥٧٧/٢ والمساعد ٢.٥/١ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ١.٨/٣.، ١.٨١ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٣١/١ والمساعد ٢.٥/١ .

(٣) من الآية ٤٦ من سورة مريم .

(٤) البيت من الطويل ، لم يعرف قائله ينظر العينى ٥١٦/١ والدرر ٧١/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٩/١ والمغنى ٥٥٧/٢ وشرح شواهد المغنى ٨٩٨/٢ والتذييل والتكميل لأبى حيان ٢٥٥/٣ والأشمونى ١٩١/١ وأوضح المسالك لابن هشام ١٦٨/١ .

(٥) البيت من الطويل وهو غير منسوب فى المساعد ٢.٤/١ والتذييل والتكميل لأبى حيان ٢٥٥/٣ .

(٦) البيت من البسيط وهو غير منسوب فى الأشمونى ١٩/١. .

فالملاحظ فى الشواهد السابقة جميعاً أنه قد رفع الوصف فيها الضمير المنفصل فاعلاً له سد مسد الخبر.

يقول أبو حيان فى إعراب الآية السابقة : " والمختار فى إعراب : (أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي)[١] أن يكون "راغب" مبتدأ ، لأنه قد اعتمد على أداة استفهام و"أنت" فاعلاً سد مسد الخبر"[٢].

وقال هذا الإعراب أيضاً أبو البركات بن الأنبارى[٣]والعكبرى[٤] ، وابن هشام[٥] وابن عقيل[٦].

ويترجح هذا الإعراب على ما أعربه الزمخشرى من كون "راغب" خبراً و"أنت" مبتدأ بوجهين :

الأول : أنه لا يكون فيه تقديم ولا تأخير إذ رتبة الخبر أن يتأخر عن المبتدأ.

الثانى : لا يكون فيه فصل بين العامل "أراغب" ومعموله " عن آلهتى" بالأجنبى وهو "أنت" إذ المبتدأ أجنبى بالنسبة لمعمول الخبر، لأنه لا عمل فيه على الراجح[٧].

أما فى جعل "راغب" مبتدأ و"أنت " فاعلاً فلا يلزم شئ من ذلك لأن الفاعل بالنظر إلى عامله ليس أجنبياً ، لأن "راغباً" عامل فى "أنت" وكذلك فى بقية الشواهد قد رفع الوصف "واف" الضمير المنفصل "أنتما" وهذا أولى من جعل "واف" خبر "وأنتما" مبتدأ قال ابن هشام :

"والقول بذلك فى البيت مؤد إلى الإخبار عن الاثنين بالوحد"[٨].

---

(١) من الآية ٤٦ من سورة مريم .
(٢) ينظر البحر المحيط لأبى حيان ١٩٤/٦، ١٩٥ .
(٣) ينظر البيان فى غريب إعراب القرآن لأبى البركات بن الأنبارى ١٢٧/٢ .
(٤) ينظر إملاء ما من به الرحمن للعكبرى ١١٤/٢ .
(٥) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ٥٥٧/٢ .
(٦) ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل ١٨٦/١ .
(٧) ينظر البحر المحيط لأبى حيان ١٩٤/٦، ١٩٥ ومغنى اللبيب ٥٥٧/٢ .
(٨) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ٥٥٧/٢ .

وقد رفع الوصف "باسط" الضمير المنفصل "أنتم" فى البيت الثانى، ورفع الوصف "منجز" الضمير المنفصل "أنتم" فى البيت الثالث، وهذا أولى كما سبق .

وأما القياس فإنه مثلما خالف الوصف الفعل فى نحو : زيدٌ هندٌ يضربها . حيث لم يبرز الضمير المرفوع فى الفعل رغم أنه جار مجراه كما برز فى الصفة نحو : زيدٌ هندٌ ضاربها هو . إذا جرت على غير من هو له، فإن اسم الفاعل كذلك يخالف الفعل بانفصال الضمير منه فى نحو : أقائم أنتما[١].

وقد اختار مذهب البصريين هذا أكثر النحويين منهم مكى بن أبى طالب[٢]والنحاس[٣] ، وابن مالك[٤]، وأبو حيان[٥]، والسمين الحلبى[٦] ، وابن هشام[٧]، وابن عقيل[٨] .

أما الكوفيون فقد احتجوا لمذهبهم بالسماع والقياس :

أما السماع فمنه ما ورد فى قول النبى – صلى الله عليه وسلم – لورقة بن نوفل "أو مخرجىَ هم"[٩]، يقول السهيلى : " فلم يروه أحد من غير تشديد الياء، لأنه خبر مقدم "وهم" مبتدأ مؤخر ، ولو كان "هم" فاعلاً لقال : "أو مخرجى هم " بتخفيف الياء كما تقول : أضاربى إخوتك؟ فإن جعلته مبتدأ قلت : " أضاربى" بالتشديد"[١٠].

---

(١) ينظر التذييل والتكميل لأبى حيان ٢٥٤/٣ .

(٢) ينظر مشكل إعراب القرآن لمكى بن أبى طالب القيسى ٥٨/١ .

(٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٩/٣ .

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٩/١ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٣١/١ .

(٥) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٠٨/٣، ١٠٨١ والبحر المحيط ١٩٤/٦، ١٩٥ والتذييل والتكميل لأبى حيان ٢٥٤/٣ .

(٦) ينظر الدر المصون للسمين العكبرى ٦٠٦/٧ .

(٧) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ٥٥٧/٢ .

(٨) ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل ١٨٦/١ والمساعد ٢٠٤/١ .

(٩) ينظر صحيح البخارى ٧/١ بحاشية السندى.

(١٠) ينظر نتائج الفكر للسهيلى ص ٤٢٦ .

وأما القياس فمن أمرين :

أولاً : المنفصل لا يكون فاعلاً مع اتصاله بالعامل، وإنما يكون فاعلاً إذا لم يمكن اتصاله به نحو : ما قائم إلا أنت[١].

ثانياً : ما عبر عنه ابن الحاجب بأن هذا يؤدى لجعل المتصل منفصلاً إذ لا بد أن يتقدم ذكر لما يعود عليه هذا الضمير فلا يخلو إما أن يكون فى اسم الفاعل مضمر غير هذا المنفصل أو لا .

فإن كان فيه مضمر غير المنفصل فحينئذ سيكون هو الفاعل الساد مسد الخبر، فيجب ألا يكون هناك مرفوع سواه.

إن لم يكن فيه ضمير فهو باطل لما يؤدى إليه من جعل المتصل منفصلا[٢].

وقد اختار مذهب الكوفيين هذا بعض النحويين وهم الزمخشرى[٣] والسهيلى[٤]، وابن الحاجب[٥] .

فيرى الزمخشرى أن الإعراب فى قوله تعالى : (أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي) [٦] يكون بجعل "راغب" خبراً مقدما و"أنت" مبتدأ مؤخر.

معللاً ذلك بأن الخبر هو محط الفائدة والأهمية عند أبى إبراهيم عليه السلام فهو القائل : أراغب أنت . حيث كان فى قمة غضبه من تحطيم إبراهيم للأصنام ، والدليل على ذلك قوله : يا إبراهيم . فلم يقل :يا بنى مقابل ما قاله له إبراهيم عليه السلام فى آية سابقة : " يا أبت"، ولهذا صب عنايته على الخبر فقدمه"[٧].

---

(١) ينظر نتائج الفكر للسهيلى ص ٤٢٦

(٢) ينظر الأمالى النحوية لابن الحاجب ٢٥/٣ .

(٣) ينظر الكشاف للزمخشرى ١٧/٣ .

(٤) ينظر نتائج الفكر للسهيلى ص ٤٢٦ .

(٥) ينظر الأمالى النحوية لابن الحاجب ٢٥/٣ .

(٦) من الآية ٤٦ من سورة مريم .

(٧) ينظر الكشاف للزمخشرى ١٧/٣ .

تعقيب :

مما تقدم يترجح عندى مذهب البصريين، وهو الذى اختاره أبو حيان وأكثر النحويين ، أما ما استدل به الكوفيون على مذهبهم من حجج فقد رد عليهم بأمور :

أولاً : أن الآية (أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي)[١] لو أعربت على التقديم والتأخير لكان هناك فصل بين العامل والمعمول بالأجنبى[٢].

ثانياً : أنه لو جعلنا الضمير المنفصل مبتدأ مؤخراً فى قول الشاعر : "ما واف بعهدى أنتما" فقد أخبرنا بالواحد وهو "واف" عن الاثنين وهو "أنتما" وهو لا يجوز فى العربية[٣].

وأذكر هنا قولاً لابن الشجرى قريب من هذا إذ يقول :" لا حجة لمن جعل قوله تعالى : (المَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا)[٤] شاهد على الاخبار بالمفرد عن المثنى، لأن ذلك لم يكن سوى لاتفاق المال والبنون فى التزيين ، وإن شئت على حذف أحد الجزئين"[٥].

ثالثاً : يرد ابن هشام قول ابن الحاجب السابق وما استدل به من قياس بأن الضمير يجوز أن ينفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه ، لأنه يكون معه مستتراً ، بخلافه مع الفعل فإنه يكون بارزاً كقمتُ، أوقمتَ ، لأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل ؛ فلذلك احتمل معه الفصل، ولأن المرفوع بالوصف سد فى اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر ، بخلاف فاعل الفعل[٦].

ويتكلف الشيخ خالد الأزهرى فى جعل مضمون كلام ابن الحاجب السابق بصرياً إذ يجيب عن قول الزمخشرى فى الآية وما أورد ابن الحاجب من حجة بأنهم إنما أرادوا بالظهور ضد الاستتار[٧].

---

(١) من الآية ٤٦ من سورة مريم ٩

(٢) ينظر البحر المحيط لأبى حيان ١٩٤/٦، ١٩٥ ومغنى اللبيب لابن هشام ٥٥٧/٢ .

(٣) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ٥٥٧/٢ .

(٤) من الآية ٤٦ من سورة الكهف .

(٥) ينظر الأمالى الشجرية ٤٦/٢ .

(٦) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ٥٥٧/٢ .

(٧) ينظر التصريح بمضمون ٥١/١. .

أى أنهم قصدوا بالظاهر الضمير البارز وهو ضد المستتر ولم يقصدوا الاسم الظاهر.

ومن وجهة نظرى أن الواضح أنهم لم يقصدوا هذا وأنه بعيد من وجهين :

الأول : أن الزمخشرى لو أراد هذا المعنى لما أعرب الآية على التقديم والتأخير

الثانى : أن كلام ابن الحاجب واضح ولا يظهر فيه هذا المعنى المؤول إذ أنه يقول : " إنما لم يجر، المضمر في ذلك مجرى الظاهر لما يؤدى إليه من جعل المتصل منفصلاً...".

فالمتتبع لنص ابن الحاجب إلى نهايته لا يخفى عليه أن الحديث كان عن رفض الضمير المنفصل، وقد سبق أن رد عليه ابن هشام فى هذه الحجة.

وهناك وجه آخر للإعراب وهو ما أومأ إليه ابن الحاجب وهو أن يكون الضمير المستتر هو الفاعل للوصف الساد مسد الخبر[1].

فيكون الضمير المنفصل مجرد توكيد لذلك الضمير المستتر، وقد يكون هذا المعنى يغلب هذا الوجه من الإعراب فى قوله تعالى : (أراغب أنت عن آلهتى يا إبراهيم) فلشدة غضب أبى ابراهيم عليه السلام وغضبه منه عند تحطيمه للأصنام سأله "أراغب أنت؟" فلو أراد مجرد السؤال لقال : أراغب عن آلتهى يا إبراهيم ؟ لكنه أراد التأكيد من رغبته عن هذه الأصنام فجاء بالضمير المنفصل تأكيداً لذلك المستتر فى "أراغب" والله أعلم ، لكن ما قاله البصريون من عدم الإضمار وجعل الضمير المنفصل فاعلاً سد مسد الخبر أولى ، لأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

---

(١) ينظر الأمالى الشجرية لابن الحاجب ٣/٢٥ .

"مثل" وشبهه إذا جاءت بعد المبتدأ

قال أبو حيان : " زيدٌ مثُلك بالرفع، ولا يجوز فيه النصب خلافاً للكوفيين ، فإنه عندهم من القسم الثانى المحال[١]، وهو قرنُك، وسنُك، وشبهُك، ولدنُك، ومثُلك، إذا وقع خبراً أو نعتاً جاز أن يعرب إعراب الأسماء، وجاز أن ينصب تقول : زيدٌ سنُك وسنَك، ومررت برجل مثُلك ومثَلك، فإذا وقع فاعلاً رفع ولم ينصب نحو : قام مثُلك وسنُك"[٢].

توضيح موقف أبى حيان :

خالف أبو حيان الكوفيين فهم يرون أن "مثل" منصوبة على المحل أى : على الظرف.

دراسة موقف أبى حيان :

أضاف الكوفيون إلى الظروف : مثلك ، وقرنك، وسنك، وشبهك، ولدنك، وموضع السماع عندهم " مثلك" فإذا وقعت خبراً

نحو : زيد مثلك ، أو نعتاً مثل : جاء رجل مثلك جاز عندهم أن تعرب إعراب الأسماء أى تكون مرفوعة على أنها خبر أو نعت مرفوع وجاز عندهم أن تكون منصوبة على المحل أى : على الظرف كما مثل أبو حيان ، وقد خالفهم فى نصبها على الظرف.

والمذهب الذى اختاره وهو رفع هذه الكلمات إذ جاءت بعد مبتدأ هو مذهب البصريين[٣].

---

(١) المحل أى : الظرف عند الكوفيين وهو من اصطلاحات الكوفيين ينظر الإنصاف للأنبارى ٥١/١ والبحر المحيط لأبى حيان ١٠١/١ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ١١٣٢/٣، ١١٣٣ .

(٣) ينظر الكتاب ١٤/٣. والأصول لابن السراج ٢٧٥/١ وأمالى الشجرى ٦٠٣/٢ وابن يعيش ١٣٥/٨ .

و"مثل" فى قوله تعالى : (فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ)[١]ورد " مثل" مرفوعاً بقراءة حمزة والكسائى وأبى بكر والأعمش ، وجاء منصوباً بقراءة الباقين[٢].

فقراءة الرفع على أنها خبر "لأن" وقيل : صفة "لحق" لأنه نكرة ولا يكتسى التعريف بالإضافة إلى المعرفة[٣] وقراءة النصب فيها عدة توجيهات :

الأول : أن يكون ركب مع "ما" حتى صارا شيئاً واحداً.

الثانى : أن يكون نعتا لمصدر محذوف أى: لحق حقاً مثل نطقكم[٤]

الثالث : أن يكون حالاً إما من الضمير فى "لحق" أو من "حق" نفسه على مذهب سيبويه.

الرابع : أن يكون خبراً "لأن" وفتح لإضافته إلى "ما" وهذا رأى البصريين[٥].

الخامس:أن يكون منصوباً على الظرف على مذهب الكوفيين إذ يجيزون زيد مثلك قال الفراء:"إن العرب لتنصبها إذا رفع بها الاسم فيقولون:مثلَ مَن عبد الله؟ ويقولون : عبدُ الله مثلك وأنت مثله"[٦]

وعلى ضوء ما سبق فيجوز فى "مثل" فى قراءة النصب الإعراب والبناء، فالإعراب على أنها حال من النكرة أو من الضمير فيها أو على إضمار "أعنى" أو على أنه مرفوع الموضع ولكنه فتح كما فتح الظرف فى قوله:(لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ)[٧]و"ما" على هذه الأوجه زائدة،وأما البناء ففيه وجهان :

---

(١) الآية ٢٣ من سورة الذاريات .

(٢) ينظر إتحاف فضلاء البشر ٤٩٢/٢ والسبعة فى القراءات لابن مجاهد ص ٦٠٩ والكشف لمكى ٢٨٧/٢ . وينظر معانى القرآن للزجاج ٥٤/٥ وإعراب القرآن للنحاس ٢٤١/٤، ٢٤٢ وإملاء ما من به الرحمن للعكبرى ٢٤٤/٢ .

(٣) ينظر البيان فى غريب إعراب القرآن للأنبارى ٣٩١/٢ .

(٤) ينظر معانى القرآن للزجاج ٥٤/٥ وإعراب القرآن للنحاس ٢٤١/٤، ٢٤٢ .

(٥) ينظر الكتاب ١٤/٣. والأصول فى النحو ٢٧٥/١ وابن يعيش ١٣٥/٨ .

(٦) ينظر معانى القرآن للفراء ٨٥/٣ والدر المصون ٤٩/.١ .

(٧) من الآية ٩٤ من سورة الأنعام .

الأول : أنه ركب مع "ما" كخمسة عشر و"ما" يجوز أن تكون زائدة وأن تكون نكرة موصوفة.

الثانى : أن تكون مبنية لأنها أضيفت إلى مبهم وهو "ما" وفيها نفسها إبهام[1].

تعقيب :

الصحيح هو ما اختاره أبو حيان وهو مذهب البصريين فإن هذه الكلمات "مثلك "وقرنك وسنك، وشبهك ، ولدنك إذا وقعت بعد اسم مبتدأ أو بعد اسم "إن" فهى مرفوعة ولا يجوز نصبها على أنها ظرف كما قال الكوفيون وكذلك إذا وقعت نعت لمرفوع أو فاعلاً فهى مرفوعة –كما سبق – والقراءة بالرفع فى الآية السابقة فى"مثل" على أنها خبر لأن القراءة الأخرى بالنصب، قد خرجت كما سبق.

(١) ينظر إملاء ما من به الرحمن للعكبرى ٢/٢٤٤ .

زيادة "أصبح" وأمسى"

قال أبو حيان :" ولا نراد غيرها [١] من أفعال هذا الباب خلافاً للكوفيين[٢]، فإنهم أجازوا زيادة "أمسى" و"أصبح" فى التعجب ، وحكوا : ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها يعنون الدنيا، فإذا ثبت هذا فهو عند البصريين من القلة بحيث لا يقاس عليه"[٣].

توضيح موقف أبى حيان :

خالف أبو حيان الكوفيين فى قولهم بجواز زيادة "أصبح" و"أمسى" من أخوات "كان" واختار مذهب البصريين بأنه لا يزاد غير "كان" وأن ما أجازوه وما استدلوا به قليل ولا يقاس عليه.

دراسة موقف أبى حيان :

لا خلاف بين النحويين فى زيادة "كان" وسطاً بلفظ الماضى ، متوسطة بين مسند ومسند إليه مثل زيادتها بين "ما" وفعل التعجب

مثل : ما كان أحسن زيداً ، أو بين صفة وموصوف ، كقول الشاعر[٤] :

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام

وهذا مما تختص به "كان" ، لأنها أم الباب، أما زيادة غيرها من أخواتها "كأصبح" و"أمسى" كما ذهب إلى القول بزيادتهما الكوفيون ، فقد قال النحويون بأنه شاذ كما

---

(١) أى : غير "كان" .

(٢) ينظر رأى الكوفيين فى شرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/١ والمساعد ٢٦٨/١ .

(٣) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ١١٨٦/٣ .

(٤) البيت من الوافر، قائله : الفرزدق ينظر ديوانه ٨٣٥ والكتاب ١٥٣/٢ والمقتضب ١١٦/٤ والجمل للزجاجى ٤٩ وجمل الفراهيدى ١٢٥ ومجاز القرآن ٧/٢ والحلل لابن السيد ٥٩ وإصلاح الخلل ١٥٦ ومعانى القرآن للزجاج ٣٣/٢ والصاحبى ٢٤٧ وإعراب القرآن للنحاس ٤/١..، ١٥/٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٩/١ والنهاية لابن الخباز ٦٨٩/٣ والكشاف ٢٠١/١ وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦١، ٢٢٧، والمستوفى لابن فرخان ٢٢٨/١ والأشباه والنظائر ٧٤/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦١/١ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤١٢/١ والمساعد ٢٦٩/١ والأشمونى ٢٤/١. والخزانة ٢١٧/٩ والعينى ٤٢/٢ .

جاء فى قول العرب السابق : ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها، وهذا ما قال به البصريون فهو عندهم من القلة بحيث لا يقاس عليه[١].

وقد نقل عن أبى على الفارسى أنه أجاز زيادة أصبح وأمسى فى الشعر[٢]، فقال بزيادة "أصبح" فى قول الشاعر[٣] :

عدوٌ عينيك وشانيهما أصبح مشغولٌ بمشغول

وأجاز زيادة "أمسى" فى قول الشاعر[٤]:

أعاذل قولى ما هويت فأوبى كثيراً أرى أمسى لديك ذنوبى

ويرى ابن مالك أن ما جاء من زيادة "أصبح" أو "أمسى" فهو شاذ قال : " وشذت أيضاً زيادة "أصبح" و"أمسى" فى قول العرب : ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها"[٥].

وقد حكم بشذوذ زيادة "أصبح" و"أمسى" أيضاً من النحويين ابن يعيش[٦] والأشمونى[٧].

تعقيب :

ما قاله الكوفيون من جواز زيادة "أصبح" و"أمسى" فيه بعد ، لأنهم جعلوا "أصبح" و"أمسى" بمنزلة "كان" وليسا مثلها، ومن الفرق بينهما أن "كان" لا تدل على شئ فى الحال، وإنما تدل على ماضى نحو قولك : كان زيد قائماً . أى : فى

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٧ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/١ والأشمونى ٢٤١/١ .

(٣) البيت من السريع، لم يعرف قائله ، ينظر الدرر ٩/١. والأشمونى ٢٤١/١ وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٢/١

(٤) البيت من الطويل، لم يعرف قائله ، ينظر الدرر ٩/١. وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/١ والأشمونى ٢٤٢/١ .

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/١ .

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٧، ١٥٢ .

(٧) ينظر شرح الألفية للأشمونى ٢٤١/١ .

الماضى ، وليس كذلك " أصبح" فإنها تدل على وجود الأمر أو حصول الفعل فى الحال نحو قولك : أصبح زيد غنياً أى : فى الحال كذلك[١].

وكذلك "أمسى" فى الماضى القريب مثل : أمسى زيد غنياً أى : حدث له ذلك فى القريب وليس فى الماضى.

وما جاء من زيادة أصبح وأمسى في قول العرب السابق فهو شاذ لا يقاس عليه ، فالصحيح ما قاله أبو حيان وأكثر النحويين .

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٧، ١٥٢ .

القول فى "إنْ" الواقعة بعد "ما" الحجازية

قال أبو حيان : " وإنْ" زائدة كافة ، لا نافية خلافاً للكوفيين"[١][٢].

توضيح موقف أبى حيان :

خالف أبو حيان الكوفيين فى "إنْ" الواقعة بعد "ما" الحجازية ، فقد اختار أن تكون زائدة كافة "لما" عن العمل، ونفى ما قاله الكوفيون بأنها نافية، وأنها جاءت بعد "ما" توكيداً.

دراسة موقف أبى حيان :

"ما" الحجازية العاملة عمل "ليس" من شروط عملها عند الحجازيين ألا تقترن "بإنْ" فإن اقترنت "بإنْ" بطل عملها مثل : ما إنْ زيدٌ قائمٌ . و"إنْ" هذه قال الكوفيون إنها نافية جئ بها بعد "ما" توكيداً[٣] ، وهو ما خالفه أبو حيان .

وقال البصريون إنها زائدة كافة "لما" عن العمل كما هى "ما" كافة "لإن" وأخواتها عن العمل فى نحو قوله تعالى : (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ)[٤] ، وهذا ما اختاره أبو حيان وقال به.

وحجة البصريين فى هذا الرأى أن قالوا : الدليل على أنها ها هنا زائدة أن دخولها فى الكلام كخروجها ، فإنه لا فرق فى المعنى بين قول القائل : ما إنْ زيد قائم، وبين : ما زيدٌ قائماً ، فلما كان دخولها كخروجها تنزلت منزلة "من" بعد النفى كما قال تعالى : (مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ)[٥] أى : ما لكم إلهٌ غيره[٦].

---

(١) ينظر معانى القرآن للفراء ٤٨/١. والإنصاف للأنبارى ٦٣٦/٢ وشرح الكافية للرضى ٢٦٧/١ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٢/٣.. .

(٣) ينظر الإنصاف للأنبارى ٦٣٦/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧١/١ وشرح الكافية للرضى ٢٦٧/١ .

(٤) من الآية ١٧١ من سورة النساء.

(٥) من الآية ٥٩ من سورة الأعراف.

(٦) ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ٦٣٦/٢ .

وأيضاً "إنْ" هذه زائدة كافة "لما" عن العمل كما أن "ما" كافة "لإن" وأخواتها عن العمل فى نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[١].

قال سيبويه : " وأما "إن" مع "ما" فى لغة أهل الحجاز فهى بمنزلة "ما" فى قولك : إنما الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف "ليس" وبمنزلتها"[٢].

وأما حجة الكوفيين فى أن "إنْ" نافية جئ بها بعد "ما" لتوكيد النفى فقد أجاب عنها أبو البركات الإنبارى فقال : " وقولهم : جمع بينها وبين "ما" لتوكيد النفى كما جمع بين "إنْ" واللام لتوكيد الإثبات قلنا : لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يصير الكلام إيجاباً ؛ لأن النفى إذا دخل على النفى صار إيجاباً ؛ لأن نفى النفى إيجاب، وعلى هذا يخرج توكيد الإثبات فإنه لا يغير المعنى؛ لأن إثبات الإثبات لا يصير نفياً بخلاف النفى فإنه يصير إيجاباً فبان الفرق بينهما"[٣].

وقد اعترض ابن مالك على مذهب الكوفيين ورده بوجهين فقال :" والذى زعموه مردود بوجهين :

أحدهما : أنها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل كما لا يتغير لتكرير "ما" إذا قيل : ما ما زيدٌ قائماً كما قال الراجز[٤] :

لا ينسك الأسى تأسياً فما ما من حِمام أحدٌ معتصما

فكرر "ما" النافية توكيداً ، وأبقى عملها .

الثانى : أن العرب قد استعملت "إنْ" زائدة بعد "ما" التى بمعنى "الذى" وبعد "ما" المصدرية التوقيتية لشبههما فى اللفظ "بما" النافية، فلو لم تكن زائدة المقترنة "بما" النافية لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ .

---

(١) من الآية ١٧١ من سورة النساء.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٢١/٤ .

(٣) ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ٦٣٧/٢، ٦٣٩، ٦٤. .

(٤) البيت من الرجز ، ولم يعرف قائله، ينظر الخزانة ٢٤/٢ والعينى ١١/٤. والدرر ٩٥/١ والتذييل والتمكيل ٤٦٩/٢، ٤٧. وشرح الألفية للمرادى ١٨٢/٣ والأشمونى ٨٣/٣ .

ومثال زيادتها بعد الموصولتين قول الشاعر[١] :

يرجى المرءُ ما إنْ لا يراه وتعرض دُون أدناه الخطوبُ

أراد : يرجى المرء الذى لا يراه .

ومثله قول الآخر[٢]:

ورج الفتى للخير ما إنْ رأيته على السن خيراً لا يزال يزيدُ

"فما" فى هذا البيت مصدرية توقيتية، فزادوا "إنْ" بعدها لشبهها فى اللفظ "بما" النافية فتعين الحكم بالزيادة على التى بعد النافية"[٣].

وقد قال على " إن" إنها زائدة أيضاً المالقى[٤] ، والمرادى[٥]، وابن هشام[٦] وقد رجح رأى البصريين واعترض على الكوفيين أيضاً من الشراح ابن عقيل والرضى وابن هانئ ، وناظر الجيش، والسيوطى[٧].

---

(١) البيت من الوافر، قائله : جابر بن دالان الطائى ، ينظر : النوادر لأبى زيد ص ٢٦٤ والخزانة ٥٦٧/٣ والدرر ٩٧/١ والمغنى ٢٥/١ وشرح أبيات المغنى للسيوطى ١٠٧/١ والبغداديات ٢٨١ .

(٢) البيت من الطويل ، قائله : المعلوط بن بذل القريعى ينظر الكتاب ٢٢٢/٤ والخصائص ١٦٢/١ وابن يعيش ١٣/٨. والعينى ٢٢/٢ والمغنى ٢٥/١ والهمع ١٢٥/١ والأشمونى ٢٣٤/١ والنكت للأعلم ١١٢٧/٢ والأزهية للهروى ٤٢ والمقرب ١٠٦ وسر الصناعة ٣٧٨/١ والخزانة ٤٤٣/٨ والدرر ٩٧/١ والمسائل الحلبيات ٢٦٨ وجواهر الأدب ٢٥٣ وأوضح المسالك ٢٤٦/١ والمغنى ٢٥/١، ٣٨، ٣٠٤ والنهاية لابن الخباز ١٠٠١ وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٥٥ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧١/١ .

(٤) ينظر رصف المبانى للمالقى ص ١٠٩، ٣١١ .

(٥) ينظر الجنى الدانى للمرادى ص ٣٢٧ .

(٦) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ٢٥/١ .

(٧) ينظر المساعد ٢٧٨/١، ٢٧٩ وشرح الكافية للرضى ٢٦٧/١ والتحصيل والتمثيل ٧٠١/١، ٧٠٢ وتمهيد القواعد ١٣٢٣/١ : ١٣٢٥ والهمع ١٢٥/١ .

تعقيب :

مذهب البصريين الذى اختاره أبو حيان هو الصحيح، وهو أن "إنْ" الواقعة بعد "ما" الحجازية زائدة كافة "لما" عن العمل، وليس نافية كما قال الكوفيون، وهذا ما قاله أكثر النحويين كما سبق وردوا قول الكوفيين.

وأما قولهم : إنها نافية زيدت لتأكيد النفى فقد رد عليهم بأن النفى إذا دخل على النفى أفاد الإيجاب.

وأيضاً يرد عليهم بأنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقى المعنى إلا مفصولاً بينهما كما فى إنَ زيداً لقائمٌ ، وأما الجمع بين اللام و"قد" فى نحو قوله تعالى : (لَقَدْ عَلِمْتَ)[1] ، مع أن فى كليهما معنى التحقيق والتأكيد فلأن "قد" يشوبها معنيان أخريان ، وهما : التقريب والتوقع، فلم يكن بحثاً للتحقيق ، وكذا فى "ألا إنَ" معنى التحقيق ، لأن فيها معنى التنبيه أيضاً[2]. فثبت بهذا وبما قبله صحة مذهب البصريين .

---

(١) من الآية ٦٥ من سورة الأنبياء .

(٢) ينظر شرح الكافية للرضى ٢٦٧/١ .

معنى "كأنَ"

قال أبو حيان : " وزعم الكوفيون والزجاجى[١] ، أن كأن تكون للتحقيق ، وزعم الكوفيون أيضاً والزجاجى[٢]، وتبعهم ابن الطراوة[٣]، وابن السيد[٤]، أنه إذا كان الخبر صفة أو فعلاً ، أو جملة كانت "كأن" للشك نحو : ظننت ، وتوهمت .

وجعل ابن الأنبارى من ذلك قولهم : كأنك بالشتاء مقبل أى : أظن الشتاء مقبلاً ، وجعل الكوفيون هذا ، وقولهم : كأنك بالفرج آت مما "كأن" فيه للتقريب، وكذا قول الحسن[٥] : كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل[٦].

قالوا : المعنى على تقريب إقبال الشتاء، وتقريب إتيان الفرج، وتقريب زوال الدنيا ، وتقريب وجود الآخرة، والصحيح أن "كأن" لا تفارق التشبيه"[٧].

توضيح موقف أبى حيان :

اعترض أبو حيان على الكوفيين الذين يرون أن "كأن" تكون للتحقيق، ويرون أيضاً أنه إذا كان خبرها صفة، أو فعلاً، أو جملة كانت "كأن" للشك، وأيضاً تأتى لمعنى التقريب ، فاعترض عليهم بأن الصحيح أن "كأن" للتشبيه ولا تفارق التشبيه .

دراسة موقف أبى حيان :

اختار مذهب الكوفيين فيما ذهبوا إليه الزجاجى ، وابن الطراوة ، وابن السيد كما ذكر أبو حيان – أما المذهب الثانى الذى اختاره أبو حيان ، وقال إنه

---

(١) ينظر كتاب حروف المعانى للزجاجى ص ٢٨، ٢٩ والمساعد ٣٠٥/١ والهمع ١٣٣/١ .

(٢) ينظر حروف المعانى للزجاجى ٢٩ ، والهمع ١٣٣/١ .

(٣) ينظر رأى ابن الطراوة فى شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/١ والهمع ١٣٣/١ .

(٤) ينظر الحلل فى شرح أبيات الجمل لابن السيد ص ٤٩ والجنى الدانى ٥٧٢ .

(٥) هو قول الحسن البصرى ينظر الجنى الدانى ٥٧٣ والأشباه والنظائر ١٢٨/٣، ١٢٩ والمغنى ١٩٢/١ .

(٦) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/١، ٤٤٩ .

(٧) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٢٣٨/٣ ، ١٢٣٩ .

المذهب الصحيح فهو مذهب البصريين فهم يرون أن "كأن" حرف تشبيه، ولا يفارقها التشبيه .

قال سيبويه : " وكذلك إذا قلت : ليت هذا زيدٌ قائماً، ولعل هذا زيدٌ ذاهباً وكأن هذا بشرٌ منطلقاً . إلا أن معنى إنَ ولكنَ لأنهما

واجبتان كمعنى هذا عبد الله منطلقاً ، وأنت فى "ليت" تمناه فى الحال، وفى "كأن" تشبه إنساناً فى حال ذهابه كما تمنيته إنساناً فى حال قيام ، وإذا قلت : لعل فأنت ترجوه أو تخافه فى حال ذهاب"[١].

هذا نص سيبويه وتفسيره لمعانى : ليت، ولعل، وكأن، وقد ذكر أن "كأن" للتشبيه فى قوله : " وفى كأن تشبه إنساناً فى حال ذهابه".

وقال سيبويه أيضاً نقلاً عن الخليل : " وسألت الخليل عن "كأن" فزعم أنها "إن" لحقتها الكاف للتشبيه ، ولكنها صارت مع "إن" بمنزلة كلمة واحدة"[٢].

وهذا النص صريح أيضاً يفيد بأنها "إنَ" مركبة مع "كاف" التشبيه وصارت معها بمنزلة كلمة واحدة فتفيد التشبيه.

هذا وقد ذكر سيبويه نقلاً عن الخليل أيضاً ما يفهم منه أن "كأن" قد تأتى ويراد بها معنى اليقين قال سيبويه : " وسألت الخليل رحمه الله عن قوله :(وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ)[٣] وعن قوله تعالى جده : (وَيْكَأَنَّ اللَّهَ)[٤]، فزعم أنها "وى" منفصلة من "كأن" والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم أو نبهوا فقيل لهم : أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا ثم ذكر قول الشاعر[٥]:

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١٤٨/٢ .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ١٥١/٣ وقال المرادى : فأصل الكلام عندهم : إن زيدا كالأسد ثم قدم الكاف اهتماما بالتشبيه، ففتحت "إن" لأن المكسورة لا يدخل عليها حرف الجر . ينظر الجنى الدانى للمرادى ص ٥٦٨ .

(٣) من الآية ٨٢ من سورة القصص .

(٤) من الآية ٨٢ من سورة القصص .

(٥) البيت من الخفيف ، قائله : زيد بن عمرو بن نفيل القرشى ، ينظر مجالس ثعلب ٣٨٩ والخصائص ٤/٣. ، والخزانة ٩٥/٣، ٩٦ وابن يعيش ٧٦/٤ والهمع ١٠٦/٢ والأشمونى ١٩٩/٣ .

وى كأنْ من يكنْ له نشبٌ يحـ ـبب ومن يفتقر يعش عيش ضرّ[١]

فقول سيبويه السابق : والمعنى : وقع على أن القوم انتبهوا وتكلموا على قدر علمهم تمثيله بالبيت السابق يدل على أن "كأن" هنا لا يراد بها التشبيه بل يراد بها القطع واليقين ، وهذا ما فسره ابن يعيش وفهمه من كلام سيبويه والخليل فقال بعد أن ذكر كلام

سيبويه السابق فى قوله تعالى:(وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الكَافِرُونَ)[٢] وكأن ههنا لا يراد به التشبيه بل القطع واليقين وعليه بيت الكتاب[٣] لم يرد ههنا التشبيه بل اليقين"[٤].

أما المبرد فقد أكد أن "كأن" معناها التشبيه، وصرح بهذا المعنى فقال : "كأن" معناها التشبيه تقول : كأن زيداً عمرو، وكأن أخاك الأسد"[٥].

وقد استشهد الكوفيون والزجاجى على أن "كأن" للتحقيق دون تشبيه بقول الشاعر[٦]:

وأصبح بطن مكة مقشعراً كأن الأرض ليس بها هشام

وبقول الشاعر[٧] :

كأنى حين أمسى لا تكلمنى ذو بغية يبتغي ما ليس موجوداً

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١٥٤/٢ .

(٢) من الآية ٨٢ من سورة القصص .

(٣) أى : البيت الذى ذكره سيبويه السابق .

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٤، ٧٧ .

(٥) ينظر المقتضب للمبرد ١٠٨/٤ .

(٦) البيت من الوافر ، قائله : الحارث بن خالد المخزومى ينظر شعر الحارث د/ الجبورى ص ٩٢/ ٩٣ والاشتقاق لابن دريد ص ١٠١ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٧/١ والتذييل والتكميل لأبى حيان ٦١٣/٢ وشرح التسهيل للمرادى ٤١٧/١، ٤١٨، ومغنى اللبيب ١٩٢/١ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٥١٥/٢ .

(٧) البيت من البسيط ، قائله نسب لعمر بن أبى ربيعة ينظر ديوان عمر ص ١٤٣ وروايته : كأنه يوم، والمحتسب لابن جنى ١٥٥/٢ وابن يعيش ٧٦/٤، ٧٧ ومغنى اللبيب ٣٦٩/٢ وشرح أبيات المغنى ١٤٩/٦ .

وقد رجح هذا المعنى فى هذا البيت ابن جنى فقال فى بيت : كأنى حين أمسى .. إلخ .

البيت : " ومما جاءت فيه "كأن" عارية من معنى التشبيه ما أنشدناه"[١].

وقد أنكر أكثر النحويين أن يكون لـ"كأن" معنى غير التشبيه ، وما ورد من شواهد تدل على غير التشبيه فقد خرجوها وردوها إلى معنى التشبيه قال ابن عصفور : " وأما "كأن" فهى للتشبيه نحو : كأن زيداً الأسد، وذهب بعض النحويين إلى أن "كأن" تكون بمنزلة "إن" للتأكيد ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

فأصبح بطن مكة ... إلخ البيت وهذا البيت لا حجة فيه لاحتمال ان تكون "كأن" فيه للتشبيه ، وذلك أن هشاماً وإن كان قد

مات فجسده فى الأرض ، فكان ينبغى لبطن مكة بسبب ذلك أن لا يتغير ، فلما تغير بطن مكة واقشعر صارت الأرض كأن هشاماً ليس بها"[٢].

وهذا ما اختاره ابن مالك أيضاً ورد على ما استشهدوا به فقال بعد أن ذكر رأى الكوفيين والزجاجى وما استشهدوا به : " والصحيح أن "كأن" لا يفارقها التشبيه ويخرج البيت الأول[٣] على أن هشاماً ، وإن مات فهو باق ببقاء من يخلفه، وأجود من هذا أن تجعل "الكاف" من "كأن" فى هذا الموضع كاف التعليل المرادفة اللام كأنه قال :

وأصبح بطن مكة مقشعراً لأن الأرض ليس بها هشام

وعلى هذا حمل قوله تعالى : (وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الكَافِرُونَ)[٤] ... وأما البيت الثانى[٥] فلا حجة فيه ، لأن التشبيه فيه يتبين[٦] بأدنى تأمل"[٧].

---

(١) ينظر المحتسب لابن جنى ١٥٥/٢ .

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٧/١، ٤٤٨ .

(٣) أى قول الشاعر : وأصبح بطن مكة مقشعراً .. إلخ البيت

(٤) من الآية ٨٢ من سورة القصص .

(٥) أى : قول الشاعر : كأننى حيث أمسى لا تكلمنى .. إلخ البيت

(٦) ينظر التذييل والتكميل لأبى حيان ٦١٣/٢، ٦١٤، وشرح التسهيل للمرادى ٤١٧/١، ٤١٨ والجنى الدانى ص ٥١٩، ٥٢٠ .

(٧) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٦/٢، ٧ .

وقد اختار أن تكون "كأن" للتشبيه أيضاً ورد ما جاء من شواهد على التشبيه أبو حيان فى غير هذا الكتاب[١]، والرضى، والمرادى وابن عقيل وابن هشام[٢] .

تعقيب :

خلاصة القول أن النحويين ذكروا "لكأن" أربعة معان :

الأول : التشبيه وهو مذهب البصريين ، واختاره أبو حيان وأكثر النحويين. وذكر ابن مالك أنها للتشبيه المؤكد[٣].

الثانى : التحقيق، وهو مذهب الكوفيين والزجاجى .

الثالث : أن تكون للشك ، وذلك إذا كان خبرها صفة، أو فعلاً ، أو جملة، نحو : ظننت، وتوهمت، وهو مذهب الكوفيين أيضاً والزجاجى ، وتبعهم ابن الطراوة وابن السيد[٤].

الرابع : التقريب ، وقاله الكوفيون أيضاً وجعلوا منه : كأنك بالشتاء مقبل، وكأنك بالفرج آت . قالوا : المعنى : على تقريب إقبال الشتاء ، وتقريب إتيان الفرج ... إلخ.

والصحيح من هذه الأقوال هو الأول، وهو مذهب البصريين والذى اختاره أبو حيان وصححه، وهو أن "كأن" للتشبيه ولا تفارق معنى التشبيه أما ما ورد من شواهد تدور حول معنى التحقيق، أو الشك والظن، أو التقريب فقد سبق تخريجها وردها إلى معنى التشبيه، وخرج أبو على الفارسى ما ورد من قولهم : كأنك بالفرج آت .. إلخ الأمثلة على أن الكاف حرف خطاب، والباء زائدة فى اسم "كأن"[٥] وخرجه غيره على حذف مضاف أى : كأن زمانك مقبل بالشتاء[٦]، وخرج قول

---

(١) ينظر التذييل والتكميل لأبى حيان ٦١٣/٢، ٦١٤ .

(٢) ينظر شرح الكافية للرضى ٣٤٦/٢ وشرح التسهيل للمرادى ٤١٧/١، ٤١٨ والجنى الدانى ص ٥١٩، ٥٢. والمساعد لابن عقيل ٣.٥/١، ٣.٦ ومغنى اللبيب لابن هشام ١٩١/١ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٦/٢ .

(٤) ينظر الحلل فى شرح أبيات الجمل لابن السيد ص ٤٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/١ والجنى الدانى ٥٧٢ والهمع ١٣٣/١ .

(٥) ينظر رأى الفارسى فى شرح الكافية للرضى ٣٤٦/٢ وارتشاف الضرب ١٢٣٩/٣ ومغنى اللبيب ١٩٣/١ والجنى الدانى ٥٧٣ .

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ١٢٣٩/٣ .

الحسن على أن الباء ظرفية، وخبر "كأن"هو قوله : لم تكن ولم تزل[١]،وخرجه ابن عصفور على إلغاء "كأن" لما لحقتها كاف الخطاب ، وما بعدها مبتدأ زيدت فيه الباء، كما زيدت فى: بحسبك درهم[٢]، وخرج أيضاً قول الحسن وقولهم : كأنى بك تفعل، وقول الحريرى : كأنى بك تنحط[٣]على أن المجرور خبر"كأن"أى : متلبس بك والفعل فى موضع الحال، والحال لازمة كهى فى قوله تعالى:(فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ)[٤]ويدل على ذلك صلاحية واو الحال نحو : كأنى بك وقد طلعت الشمس[٥]

وهكذا نجد أن ما جاء من شواهد شعرية أو نثرية استشهد بها القائلون بغير معنى التشبيه فى "كأن" رده النحويون وخرجوه على معنى التشبيه أو على تأويل آخر والدليل إذا تطرق إليه احتمال أو تخريج ضعف الاستدلال به، ولا يكون دليلاً قاطعاً فثبت صحة المذهب الأول الذى اختاره أبو حيان ، واعترض على بقية الأقوال الأخرى للكوفيين ومن تبعهم .

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ١٢٣٩/٣ .

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/١ ومغنى اللبيب ١٩٣/١ والجنى الدانى ٥٧٤

(٣) ينظر مقامات الحريرى المقامة الحادية عشرة (الساوية) ومغنى اللبيب ١٩٢/١ .

(٤) الآية ٤٩ من سورة المدثر .

(٥) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٢٣٩/٣، ١٢٤. .

حذف خبر "إن " وأخواتها مع النكرة والمعرفة

قال أبو حيان : " فى حذف خبر "إن" وأخواتها للعلم به ثلاثة مذاهب :

أحدها : الجواز ، وسواء أكان معرفة أم نكرة ، وهو مذهب سيبويه قال : " يقول الرجل للرجل : هل لكم أحد إن الناس ألب عليكم ؟ فيقول : إن زيداً ، وإن عمراً أى : إن لنا"[١].

الثانى : مذهب الكوفيين اختصاص جواز حذفه بأن يكون نكرة، نقله عنهم الأخفش الصغير[٢].

الثالث : مذهب الفراء ، جواز حذفه معرفة كان أو نكرة إلا أن شرط جواز الحذف التكرير نحو[٣] :

إن محلا وإن مرتحلا وإن فى السفر إذ مضوا مهلاً

والصحيح مذهب سيبويه ، ويجوز : إنَ رجلاً وزيداً خلافاً للكوفيين"[٤].

توضيح موقف أبى حيان :

فى نص أبى حيان السابق اعتراض وترجيح ، فقد ذكر فى حذف خبر "إن" وأخواتها للعلم به ثلاثة مذاهب :

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه١٤١/٢ .

(٢) ينظر الخصائص لابن جنى ٣٥٧/٢، والمساعد ٣١١/١ .

(٣) البيت من المنسرح ، قائله : الأعشى ينظر ديوانه ١٥٤ والكتاب ١٤١/٢ والمقتضب ١٣/٤. وشرح كتاب سيبويه للسيرافى ٣٩٧/٣ والأصول ٢٤٧/١ والمحتسب ٣٤٩/١ والتبصرة والتذكرة ٢١١/١ والشعر والشعراء ١٥/١ والخصائص ٣٥٧/٢ وسر الصناعة ٥١٧/٢ والنهاية لابن الخباز ٩٣٥/٣ والمقرب ١٢١ والخزانة ٣٦٣/٥، ٢٢٧/٩ ، ٤٥٢/١.، ٤٥٩ وابن يعيش ١٠٣/١ والإفصاح ٢١٤ والدرر ١١٣/١ وشرح الحماسة للمرزوقى ٩٧٩/٢ والصاحبى ١٧٥ ونظم الفرائد وحصر الشرائد ٨٥ والمستوفى لابن فرخان ٢٣٥/١ وأمالى السهيلى ١١٥ وأمالى ابن الحاجب ٧٦/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٣/١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٢٣ والمساعد٣١١/١ والهمع١٣٦/١ وحاشية يس على التصريح١٦٩/١ .

(٤) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٢٤٩/٣ .

الأول : مذهب سيبويه وهو جواز حذفه سواء أكان اسمها معرفة أم نكرة وهو ما اختاره أبو حيان وقال : والصحيح مذهب سيبويه .

الثانى : مذهب الكوفيين وهو اختصاص جواز حذفه بأن يكون اسمها نكرة وهو ما اعترض عليه أبو حيان وصحح مذهب سيبويه وخالفهم وأجاز : إن رجلاً وزيداً ، أى : بمجيء اسم إن نكرة وحذف الخبر، والعطف على الاسم بمعرفة .

والثالث : مذهب الفراء وهو جواز حذفه معرفة لكن بشرط أن يكرر اسمها، وهذا المذهب لم يختاره أبو حيان أيضاً .

دراسة موقف أبى حيان :

ما اختاره أبو حيان وقال إنه مذهب سيبويه يبدو أنه مذهب البصريين فقد صرح المبرد بجواز الحذف مع اسمها النكرة والمعرفة فقال : " ويقول القائل : أما ما بقى لكم أحد فإن الناس ألب عليكم فيقول : إن زيداً ، وإن عمراً أى : إن لنا. وقال الأعشى[١] :

إن محلاً وإن مرتحلا وإن فى السفر إذ مضى مهلاً

ويروى : إذ مضوا .

والمعرفة ، والنكرة ها هنا واحد، وإنما تحذف إذا علم المخاطب ما تعنى بأن تقدم له خبراً ، أو يجرى القول على لسانه كما وصفت لك".[٢].

فتمثيل المبرد بحذف خبر "إن" مع اسمها النكرة والمعرفة ، وقوله : والمعرفة والنكرة ها هنا واحد . صريح بجواز هذا المذهب عنده كما جاز عند سيبويه.

ثم احتج المبرد على الكوفيين بورود الحذف مع المعرفة فقال : " فمن المعرفة قول الأخطل[٣] :

---

(١) البيت سبق تخريجه .

(٢) ينظر المقتضب للمبرد ٤/١٣.، ١٣١ .

(٣) والبيت من الطويل ينظر ديوان الأخطل ص ٣٩٢ مما نسب إليه والأمالى الشجرية ١/٣٢٢ وابن يعيش ١.٤/١ والخزانة ٤/٣٨٥، ٣٨٦ والخصائص ٢/٣٥٧ .

خلا أن حياً من قريشٍ تفضلوا على الناس أو أن الأكارم نهشلا[١]

والمحذوف فى هذا البيت هو خبر "أنَ" الثانية والتقدير : أو أنَ الأكارم نهشلاً تفضلوا[٢].

وقد نقل ابن جنى عن أستاذه أبى على الفارسى رده على ما احتج به المبرد على الكوفيين بقول الشاعر السابق :

خلا أن حيا من قريش تفضلوا ... إلخ البيت

قال ابن جنى : " قال أبو على : وهذا لا يلزمهم ؛ لأن لهم أن يقولوا : إنما منعنا حذف خبر المعرفة مع "إنَ" المكسورة ؛ فأما مع "أنَ" المفتوحة فلن نمنعه .

قال : ووجه فصلهم فيه بين المكسورة والمفتوحة أن المكسورة حذف خبرها كما حذف خبر نقيضها، وهو قولهم : لا بأس ، ولا شك أى : عليك ، وفيه، فكما أن "لا" تختص هنا بالنكرات ، فكذلك إنما تشبهها نقيضتها فى حذف الخبر مع النكرة أيضاً"[٣].

وقد اختار الصيمرى مذهب الكوفيين مع أن حذف الخبر لا يكون إلا مع اسم إن النكرة، ولكنه خصه بالأجناس، ومنعه مع اسم "إن" المعرفة إلا إذا كان مشهوراً فقال :" اعلم أنه يجوز حذف خبر "إن" إذا دخلت على الأجناس المذكورة إذا كان فى الحال دليل على المحذوف، وذلك عند الافتخار كقولك : إن مالاً ، وإن خيلاً ، وإن رجالاً.

أى : إن لنا مالاً، وإن لنا خيلاً .. إلخ ولا يحسن هذا الحذف مع المعارف لا تقول : إن الرجل، وإن الفرس؛ لأنه لا يفتخر

بفرس واحد منها، ولا رجل واحد منهم ، ولكن لو افتخر بواحد منهم، مشهور جاز مثل أن يقول القائل : هل لكم أحداً ؟ فيقول : إن الأمير . أى : إن لنا الأمير"[٤].

---

(١) ينظر المقتضب للمبرد ١٣١/٤ .

(٢) ينظر الخصائص لابن جنى ٣٥٧/٢ .

(٣) ينظر الخصائص لابن جنى ٣٥٧/٢ .

(٤) ينظر التبصرة والتذكرة للصيمرى ٢١١/١، ٢١٢ .

وقد نقل مثل هذا عن ابن خروف أنه قال : " النكرة فى هذا الباب أكثر فى الكلام مع حرف الجر الذى هو الظرف والمجرور، وبابه الكثرة والافتخار ، وتقديره مع النكرة مقدم لأجل الابتداء بالنكرة "[١].

واختار مذهب الكوفيين أيضاً ابن عصفور ، وعلل حذف الخبر مع الاسم النكرة لكون الخبر إذ ذاك ظرفاً أو مجروراً قال ابن عصفور : " وأكثر ما يكون حذف الخبر إذا كان الاسم نكرة نحو قوله : إن محلا ... الخ البيت يريد : إن لنا محلاً ، وإنما كثر حذف الخبر إذا كان الاسم نكرة؛ لأن الخبر إذ ذاك إنما يكون ظرفاً، أو مجروراً مقدراً قبل الاسم ، ولولا ذلك لم يجز الإخبار عن النكرة إذ لا مسوغ لذلك، فلما لزم أن يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً سهل حذفه؛ لأن العرب قد إتسعت فى الظروف والمجرورات ما لم تتسع فى غيرها"[٢].

وقد اختار رأى البصريين من النحويين ابن مالك واعترض على مذهب الكوفيين وقال بأن اشتراط ذلك غير صحيح؛ لأن الحذف مع تعريف الاسم كثير، وذكر شواهد على وروده فى الكلام الفصيح[٣].

كما رجح رأى البصريين أيضاً من الشراح الرضى والمرادى ، وابن عقيل ، وناظر الجيش[٤].

تعقيب :

الصحيح من هذه المذاهب الثلاثة هو مذهب سيبويه والجمهور ، وهو الذى اختاره أبو حيان ، وهو أن خبر "إن" وأخواتها يجوز حذفه سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة، ويقوى هذا المذهب القياس والسماع.

---

(١) ينظر التذييل والتكميل لأبى حيان ٦٥٢/٢ .

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٣/١، ٤٤٤ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٥/٢ .

(٤) ينظر شرح الكافية للرضى ٣٦٢/٢ وشرح التسهيل للمرادى ٤٢٥/١، ٤٢٦ والمساعد ٣١١/١، ٣١٢ وتمهيد القواعد ١٣/٢. .

أما القياس فإجماع النحويين على جواز حذف الخبر إذا عرف معناه فى غير باب "إن" ، فينبغى أن يجوز ذلك فى باب "إن" إذا عرف المعنى[١].

وأما السماع فقد وردت الشواهد على جواز الحذف مع الاسم المعرفة والنكرة فى فصيح الكلام، فى القرآن الكريم، والحديث الشريف والأثر، والأقوال المأثورة، والشعر العربى.

أما القرآن الكريم فقد جاء الحذف مع اسم "إن" المعرفة فى قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً العَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾[٢]، فحذف خبر "إن" فى هذه الآية الكريمة مع اسمها المعرفة، وذلك باتفاق المعربين والمفسرين[٣]، وتقديره : إن الذين كفروا يصدون عن سبيل الله معذبين[٤].

ومثله قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾[٥]، على رأى من يقول : إن خبر "إن" محذوف والتقدير : إن الذين كفروا بالذكر يعذبون[٦].

وأما الحديث الشريف والأثر فمنه ما روى أن المهاجرين قالوا يا رسول الله إن الأنصار نصرونا ووصلونا قد فضلونا ، وآوونا وفعلوا بنا فقال صلى الله عليه وسلم :

---

(١) ينظر التذييل والتكميل لأبى حيان ٦٥١/٢ .

(٢) من الآية ٢٥ من سورة الحج .

(٣) ينظر الكشاف للزمخشرى ٣/٣. ، وإعراب القرآن الكريم للعكبرى ٧٥/٢ والبيان فى غريب إعراب القرآن لابن الأنبارى ١٧٣/٢ والبحر المحيط ٣٦٢/٦ وشرح الكافية للرضى ٣٦٢/٢ والخزانة ٤٤١/٢، ٣٨٢/٤ .

(٤) ينظر البيان فى غريب إعراب القرآن ١٧٣/٢

(٥) من الآية ٤١ من سورة فصلت

(٦) اختلفوا فى خبر" إن" على وجهين : الأول : أن يكون خبره "أولئك ينادون من مكان بعيد". والثانى : أن يكون محذوفاً وتقديره : إن الذين كفروا بالذكر يعذبون . ينظر البيان لابن الأنبارى ٣٤١/٢ .

" ألستم تعرفون ذلك؟ قالوا بل يا رسول الله ، فقال صلى الله عليه وسلم : " إن ذلك" أى : إن ذلك كذلك[١].

ومنه ما روى من قول عمر بن عبد العزيز لرجل ذكره بقرابته منه : إن ذلك ثم ذكر له حاجته فقال : لعل ذلك،أراد:إن ذلك حق ، ولعل حاجتك مقضية[٢].

وأما الأقوال العربية فمنه ما حكاه سيبويه –كما سبق– من قولهم : يقول الرجل للرجل : هل لكم أحد إن الناس ألب عليكم فيقول : إن زيداً وإن عمراً[٣].

وأما الشعر العربى الفصيح فقد سبق حذف خبر "إن" واسمها معرفة كما فى قول الشاعر[٤] :

خلا أن حياً من قريش تفضلوا على الناس أو أن المكارم نهشلا

والتقدير : أو أن المكارم نهشلا تفضلوا[٥] .

فثبت بالقياس والسماع صحة مذهب سيبويه والجمهور وهو الذى اختاره أبو حيان وأكثر النحويين خلافاً لما قاله الكوفيون .

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضى ٣٦٢/٢ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٥/٢ وشرح الكافية للرضى ٣٦٢/٢ .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ١٤١/٢ والمقتضب للمبرد ١٣/٤. .

(٤) البيت سبق تخريجه .

(٥) ينظر المقتضب للمبرد ١٣١/٤ .

دخول لام الابتداء بعد "إنَ" على سوف

قال أبو حيان : "أو بحرف التنفيس، وهو سوف فتدخل عند البصريين نحو : إن زيداً لسوف يقوم خلافاً للكوفيين[١] فإنهم لا يجيزون ذلك"[٢].

توضيح موقف أبي حيان :

خالف أبو حيان مذهب الكوفيين فى عدم دخول لام الابتداء بعد "إن" على حرف التنفيس وهو سوف ، واختار مذهب البصريين فى جواز دخولها نحو : إن زيداً لسوف يقوم.

دراسة موقف أبى حيان :

هذه اللام التى دخلت على "سوف" قبل خبر إن هى لام الابتداء المفتوحة، وتدخل على المبتدأ نحو قولك : لزيد منطلق ، قيل لمؤذن بأنه المحكوم عليه[٣].

وتدخل على الفعل المضارع كقوله تعالى : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ)[٤]،وتدخل على سوف للتوكيد فى قوله تعالى : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى)[٥].

وأما السين فقد قيل : امتنعت العرب من إدخال اللام عليها، وإن كانت كحرف من حروف الفعل ولذلك لا يفصل بينها وبين الفعل كراهية توالى الحركات فى نحو : لسيتدحرج مضارع : تدحرج ، ثم حمل على ذلك ما لا يتوالى فيه الحركات.

ودخول اللام على "سوف" الذى أجازه البصريون، ومنعه الكوفيون إنما أجازه البصريون، لأن اللام عندهم ليست للحال، وإنما هى لام الابتداء .

---

(١) ينظر الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٢٧٣/٢ وابن يعيش ٢٦/٩ والمساعد ٣٢٢/١ والتذييل والتكميل ٧٢٣/٢ وشرح الكافية للرضى ٣٥٦/٢ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٢٦٣/٣ .

(٣) ينظر الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٢٧٣/٢ .

(٤) من الآية ١٢٤ من سورة النحل .

(٥) الآية ٥ من سورة الضحى .

أما عند الكوفيين فهى للحال، ولذلك منعوا دخولها على "سوف" ، لأن "سوف" للاستقبال ، واللام للحال فيكون فى ذلك تناقض فى المعنى ، فلذلك امتنع دخولها عندهم .

واختار الزمخشرى وابن الحاجب قول البصريين فقال ابن الحاجب مبيناً قول الزمخشرى فى مذهب البصريين فى جواز

دخولها على "سوف" وعلة منعها عند الكوفيين : " قوله: ويجوز عندنا : إن زيداً لسوف يقوم ولا يجوزه الكوفيون قال الشيخ : وإنما جاز عند البصريين ، لأن اللام عندهم ليست للحال ، وإنما هى لام الابتداء فجاز أن يجامع مع ما معناه الحال والاستقبال ، إذ لا منقصة بينهما ، وعند الكوفيين إنها للحال فإذا جامعت "سوف" تناقض المعنى، لأنه يصير حالاً باللام مستقبلاً بسوف وهو تناقض ، فكان يلزمه ألا يجيزه، والذى يدل على ما ذكره البصريون قوله تعالى : (لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا)[١] فقد دخلت اللام مع وجود "سوف"[٢].

وقد مثل ابن الحاجب هنا فى دخول على سوف – على رأى البصريين – بقوله تعالى : (لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا)[٣] ، وهذا ما قاله أكثر المعربين والمفسرين بأن اللام للابتداء لأن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها[٤].

وقد صحح المالقى بأن اللام فى هذه الآية هى لام جواب القسم قال :" وأما قوله تعالى : (لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا) فهى جواب قسم محذوف يتلقى بها"[٥].

وهذا ما ذهب إليه ابن أبى الربيع، فهو يرى أن اللام الداخلة على الفعل بعد "إن" ليست لام الابتداء ، وإنما هى لام جواب قسم محذوف ، لأن لام الابتداء تخص للحال قال ابن أبى الربيع : " وتقول : إن زيداً ليقومن . فتكون اللام جواب قسم محذوف تقديره : إن زيداً والله ليقومن . وألزمت النون ليفرق بين اللامين؛ لأن لام الابتداء تخلص للحال والتى هى جواب القسم تدخل على المستقبل ، فلو لم

---

(١) من الآية ٦٦ من سورة مريم .
(٢) ينظر الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٢/٢٧٣، ٢٧٤ .
(٣) من الآية ٦٦ من سورة مريم .
(٤) ينظر البيان للأنبارى ٢/١٣. وإملاء ما من به الرحمن للعكبرى ٢/١١٥ والمغنى ١/٢٢٩ .
(٥) ينظر رصف المبانى للمالقى ص ٢٣٢ .

تدخل النون الشديدة فقلت : إن زيداً ليقوم . لالتبس الحال بالمستقبل ، فإذا أدخلت السين أو سوف فقلت : إن زيد لسيقوم، أو لسوف يقوم لم تحتج إلى النون الشديدة ؛ لأن هذه لا تكون لام الابتداء ، فلا تحتاج إلى النون للتفرقة"[١].

واختار ابن مالك مذهب البصريين فقال : " أجاز البصريون : إن زيداً لسوف يقوم، ولم يجزه الكوفيون ، ولا مانع من ذلك فجوازه أولى"[٢].

واختار ابن يعيش مذهب البصريين فقال : "يجوز أن تقول : إن زيداً لسوف يقوم"[٣].

واختار مذهب البصريين أيضاً من الشراح وخالف مذهب الكوفيين الرضى، والمرادى، وابن عقيل، وناظرالجيش[٤].

تعقيب :

مذهب البصريين الذى اختاره أبو حيان هو الصحيح ، فإنه لا مانع من دخول لام الابتداء بعد إن على سوف فتقول : إن زيداً لسوف يقوم، لأن هذه اللام ليست للحال عند البصريين فيجوز دخولها على سوف التى تدل على الاستقبال لعدم التناقض بينهما .

وقد جاء فى القرآن الكريم دخولها على سوف فى قوله تعالى : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) [٥] فدخلت على "سوف" للتأكيد هنا[٦] .

والصحيح عدم إطلاق القول بدخول هذه اللام على حرف التنفيس – الذى هو السين وسوف – لأنها إنما تدخل على سوف للتأكيد وامتنعت العرب من إدخالها على السين كراهية توالى الحركات –كما سبق – فدخول اللام هنا بعد "إن" على سوف جائز ، ولا مانع منه كما قال البصريون واختاره أبو حيان وأكثر النحويين .

---

(١) ينظر البسيط فى شرح الجمل لابن أبى الربيع ٧٨٨/٢ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٩/٢ .

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٦/٩ .

(٤) ينظر شرح الكافية للرضى ٣٥٦/٢ وشرح التسهيل للمرادى ٤٣٦/١ والمساعد لابن عقيل ٣٢٢/١ وتمهيد القواعد ١٦٧/٢ .

(٥) الآية ٥ من سورة الضحى .

(٦) ينظر التذييل والتكميل لأبى حيان ٧٢٣/٢ .

دخول لام الابتداء على خبر "لكن"

قال أبو حيان : " ولا على خبر:" لكن" خلافاً للكوفيين[١]"[٢].

توضيح موقف أبى حيان :

أجاز الكوفيون دخول" لام" الابتداء على خبر "لكن" اعتباراً ببقاء معنى الابتداء معها كما بقى مع "إن" وخالفهم أبو حيان فى هذا الرأى ومنع دخل لام الابتداء على خبر" لكن".

دراسة موقف أبى حيان :

المذهب الذى اختاره أبو حيان ، وخالف به مذهب الكوفيين هو مذهب البصريين[٣] فقد منعوا دخول لام الابتداء على خبر "لكن" ، ولا تدخل إلا على خبر "إن" ، وقد اختار هذا المذهب أيضاً أكثر النحويين.

وحجة البصريين فى عدم دخولها على غير "إن" بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنه لا يخلو إما أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم على اختلاف المذهبين، وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام على خبر " لكن"، وذلك لأنها إن كانت لام التأكيد فلام التأكيد إنما حسنت مع "إن" لاتفاقهما فى المعنى، لأن كل واحدة منهما للتأكيد، وأما "لكن" فمخالفة لها فى المعنى ، وإن كانت لام القسم ، فإنما حسنت مع "إن" ، لأن "إن" تقع فى جواب القسم كما أن اللام تقع فى جواب القسم ، وأما "لكن" فمخالفة لها فى ذلك ، لأنها لا تقع فى جواب القسم فينبغى أن لا تدخل اللام فى خبرها[٤].

---

(١) ينظر معانى القرآن للفراء ٤٥٦/١ ، ٤٤٦ والإنصاف للأنبارى ٢٠٨/١ والمفصل للزمخشرى ص ٢٩٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩/٢ وشرح الكافية للرضى ٣٥٨/٢ ومغنى اللبيب ٢٩٢/١ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٣/ ١٢٦٧ .

(٣) ينظر الإنصاف للأنبارى ٢١٣/١ والمفصل ص ٢٩٤ وشرح الكافية للرضى ٣٥٨/٢ والمساعد ٣٢٢/١، ٣٢٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣/١. .

(٤) ينظر الإنصاف للأنبارى ٢١٣/١ : ٢١٥ .

وحجة الكوفيين فى جواز دخولها على خبر "لكن" بأن قالوا : إنما دخلت اللام بعد "لكن" اعتباراً ببقاء معنى الابتداء معها كما بقى مع إن ، ولأن الأصل فى "لكن" "إن" زيدت عليها الكاف " ولا" وحذفت الهمزة تخفيفاً[١] .

واحتجوا أيضاً بما جاء عن بعض العرب من قوله[٢] :

ولكننى من حبها لعميد .

وقد اختار أكثر النحويين مذهب البصريين –كما سبق– وردوا على ما احتج به الكوفيون فقال الزجاجى :" ولا يجوز إدخال اللام على شيء من أخوات "إن" غيرها للعلة التى قد مضى ذكرها ، ولا تدخل على "لكن" وإن كانت مؤكدة كما تؤكد "إن" ، لأنها تقع جواباً لقولك : ما جاءنى عمرو لكن زيداً جاءنى ، والجواب لا يتقدمه شيء لئلا يفصل بينه وبين ما هو جوابه، فلو أدخلت اللام فى خبر "لكن" لقدرت قبل "لكن" فكانت تنقطع مما قبلها ، وذلك غير جائز، وأما قول الشاعر:

ولكننى من حبها لعميد

فإنما أراد : ولكن إننى من حبها لعميد . فأدخل اللام فى خبر "إن" وهذا مثل قوله تعالى : (لَكِنَّاْ هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلاَ أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَداً)[٣] على قراءة من قرأ بإثبات الألف[٤].

وأصله عند العلماء أجمعين على هذه القراءة : لكن أنا هو الله ربى . فألقيت الهمزة تخفيفاً ، وأدغمت النون الأولى فى الثانية، وكذلك الشاعر لما قال : لكن إننى تحذف الهمزة بقيت نون "لكن" ساكنة خفيفة، وبعدها ساكن، فحذفت نون

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٩/٢ وشرح الكافية للرضى ٣٥٨/٢

(٢) لم يعرف قائله ، ولم يعرف له تتمة ، والعميد : هو الذى هده الشوق ينظر : معانى القرآن للفراء ٤٦٥/١ وإصلاح الخلل ص ١٦٥ وضرائر الشعر لابن عصفور ٥٩ والعينى ٢٤٧/٢ وابن يعيش ٦٤/٨ ورصف المبانى ٢٧٩ ، والجنى الدانى ٦١٨ والمغنى ٢٩٢/١

(٣) من الآية ٣٨ من سورة الكهف .

(٤) ينظر إملاء ما من به الرحمن للعكبرى ١.٣/٢ والبحر المحيط ١٢٨/٦ .

"لكن" لالتقاء الساكنين ، وكان سبيله أن يكسرها ، ولكن حذفها فى الشعر جائز"[١].

وقال هذا الرد على الكوفيين أيضاً الجرجانى[٢] والزمخشرى[٣] ، وابن السيد البطليوسي[٤].

وقد رد على مذهب الكوفيين أيضاً وما استدلوا به أبو البركات الأنباري وذكر أن ما استدلوا به شاذ فقال : " وأما قولهم :

ولكنى من حبها لعميد

فهو شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه ، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير فى كلام العرب وأشعارها ، ولو كان قياساً مطرداً لكان ينبغى أن يكثر فى كلامهم وأشعارهم كما جاء فى خبر "إن" ، وفى عدم ذلك دليل على أنه شاذ لا يقاس عليه، وأما قولهم : " إن الأصل فى "لكن" "إن" زيدت عليها الخ قلنا : لا نسلم فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى"[٥].

وقد قال هذا التخريج لقول العرب الذى استدل به الكوفيون من النحويين أيضاً وبأنه لا حجة فيه ابن الحاجب[٦]، وابن أبى الربيع[٧]

واعترض على الكوفيين أيضاً ابن مالك، وفند أقوالهم فقال : " ولا حجة لهم فى ذلك، أما الأولى فلأن "اللام" لم تدخل بعد "إن" لبقاء معنى الابتداء فحسب بل لأنها مثلها فى التوكيد ، و"لكن" بخلاف ذلك، ولأن معنى الابتداء مع "لكن" لم يبق كبقائه مع "إن" ؛ لأن الكلام الذى فيه "إن" غير مفتقر إلى شيء قبله بخلاف الذى فيه

---

(١) ينظر كتاب اللامات للزجاجى ص ١٥٨ .
(٢) ينظر العوامل المائة للجرجانى ص ٢١٧ .
(٣) ينظر المفصل فى علم العربية للزمخشرى ص ٢٩٤ .
(٤) ينظر الحلل لابن السيد ص ١٨٢ : ١٨٤ .
(٥) ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ١/٢٠٨ : ٢١٥ .
(٦) ينظر الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١/٤٧٨ .
(٧) ينظر البسيط فى شرح الجمل لابن أبى الربيع ٢/٧٦٢ .

"لكن" فإنه مفتقر إلى الكلام قبله فأشبهت "أن" المفتوحة المجمع على امتناع دخول اللام بعدها وأما : ولكنني من حبها لعميد

فلا حجة فيه لشذوذه إذ لا يعلم له تتمة ، ولا قائل ، ولا راو عدل يقول : سمعت ممن يوثق بعربيته، والاستدلال بما هو هكذا فى غاية من الضعف، ولو صح إسناده إلى من يوثق بعربيته لوجه فجعل أصله . ولكن إننى . ثم حذفت همزة "إن" ونون "لكن" وجيء باللام فى الخبر لأنه خبر "إن" أو حمل على أن لامه زائدة كما زيدت فى الخبر قبل انتساخ الابتداء كقول الراجز[١] :

أم الحليس لعجوز شهربة ترضى من اللحم بعظم الرقبة

وكما زادها الشاعر بعد "أمسى" فى قوله[٢] :

مروا عجالى فقالوا كيف سيدكم فقال من سألوا أمسى لمجهوداً[٣]

وذكر هذا التخريج أيضاً ورد قول الكوفيين ابن عصفور[٤] ، والرضى[٥]، ومن الشراح المتأخرين ابن عقيل والمرادى، وناظر الجيش ، وابن هشام ، والسيوطى ، والأشمونى[٦].

---

(١) قائله : رؤبة بن العجاج، وقيل : عنترة بن عروس ينظر ملحقات ديوان رؤبة ١٧./ والأصول ٢٧٤/١ وجمل الفراهيدى ٢٦٣ والإفصاح ومعانى القرآن للزجاج ٣٦٣/٣ والنهاية لابن الخباز ٤٨٢/٢ وسر الصناعة ٢٧٨/١ ومشكل إعراب القرآن ٤٦٦/٢ وإعراب القرآن للنحاس ٤٦/٣ وفقه اللغة للثعالبى ٣٤٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣/١. وجواهر الأدب ٨٧ والاشتقاق لابن دريد ٥٤٤ والخزانة ٣٢٣/١. والدرر ١١٧/١ ورصف المبانى ٢٣٦ والجنى الدانى ١٢٨ ومغنى اللبيب ٢٣/١.، ٢٣٣ والمساعد ٣٢٣/١ والتصريح ١٧٤/١ والعينى ٢٥١/٢ وشرح الرضى ٣٥٨/٢ .

(٢) البيت من البسيط ، لم يعرف قائله، ينظر كتاب الشعر للفارسى ص ٧٤ ومجالس ثعلب ١٢٩/١ والخصائص ٣٨٥/١، وسر الصناعة ٣٧٩/١ وشرح اللمع لابن برهان ٨٨/١، وابن يعيش ٦٤/٨، وجواهر الأدب ٩٤ والدرر ١١٧/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢. وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٩٣/١ والخزانة ٣٢٧/١.، ٣٣٢/١١، والنهاية لابن الخباز ٤٨٣/٢ والضرائر لابن عصفور ٥٨ والمساعد ٣٢٣/١ والأشمونى ٢٨/١. .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٩/٢، ٣. .

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٣/١.، ٤٣١ .

(٥) ينظر شرح الكافية للرضى ٣٥٨/٢ .

(٦) ينظر المساعد ٣٢٢/١، ٣٢٣ وشرح التسهيل للمرادى٤٣٧/١ وتمهيد القواعد١٦٧/٢ : ١٧٣ ومغنى اللبيب ٢٩٢/١ والهمع ١٤/١.، وشرح الألفية للأشمونى ص ١٦٨ .

ومذهب أكثر البصريين أن "لكن" بسيطة، وذهب الكوفيون –كما سبق – أنها مركبة من "إن" زيدت عليها الكاف "ولا" ، وحذفت الهمزة تخفيفاً[١].

وذكر الفراء أنها مركبة من "إن" والكاف واللام ، وأصلها : لكن إن ،فطرحت الهمزة ونون "لكن"[٢].

ونقل ابن يعيش عن الكوفيين هذا القول بالتركيب فى "لكن" وقال: " وهو قول حسن لندرة البناء وعدم النظير، ويؤيده دخول اللام فى خبره كما تدخل فى خبر "إن" على مذهبهم ومنه :

ولكننى من حبها لعميد "[٣].

وقد رجح قول الكوفيين واختاره أيضاً المالقى، لأن فيه قياس والسماع يؤيده لكنه قليل قال المالقى : " ويجرى مجرى "إن" فى القياس "لكن"، لأنها داخلة على الخبر ولا تغير معنى الابتداء "كإن" إلا أن ذلك فيها قليل لارتباطها بما قبلها قال الشاعر:

ولكننى من حبها لعميد.

والبصريون يقفون فى هذا مع السماع لقلته، والكوفيون يجيزونه قياساً ، والصحيح عندى أنه قياس ، لأن العلة المذكورة موجودة فيها وهى التى من أجلها جاز دخول اللام فى خبر "إن" ، وهى عدم تغير معنى الابتداء والاستدراك ليس بمغير للابتداء ، وإنما قل سماع ذلك فيها وفى صناعة النحو مواضع جائزة قياساً ممنوعة سماعاً وعكس هذا"[٤].

وقال المالقى أيضاً رداً على من قال إنها دخلت على خبر "لكن" لأن أصلها : لكن إننى : " وقال بعضهم فى :

ولكننى من حبها لعميد

---

(١) ينظر معانى القرآن للفراء١/٤٦٥، ٤٦٦، ومغنى اللبيب١/٢٩١ والجنى الدانى ص ٦١٨ .
(٢) ينظر معانى القرآن ١/٤٦٥، ٤٦٦ .
(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٧٩ .
(٤) ينظر رصف المبانى للمالقى ص ٢٣٥، ٢٣٦ .

إن الأصل: ولكن إننى، ولذلك دخلت اللام فى الخبر، وهذا عندنا تكلف ، والصحيح أن اللام دخلت فى خبر "لكن" على القياس ، وإن جاء قليلاً، ولكن أوردت قول من قال ذلك إعلاما بأن "لكن" لا تغير معنى الابتداء وإن كانت استدراكاً"[١].

تعقيب :

الصحيح هو ما اختاره أبو حيان وهو مذهب البصريين، واختاره أكثر النحويين أيضاً وهو عدم جواز دخول لام الابتداء على خبر "لكن" فلا تدخل إلا على خبر "إن" من الحروف الناصبة، لأن هذه اللام إما أن تكون لام التوكيد أو لام القسم فلا يستقيم دخولها فى خبر "لكن" –كما سبق – وأيضاً لأن دخول اللام بعد "لكن" لم يأت منه شيء في القرآن الكريم، ولا فى كثير من الشعر ، فلم يأت إلا فيما استدل به الكوفيون وهو ما قيل نادر ولم يعرف قائله، ولم يعرف له تتمة.

أما بعد "إن" فقد ورد ذلك كثيراً ، وفى الاختيار.

وأيضاً إن اللام لو جازت مع لكن لتقدمت عليها، لأن موضعها صدر الجملة وإنما أخرت فى "إن" لئلا يتوالى حرفا توكيد، ولكن ليست للتأكيد بل للاستدلال، وبهذا يتبين أن معنى الابتداء لا يبقى معها كلية، لأن الابتداء لا استدراك فيه[٢].

فثبت بهذا ، وبما رد به على مذهب الكوفيين صحة ما قاله البصريون واختاره أبو حيان وأكثر النحويين.

---

(١) ينظر رصف المبانى للمالقى ص ٢٧٨ / ٢٧٩ .

(٢) ينظر الإنصاف للأنبارى ٢١٣/١ : ٢١٥ واللباب للعكبرى ص ١٦٨ .

أصل المشتقات الفعل أم المصدر

قال أبو حيان : "المصدر هو الأصل، والفعل ، واسم الفاعل، واسم المفعول ، وسائر الأسماء التى فيها مادة المصدر فروع اشتقت من المصدر خلافاً للكوفيين[١] إذ زعموا أن الفعل هو الأصل، والمصدر مشتق منه"[٢].

توضيح موقف أبى حيان :

خالف أبو حيان مذهب الكوفيين فى أصل المشتقات ، فهم يرون أن الفعل هو أصل المشتقات ، والمصدر مشتق منه واختار مذهب البصريين وهو أن المصدر هو الأصل والفعل وسائر الأسماء التى فيها مادة المصدر فروع اشتقت من المصدر.

دراسة موقف أبى حيان :

المذاهب فى أصل المشتقات أربعة :

الأول: مذهب البصريين وهو أن المصدر هو الأصل، والفعل واسم الفاعل وسائر الأسماء فروع اشتقت منه[٣]، وهو الذى اختاره أبو حيان .

الثانى : مذهب الكوفيين وهو أن الفعل هو أصل المشتقات كلها ومنها المصدر وهو الذى خالفه أبو حيان .

الثالث : مذهب ابن طلحة وهو أن كلاً من الفعل والمصدر أصل : قائم بنفسه وليس أحدهما أصلاً للآخر[٤] .

الرابع : مذهب جماعة من النحويين وهو أن المصدر أصل للفعل وحده، وأن الفعل أصل لسائر المشتقات.

---

(١) ينظر الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ٥٦ . والإنصاف للأنبارى ٢٣٥/١ وشرح المفصل لابن يعيش١١/١. وشرح الجمل لابن عصفور١٣/١ وشرح الكافية للرضى١٩٢/٢ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٣٥٣/٣ .

(٣) ينظر الكتاب ٣٤/١ : ٣٧ والإيضاح للزجاجى ص ٥٦ والانصاف ٢٣٥/١ وابن يعيش ١١/١. وشرح الجمل لابن عصفور ١٣/١ وشرح الكافية للرضى ١٩٢/٢

(٤) ينظر رأى ابن طلحة فى التصريح ٣٢٥/١ والأشمونى ١١٢/٢ .

والذى يعنينا من هذه المذاهب هو مذهب البصريين الذى اختاره أبو حيان، ومذهب الكوفيين الذى خالفه.

وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بأن الفعل أصل، والمصدر مشتق منه بأن قالوا : إنما قلنا : إن المصدر مشتق من الفعل؛ لأن المصدر يصح لصحة الفعل، ويعتل لاعتلاله ألا ترى أنك تقول :

قاوم قوماً ، فيصح المصدر لصحة الفعل، وتقول : قام قياماً فيعتل المصدر لاعتلال الفعل، فلما صح لصحته ، واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه[1].

ومنهم من قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل فى المصدر ألا ترى أنك تقول : ضربت ضرباً ، فتنصب "ضرباً" بضربت، فوجب أن يكون فرعاً له ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول .

ومنهم من قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يذكر تأكيداً للفعل، ولا شك أن رتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد، فدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع.

ومنهم من قال : إنا وجدنا كثيراً من الأفعال ، وليس لها مصادر وذلك نحو : نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب ، فلو قلنا إن المصدر أصل والفعل فرع كانت هذه الأفعال فروعاً لا أصل لها، وهو أمر محال أن يوجد فرع لا أصل له، فأما إذا قلنا

إن الفعل هو الأصل كانت هذه الأفعال أصولاً لا فروع لها، ولا غرابة فى ذلك[2].

واحتج البصريون لمذهبهم بأن المصدر هو الأصل والفعل وسائل الأسماء مشتقات منه بما يأتى :

---

(١) ينظر الإنصاف للأنبارى ٢٣٥/١ ، ٢٣٦ وشرح المفصل لابن يعيش ١١/١.، ١١١، وشرح الكافية للرضى ١٩٢/٢ .

(٢) ينظر الإنصاف للأنبارى ٢٣٥/١، ٢٣٦ وشرح المفصل لابن يعيش ١١/١.، ١١١ وشرح الكافية للرضى ١٩٢/٢ .

– إن المصدر يكون بغير زايد نحو : ضرْب وقتْل، والفعل لا ينفك عن زايد، إما حركة وإما حرف، ألا ترى أن (الضرب) ساكن الراء، وليس فيه حرف زايد، و(ضرَب) فتحت فيه الراء ، و(يضرِب) وزيدت فيه الياء وكسرت الراء، وما لا زيادة فيه أصل لما فيه زيادة.

– أن المصدر يدل على الحدث وحده، والفعل يدل على الحدث والزمان ، ويلزم منه الفاعل ، وما كثرت معانيه فرع لما قلت معانيه[١].

– أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل بدليل أن الكلام المفيد قد يتركب من الأسماء وحدها كقولك : زيد قائم، فأما الفعل فلا يقوم بنفسه، وإنما يقوم بالاسم، ولا يستغنى عن الاسم بدليل أن الكلام المفيد لا يتركب من الأفعال وحدها، ولا شك أن ما يقوم بنفسه ويستغنى عما عداه يكون أصلاً لما لا يقوم بنفسه ولا يستغنى عن غيره فيكون المصدر أصلاً للفعل.

وقد اختار أكثر النحويين مذهب البصريين واختاره الزجاجي وقال : " نبدأ بذكر احتجاج البصريين لمذهبهم ، لأنه عندنا الصحيح"[٢].

وذكر أدلة كثيرة للبصريين واحتجاج الكوفيين والرد عليهم.

واختاره ابن السراج وقال : " اعلم أن المصدر يعمل عمل الفعل ؛ لأن الفعل اشتق منه وبنى مثله للأزمنة الثلاثة[٣].

واختار مذهب البصريين أيضاً أبو البركات الأنباري وأجاب عن حجة الكوفين.

قال أبو البركات الأنباري : "أما الجواب عن كلمات الكوفيين فأما قولهم : إن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله فنقول الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

---

(١) ينظر الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ٥٦ ، ٥٧، ٥٩ والإيضاح لأبى على الفارسى ص ٣٢ والإنصاف للأنبارى ١/٢٣٧، ٢٣٨ واللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى ص ٢٠٦ رسالة دكتوراه تحقيق خليل بنيان الحسون جامعة القاهرة سنه ١٩٧٦م والمتبع فى شرح اللمع للعكبرى ١/٣٠٣، ٣٠٤ .

(٢) ينظر الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ٥٦ : ٦٣ .

(٣) ينظر الأصول فى النحو لابن السراج ١/١٣٧ .

الوجه الأول : أن المصدر الذى لا علة فيه ولا زيادة لا يأتى إلا صحيحاً نحو : ضربته ضرباً وما أشبه ذلك، وإنما يأتى معتلاً ما كانت فيه الزيادة، والكلام إنما وقع فى أصول المصادر لا فى فروعها.

الثانى : أنا نقول : إنما صح لصحته واعتل لاعتلاله طلباً للتشاكل، وذلك لا يدل على الأصلية والفرعية، وصار هذا كما قالوا : يعد والأصل فيه، يوعد فحذفوا الواو لقوعها بين ياء وكسرة ... وقالوا : نكرم وتكرم ويكرم، والأصل: نؤكرم ، وتؤكرم، ويؤكرم .. ولا يدل ذلك على انها مشتقة من أكرم فكذلك ها هنا .

الثالث : أنا نقول : يجوز أن يكون المصدر أصلاً ويحمل على الفعل الذى هو فرع كما بينا الفعل المضارع فى فعل جماعة النسوة نحو : يضربن ، حملاً على ضربن، وهو فرع ، لأن الفعل المستقبل قبل الماضى .

وأما قولهم : إن الفعل يعمل فى المصدر فيجب أن يكون أصلاً فنقول : كونه عاملاً فيه لا يدل على أنه أصل له، وذلك من وجهين :

أحدهما : أنا أجمعنا على أن الحروف والأفعال تعمل فى الأسماء ، ولا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلاً للأسماء فكذلك ها هنا .

الثانى : أن معنى قولنا : ضرب ضرباً أى : أوقع ضرباً كقولك : ضرب زيداً فى كونهما مفعولين ، وإذا كان المعنى : أوقع ضرباً فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعه مقصود إليه، ولهذا يصح أن يؤمر به فيقال : اضرب ، وما أشبه ذلك، فإن ثبت أنه مفعول قبل إيقاعك معلوم قبل فعلك دل على أنه قبل الفعل.

وأما قولهم : إن المصدر يذكر تأكيد للفعل ... الخ فنقول : هذا أيضاً لا يدل على الأصالة والفرعية ألا ترى أنك إذا قلت : جاءنى زيد، ورأيت زيداً ، ومررت بزيد فإن "زيداً" الثانى يكون توكيداً للأول فى هذه المواضع كلها، وليست مشتقاً من الأول ولا فروعاً عليه فكذلك ها هنا[1] .

---

(١) ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف للإنبارى ١/٢٣٩ : ٢٤٤ بتصرف

واختار مذهب البصريين العكبرى ، واحتج لمذهبهم بدليلين[١].

واختار مذهب البصريين أيضاً ابن مالك وذكر على صحة مذهبهم خمسة أمور فقال :

أحدها : أن المصدر كثر كونه واحداً لأفعال ثلاثة : ماضى ومضارع ، وأمر، فلو أشتق المصدر من الفعل لم يخل من أن يشتق من الثلاثة ، أو من بعضها واشتقاقه من الثلاثة محال، واشتقاقه من واحد منها يستلزم ترجيحاً من دون مرجح فتعين إطراح ما أفضى إلى ذلك.

الثانى : أن المصدر معناه مفرد، ومعنى الفعل مركب من حدث وزمان ، والمفرد سابق للمركب والدال عليه أولى بالإصالة من الدال على المركب.

الثالث : أن مفهوم المصدر عام ومفهوم الفعل خاص، والدال على العام أولى بالأصالة من الدال على خاص.

الرابع : أن كل ما سوى الفعل والمصدر من شيئين أحدهما أصل والآخر فرع فإن فى الفرع منهما معنى الأصل وزيادة كالتثنية والجمع بالنسبة إلى الواحد والفعل فيه معنى المصدر وزيادة تعيين الزمان فكان فرعاً.

الخامس : أن من المصادر ما لا فعل له لفظاً ولا تقديراً وذلك : ويح ، وويل، وويس، ويب، فلو كان الفعل أصلاً لكانت هذه المصادر فروعاً لا أصول لها وذلك محال"[٢].

واختار ابن يعيش أيضاً مذهب البصريين وعلل لصحته فقال : " واعلم أن الأفعال مشتقة من المصادر كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها، ولذلك قال لأن الفعل صدر عنه، وإنما قلنا ذلك، لأن المصادر تختلف كما تختلف سائر أسماء الأجناس ألا تراك تقول : ضربت ضرباً ، وذهبت ذهاباً ... ولم تأت على منهاج واحد، ولو كانت مشتقة من الأفعال لجرت على سنن واحد فى القياس ، ولم

---

(١) ينظر المتبع فى شرح اللمع للعكبرى ٣.٣/١ ، ٣.٤ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٧٨/٢، ١٧٩ .

تختلف كما تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ألا ترى أن الفاعل من الثلاثى يأتى على فاعل لا يختلف نحو : ضرب فهو ضارب، وقتل فهو قاتل ... فلما اختلفت المصادر ، كاختلاف أسماء الأجناس نحو : رجل وفرس وغلام ، ولم تكن على منهاج واحد كأسماء الفاعلين والمفعولين دل على أنها الأصل"(١).

وقد رد ابن يعيش على حجة الكوفيين بما سبق ذكره.

وفى كلام ابن عصفور ما يدل على أنه اختار القول بأن المصدر أصل بنفسه، وكذلك الفعل قال بعد أن ذكر أدلة البصريين : " والصحيح أن هذه الأدلة غير كافية فى إثبات أن الفعل مشتق من المصدر إذ لا تثبت أكثر من أن المصدر قبل الفعل وأنه أصل بنفسه، وإذا كان أصلاً فى نفسه، أو كان قبل الفعل لم يلزم أن يكون الفعل مشتقاً منه ألا ترى أن الحرف بعد الاسم وليس مأخوذاً منه"(٢).

وقد رد عليه أبو حيان فى ذلك وقال : " ولا نقول إن الحرف بعد الاسم ، لأن الواضع وضع الحرف كما وضع الاسم ، فلا نقول

إنه وضع الأسماء ثم بعد ذلك وضع الحروف ولا يلزم من كون الحرف تتوقف مفهوميته على متعلق أن يكون وضع قبله الاسم"(٣).

وقد اختار مذهب البصريين أيضاً غير ما سبق من النحويين الرضى المرادى والأشمونى وغيرهم(٤).

تعقيب :

الحق أن الخلاف فى أصل المشتقات الفعل أم المصدر أم كل واحد منهما أصل بنفسه كل هذا لا يجدى كبير فائدة ، إذ ليس خلافاً راجعاً إلى نظر ، ولا إلى

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١١/١، ١١١ .

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١٣/١، ١٤ .

(٣) ينظر التذييل والتكميل لأبى حيان ١٧٤/٣، ١٧٥ .

(٤) ينظر شرح الكافية للرضى ١٩١/٢، وشرح الألفية للمرادى ٧٦/٢، وشرح الألفية للأشمونى ١١٢/٢ والتصريح بمضمون التوضيح ٣٩٣/١ .

اختلاف معنى نسبى وقد رأينا –كما سبق – أن لكل من البصريين والكوفيين حجة وأدلة يثبت بها صحة مذهبه، وتمسك كل فريق برأيه حتى أن بعض المتأخرين –كما سبق – لم يرجح مذهب البصريين ولا مذهب الكوفيين ، واختار مذهباً ثالثاً وسطاً وهو أن المصدر أصل بنفسه ، والفعل أصل بنفسه، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر .

ولكن إذا أردت أن أرجح وأختار من هذه المذاهب السابقة فأختار مذهب البصريين الذى اختاره ورجحه أبو حيان وأكثر النحويين كما سبق وهو أن المصدر أصل الفعل وسائر الأسماء فى الاشتقاق خاصة وليس فى كل الوجوه قال الشاطبى : " الفعل والوصف معاً فرعان للمصدر فى الاشتقاق خاصة إذ ليس المصدر أصلاً لهما فى كل شئ ألا ترى أن الفعل أصل للمصدر فى العمل إذ لا عمل إلا بالنيابة عن الفعل، أو بما تضمن معناه، وكذلك اسم الفاعل فرع على الفعل فى العمل، فالمصدر هو الذى اشتقا منه وليس هو بمشتق من شئ".[1].

(١) ينظر شرح الألفية للشاطبى ١٦٥/٣ .

تقديم التمييز على الفعل المتصرف الذى تمييزه منقول

قال أبو حيان : " واختلف النحاة فى تقديمه على الفعل المتصرف الذى تمييزه منقول ، فذهب سيبويه[١] ، والفراء[٢]، وأكثر البصريين والكوفيين إلى منعه، وبه قال أبو على فى شرح الأبيات[٣] وأكثر متأخرى أصحابنا .

وذهب الكسائى والجرمى[٤] ، والمازنى[٥] ، والمبرد إلى جواز ذلك[٦]، وهو اختيار ابن مالك[٧]، وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك ، وقياساً على الفضلات"[٨].

توضيح موقف أبى حيان :

فى نص أبى حيان السابق اعتراض على مذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين فى منع تقديم التمييز المنقول على الفعل المتصرف.

واختيار وترجيح لمذهب الكسائى والجرمى والمازنى والمبرد فى جواز ذلك لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك وقياساً على الفضلات .

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١/٢٠٤، ٢٠٥ والإنصاف للأنبارى ٢/٨٢٨ .

(٢) ينظر معانى القرآن للفراء ١/٧٩ .

(٣) ينظر كتاب الشعر للفارسى ١/٢٦٩

(٤) ينظر شفاء العليل ٢/٥٥٩ والمساعد ٢/٦٦ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٨٩ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٧٧٦ وشرح الكافية للرضى ١/٢٢٣، والأشمونى ٢/٢٠٢ والهمع ١/٢٥٢ .

(٥) ينظر رأى المازنى فى الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١/٣٥٦ والمقتضب ٣/٣٦ والأصول ١/٢٢٣، ٢/٢٢٩ وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٥٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٨٩ والأشمونى ٢/٢٠٢ .

(٦) ينظر المقتضب للمبرد ٣/٣٦، والأصول ١/٢٢٣ وإعراب القرآن للنحاس ١/٥٣٥ والأشمونى ٢/٢٠٢ .

(٧) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٨٩ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٧٧٦ والمساعد ٢/٦٦ والتسهيل ١١٥ وشفاء العليل ٢/٥٥٩

(٨) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٤/١٦٣٤، ١٦٣٥ .

دراسة موقف أبى حيان :

التمييز الذى فيه خلاف بين النحويين فى تقديمه على الفعل المتصرف هو التمييز المنقول وقد خصه أبو حيان هنا فى نصه السابق، أما التمييز غير المنقول فقد ذكر أبو حيان الإجماع على عدم جواز تقديمه على الفعل قال أبو حيان : " وكذا إن كان

متصرفاً[١]، وكان تمييزه غير منقول نحو : كفى بزيد رجلاً ، ولا يجوز : رجلاً كفى بزيد بإجماع"[٢]

وحجة سيبويه وأكثر البصريين والكوفيين فى منع تقديم التمييز المنقول على الفعل المتصرف بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه وذلك ، لأنه هو الفاعل فى المعنى ألا ترى أنك إذا قلت : تصبب زيد عرقاً، وتفقأ الكبش شحماً ، أن المتصبب هو العرق ، والمتفقيء هو الشحم ، وكذلك لو قلت : حسن زيد غلاماً ودابة ، لم يكن له حظ فى الفعل من جهة المعنى بل الفاعل فى المعنى هو الغلام والدابة ، فلما كان هو الفاعل فى المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظاً .

قالوا : ولا يلزم فى كلامنا الحال حيث يجوز تقديمها على العامل فيها نحو : راكباً جاء زيد فإن "راكباً" فاعل فى المعنى ، ومع هذا يجوز تقديمه لأنا نقول : الفرق بينهما ظاهر وذلك لأنك إذا قلت : جاء زيد راكباً، فزيد هو الفاعل لفظاً ومعنى ، وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار راكباً بمنزلة المفعول المختص لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه، فجاز تقديمه كالمفعول نحو : عمراً ضرب زيد. بخلاف التمييز، فإنه إذا تصبب زيد عرقاً ، وتفقأ الكبش شحماً ، وحسن زيد غلاماً . لم يكن زيد هو الفاعل فى المعنى بل الفاعل هو العرق والشحم والغلام فلم يكن عرقاً، وشحماً وغلاماً بمنزلة المفعول من هذا

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٦٣٥/٤ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٦٣٥/٤ .

الوجه، لأن الفعل استوفى فاعله لفظاً لا معنى فلم يجز تقديمه كما جاز تقديم الفاعل[١].

أما حجة الكسائى والجرمى والمازنى والمبرد، ومن تبعهم فهى كثرة ما ورد من شواهد على جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف ومنه قول الشاعر[٢] :

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب

فقدم التميز "نفساً" على فاعله المتصرف وهو "تطيب".

واحتجوا أيضاً بالقياس على الفضلات التى يجوز فيها تقديمها على العامل[٣].

وقد رجح ابن جنى مذهب سيبويه والكوفيين ومن تبعهم فى منع تقديم التمييز على عامله المتصرف ورد ما احتج به الكسائى ومن تبعه فقال : " ومما يقبح تقديمه الاسم المميز وإن كان ناصبه فعلاً متصرفاً ، فلا تجيز : شحماً نفقأت ، ولا عرقاً تصببت فأما ما أنشده المازنى وتلاه فيه المبرد من قوله:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب

فتقابله برواية الزجاج : وما كان نفسي بالفراق تطيب. فرواية برواية ، والقياس من بعد حاكم، وذلك أن هذا المميز هو الفاعل فى المعنى ألا ترى أن أصل الكلام : تصبب عرقى، وتفقأ شحمى، ثم نقل الفعل فصار فى اللفظ لى فخرج الفاعل فى الأصل مميزاً، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم المميز إذ كان هو الفاعل فى المعنى على الفعل"[٤].

---

(١) ينظر الإنصاف للأنبارى ٨٣/٢. والخصائص لابن جنى ٣٦٦/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/٢ .

(٢) البيت من الطويل ، قائله : المخبل السعدى، ينظر الخصائص ٣٦٦/٢ والتبصرة ٣١٩/١ والإنصاف ٨٢٩/٢ وابن يعيش ٧٤/٢ والعينى ٢٣٥/٣ والأشمونى ٢٠١/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩/٢. والحلل فى إصلاح الخلل ص ٣٧. .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/٢ ، ٣٩. وارتشاف الضرب ١٦٣٥/٤ .

(٤) ينظر الخصائص لابن جنى ٣٦٦/٢ .

وقد رجح أبو البركات الأنباري مذهب سيبويه والكوفيين ومن تبعهم ورد حجة من أجاز ذلك فقال : "أما ما استدلوا به من قولِ الشاعر :

... وما كان نفساً بالفراق تطيب

فإن الرواية الصحيحة ، وما كان نفسي بالفراق تطيب، وذلك لا حجة فيه، ولئن سلمنا صحة ما رويتموه فنقول نصب "نفساً" بفعل مقدر كأنه قال : أعنى نفساً لا على التمييز.

ولو قدرنا ما ذكرتموه فإنما جاء فى الشعر قليلاً على طريق الشذوذ فلا يكون فيه حجة، وقولهم : كان القياس يقتضى أنه يجوز تقديم التمييز على العامل فيه إلا أنه لم يجز عندنا لدليل دل عليه وهو أن التمييز فى المعنى هو الفاعل والفاعل لا يجوز تقديمه على ما بينا، وإذا جاز لكم أن تتركوا جواز التقديم هناك لدليل جاز لنا أن نتركه ها هنا لدليل"[١].

ورجح ابن الحاجب مذهب سيبويه والكوفيين[٢] وكذلك ابن عصفور قال فى علة المنع : "والصحيح أن المانع من تقديمه كون العامل فيه لا يكون فعلاً فإذا كان فعلاً ، فإنما العامل فيه تمام الكلام، فكما جاز فى : عشرين أن تنصب، فكذلك ينتصب بعد تمام الكلام"[٣].

وقد رجح مذهب الكسائى والمازنى والمبرد ابن مالك وقال : " وبقولهم أقول قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ولصحة ورود ذلك فى الكلام الفصيح بالنقل الصحيح ...."[٤] واستدل بما سبق ذكره من قول الشاعر ثم قال : " فثبت بما بينته أن تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً جائز وإن كان سيبويه لم يجزه"[٥].

---

(١) ينظر الإنصاف للأنبارى ٨٣١/٢، ٨٣٢ .

(٢) ينظر شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٢٢٣/١ .

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/٢ ، ٢٨٥ .

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/٢ .

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٩/٢. .

ورجح هذا المذهب بجواز تقديم التمييز على عامله المتصرف أيضاً من الشراح الرضى والمرادى وابن عقيل والأشمونى[١].

تعقيب :

المذهب الذى اختاره أبو حيان وهو مذهب الكسائى والجرمى والمازنى والمبرد، وهو جواز تقديم التمييز المنقول على عامله المتصرف هو الصحيح وهو خلاف مذهب سيبويه وأكثر البصريين والكوفيين الذين منعوا تقديمه على الفعل المتصرف.

ويدل على جواز تقديمه السماع والقياس :

أما السماع : فكثرة الشواهد الواردة على تقديمه ، وهذه الكثرة من الشواهد لا يجوز تخريجها جميعاً ، ولا حملها على الضرورة ولا الشذوذ لكثرتها ودفع روايات برأي لا دليل عليه لا يلتفت اليه.

ومن الشواهد على تقديمه غير ما سبق ذكره قول الشاعر[٢] :

وواردة كأنهـــا عصب القطـا تثير عجاجاً بالسنابك أصهبا

رددت بمثل السيد نهد مقلص كميش إذا عطفاه ماء تحلبا

فقدم التمييز "ماء" على عامله المتصرف " تحلب" وقيل : لا حجة فيه لأن "عطفاه" مرفوع بمحذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف وألف "تحلبا" للتثنيه أى : سالا ماء[٣] ومن التقديم أيضا قول الشاعر[٤] :

أنفساً تطيب بنيل المنى وداعى المنوت ينادى جهارا

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضى ٢٢٣/١ وشرح الألفية للمرادى ١٨٥/٢ والمساعد ٦٦/٢ والأشمونى ٢.٢/٢ .

(٢) البيتان من الطويل، قائلهما : ربيعة بن مقروم الضبى ينظر شرح الشافية الكافية ٧٧٧/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/٢ والأشمونى ٢.٢/٢ والسنبك : طرف الحافر، والسيد : الذئب، والكميش : السريع ، والعطف : الإبط .

(٣) ينظر شرح الألفية للأشمونى ٢.٢/٢ وحاشية الصبان على الأشمونى ٢.٢/٢ .

(٤) ينظر البيت من المتقارب ، لم يعرف قائله ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/٢ والأشمونى ٢.١/٢ والتصريح ٤/١.. والمنى : جمع منية، ، والمنون : المنية وهى الموت .

فقدم التمييز "نفساً" على عامله المتصرف وهو "تطيب" ومنه أيضاً قول الشاعر[١] :

ضيعت حزمى فى إبعادى الأملا وما ارعويت ورأسى شيباً اشتعلاً

فقدم التمييز "شيباً" على عامله المتصرف وهو "اشتعل" ومنه أيضاً قول الشاعر[٢] :

ولست إذا ذرعاً أضيق بضارع ولا يائس عند التعسر من يسر

فكثره هذه الشواهد من السماع الصحيح التى لا يجوز تخريجها جميعاً ولا حملها على الضرورة ولا الشذوذ دليل على جواز ذلك سماعاً.

وأما القياس فلأن العامل فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة، وقياساً على سائر الفضلات فقد جاز تقديم الحال على عاملها المتصرف نحو : راكباً جاء زيد .

أما العلة التى احتج بها من منع تقديمه وهى أن التمييز فاعل فى المعنى فقد رد الرضى على ذلك وقال : " ليست العلة بمرضية إذ ربما يخرج الشيء عن أصله ولا يراعى ذلك الأصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوباً أن يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل مانع أن يكون للفاعل أيضاً إذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم"[٣].

وكذلك ليس شرطاً أن يكون التمييز هو الفاعل فى الأصل كما قالوا بل قد يكون منقولاً من المفعول كقوله تعالى : (وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً فَالْتَقَى المَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ)[٤].

وفى هذا دليل على ضعف علة المنع بقصورها على جميع الصور وصحة مذهب من أجاز ذلك لما سبق ذكره بالسماع والقياس وهو ما اختاره أبو حيان وأكثر النحويين.

---

(١) البيت من البسيط، لم يعرف قائله ، ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/٢، والأشمونى ٢٠١/٢ والمساعد ٦٦/٢ وشواهد ابن عقيل ١٣٨ .

(٢) البيت من الطويل ، لم يعرف قائله ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/٢ وشرح الكافية الشافية ٧٧٧/٢ والعينى ٢٣٣/٣ .

(٣) ينظر شرح الكافية للرضى ٢٢٣/١ .

(٤) من الآية ١٢ من سورة القمر .

القياس على حذف" أنْ"الناصبة للمضارع فى غير المواضع المذكورة

قال أبو حيان : "وذهب جماعة إلى أنه يجوز حذفها فى غير تلك المواضع، واختلفوا فذهب أكثرهم إلى أنه إذا حذفت وجب رفع الفعل، وهو مذهب أبى الحسن[١]، وذهب أبو العباس إلى أنه إذا حذفت "أن" بقى عملها[٢].

واختلفوا فى القياس على ما حذفت منه "أن" فقاس عليه بعضهم، وهو مذهب الكوفيين ، ومن وافقهم من البصريين،[٣] والصحيح قصر ما حذف من ذلك على السماع ، ولا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع"[٤].

توضيح موقف أبى حيان :

اعترض أبو حيان على الكوفيين ومن وافقهم من البصريين فى أنهم قاسوا حذف "أنْ" الناصبة للمضارع فى غير المواضع المذكورة ، واختار مذهب من يقول بأن حذفها فى غير المواضع المذكورة مقصوراً على السماع ، ولا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع.

دراسة موقف أبى حيان :

حذف "أنْ "الناصبة للفعل المضارع والنصب بها وهو مضمرة إما وجوباً وإما جوازاً ، وذلك فى مواضع مطردة معرفة عند جميع النحويين، والخلاف بين النحويين فى حذف "أنْ" والنصب بها فى غير المواضع المعروفة والقياس عليه وفيه مذهبان :

المذهب الأول : أن حذف "أنْ" ونصب الفعل المضارع بها فى غير المواضع المذكورة قياسي، وهو مذهب الكوفيين وتبعهم بعض البصريين ، وهو ما اعترض عليه أبو حيان .

المذهب الثانى : أن حذف "أنْ " ونصب الفعل المضارع فى غير المواضع المذكورة مقصور على السماع ولا يقاس عليه، وهو مذهب أكثر البصريين وهو الذى اختاره أبو حيان.

---

(١) ينظر رأى الأخفش فى الأشمونى ٣/٣١٥ .

(٢) ينظر المقتضب للمبرد ١/١٨٨ .

(٣) ينظر المساعد ٣/١١. .

(٤) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٤/١٦٩. .

أما الكوفيون ومن تبعهم فاحتجوا بما جاء من شواهد على حذفها ونصب الفعل المضارع فى غير المواضع المذكورة وجعلوه مقيساً ، ومنه ما رووه بالنصب فى قول العرب: " تسمع بالمعيدى خير من أن تراه"[١]بنصب "تسمع" أى : أن تسمع ، ومنه قول العرب : خذ اللص قبل يأخذك[٢] بنصب "يأخذ".

أى : قبل أن يأخذك ، ومنه قولهم : مره يحفرها[٣] بنصب " يحفرها" أى : أن يحفرها ، ومنه قولهم : لا بد من تتبعها[٤]بنصب " تتبع" أى : أن تتبعها .

وأنشدوا قول الشاعر[٥] :

ألا أيهذا الزجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مُخلدى؟

بنصب "أحضر" أى : أنْ أحضر[٦] .

وقول الآخر[٧] :

وما راعنى إلا يسير بشرطة وعهدى به قيناً يفُش بكير

بنصب "يسير" أى : أنْ يسير[٨].

أما أكثر البصريين فعندهم أن ما جاء من ذلك فى غير المواضع المذكورة فيرفع فيها الفعل المضارع وتلغى "أنْ" ولا تعمل فيه، لأنها ضعفت بالحذف على غير قياس، ويقتصر فيما جاء من ذلك على السماع ، وقد رويت الشواهد السابقة بالرفع، وأن ما جاء منها بالنصب فهو مسموع وقليل ولا يقاس عليه.

---

(١) ينظر مجمع الأمثال للميدانى ١٢٩/١ رقم ٦٥٥ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك تكملة بدر الدين ٥/٤. ومغنى اللبيب لابن هشام ٦٤/٢.وشرح الألفية لابن عقيل ٢٤/٤ .

(٣) ينظر مغنى اللبيب ٦٤/٢. وشرح الألفية لابن عقيل ٢٤/٤ .

(٤) ينظر مغنى اللبيب ٦٤/٢. وشرح الألفية لابن عقيل ٢٤/٤ .

(٥) البيت من الطويل، قائله : طرفه بن العبد ينظر ديوانه ص ٣٢ والمقتضب ٨٣/٢، وشذور الذهب ص ١٦١ ومغنى اللبيب ٦٤/٢. وشرح التسهيل لابن مالك ٥/٤. .

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٥/٤. .

(٧) البيت من الطويل، قائله : معاوية الأسدى ، ينظر العينى ٤/٤.. ومغنى اللبيب ٤٢٨/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٥/٤. وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣.٤/٦، يفش : ينفخ وكير : هو كير الحداد .

(٨) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٥/٤. .

وقد جاء عن سيبويه أنه لا يلغى "أن" ويقول بنصب الفعل المضارع بها وهى محذوفة فى غير المواضع المذكورة لكنه جعله فى الضرورة الشعرية قاله سيبويه فى قول الشاعر[١]:

فلم أر مثلها خباسة واحد ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعله

قال سيبويه : "فحملوه على " أنْ" ، لأن الشعراء قد يستعملون "أنْ" ههنا مضطرين كثيراً"[٢].

وقد خرجه البصريون على أنه أراد : بعد ما كدت أفعلها، ثم حذفت الألف ، والعرب قد تحذف فى الوقف الألف التى بعد الهاء فى المؤنث ونقلت فتحة الهاء إلى ما قبلها، وهذا قول المبرد[٣].

وقد رُجح هذا القول عما قاله سيبويه قال ابن هشام :" وما قاله المبرد أولى من قول سيبويه ، لأنه أضمر "أن" فى موضع حقها أن لا تدخل فيه تصريحاً وهو خبر "كاد" واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها"[٤].

تعقيب :

الصحيح أن حذف "أن" والنصب بها محذوفة فى غير المواضع المذكورة قليل، ونادر ويقتصر ما حذف منه ذلك على السماع –كما قال أبو حيان – وهو مذهب أكثر البصريين، فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع وما جاء من شواهد فقد رويت بالنصب والرفع فلا يقاس عليها، لأن الحذف فى مواطن معروفة واتفق عليها النحويون ، وأنها ضعفت بالحذف على غير قياس.

---

(١) البيت من الطويل، قائله : عامر بن جوين الطائى ينظر الكتاب ٣.٧/١ والإنصاف مسألة ٧٧ والعينى ٤.١/٤ والمغنى ٦٤/٢. وشرح أبيات المغنى ٣٤٧/٧ وشواهد التوضيح لابن مالك ١.١ والخباسة : الغنيمة ، نهنهت : كففت، واحد : رجل واحد

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٣.٧/١ .

(٣) ينظر المقتضب للمبرد ٨٢/٢، ٨٣ بتصرف .

(٤) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ٦٤/٢. .

وإذا رفع الفعل بعد إضمار " أن" سهل الأمر، ومع ذلك فلا ينقاس، ومنه قوله تعالى : ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾[١]،وقوله تعالى:﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ ﴾[٢] وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه، والرفع أشهر فى بيت طرفه[٣]:

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مُخلدى؟[٤]

---

(١) من الآية ٦٤ من سورة الزمر.

(٢) من الآية ٢٤ من سورة الروم .

(٣) البيت سبق تخريجه.

(٤) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ٦٤١/٢ .

"أى " حرف عطف أم حرف تفسير

قال أبو حيان : "وأما "أى" فذهب الكوفيون وتبعهم ابن السكاكى الخوارزمى[١] من أهل المشرق، وأبو جعفر بن صابر من أهل المغرب إلى أنها حرف عطف تقول : رأيت الغضنفر أى الأسد ، وضربت بالعضب أى السيف، والصحيح أنها حرف تفسير يتبع بعدها الأجلى للأخفى، وهو عطف بيان يوافق فى التعريف والتنكير ما قبله" [٢].

توضيح موقف أبى حيان :

اعترض أبو حيان على الكوفيين ومن تبعهم فى قولهم : إن "أى" حرف عطف، واختار مذهب غيرهم وقال والصحيح أنها حرف تفسير يتبع بعدها الأجلى للأخفى وهو عطف بيان يوافق فى التعريف والتنكير ما قبله.

دراسة موقف أبى حيان :

المذهب الذى اختاره أبو حيان وصححه على مذهب الكوفيين هو مذهب البصريين وهو أن "أى" حرف تفسير، وما يليها من تابع عطف بيان موافق لما قبلها فى التعريف والتنكير[٣]،و"أى" التفسيرية هذه هى "أى" بفتح الهمزة وتخفيف الياء.

قال سيبويه :" وتقول إذا أردت أن تخبر ما يعنى المتكلم: أى إنى نجد إذ ابتدأ كما تبتدئ أى : أنا نجد، وإن شئت قلت : أى إنى نجد ، كأنك قلت : أى لأنى نجد"[٤] .

فقول سيبويه : إذا أردت أن تخبر ما يعنى المتكلم معناه : إذا أردت أن تفسر قول المتكلم جئت "بأى" لتفسير ما يعنى المتكلم فهى حرف تفسير عنده وليست حرف عطف.

---

(١) ينظر التذييل والتكميل ٣٦١/٥ والمساعد ٤٤٣/٢ والجنى الدانى ص ٢٥١ والمغنى ٧٦/١، والأشمونى ٩/٣. .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٩٧٨/٤ .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ١٢٤/٣، ١٦٣ وشرح الكافية للرضى ٣٦٣/٢

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ١٢٤/٣ .

والذى يدل على ذلك أيضاً قوله :" أى" إنما تجئ بعد كلام مستغن ، ولا تكون فى موضع المبنى على المبتدأ"[١].

فهذا يؤكد أن "أى" حرف تفسير عند سيبويه ؛ لأن التفسير هو الذى يأتى بعد كلام مستغن لا فى موضع المبنى على المبتدأ .

ورجح ابن مالك أن تكون "أى" حرف تفسير فقال : والصحيح أنها حرف تفسير وما يليها من تابع عطف بيان موافق ما قبلها فى التعريف والتنكير"[٢].

واختار المالقى أنها تفسيرية وهى التى تقع فى موضعها "أن" فقال : " أى" تكون عبارة وتفسيراً ، وهى التى تقع فى موضعها "أن" المذكورة فى بابها فتقول : قم أى انطلق، وأمرتك أن تكرم زيداً أي : تعطه درهما"[٣].

وقوله : التى تقع فى موضعها "أن" المذكورة فى بابها يعنى "أن" التى تكون عبارة وتفسيراً مثل قوله تعالى : (وَانطَلَقَ المَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا)[٤] المعنى : أى امشوا[٥]. فجاءت "أن" هنا بمعنى "أى" المفسرة.

وقد اختار أنها تفسيريه أيضاً الرمانى فقال : " ولا تكن مفسرة كقولك : أشرت إليك أى افعل"[٦].

وقد ذكر أبو حيان هنا فى نصه السابق أن ما بعد "أى " التفسيرية عطف بيان، وقال هذا أيضاً أكثر النحويين ، وقد شبهه بعضهم بأن ما بعد "بل" مفرد قال الرضى : "اعلم أن بعضهم عد "أى" المفسرة من حروف العطف ، وعند الأكثرين أن ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما قال بعضهم : إن "بل" التى بعدها مفرد نحو :

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١٦٣/٣ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٧/٣ .

(٣) ينظر رصف المبانى ص ١٣٥ .

(٤) من الآية ٦ من سورة ص .

(٥) ينظر رصف المبانى للمالقى ص ١١٦ .

(٦) ينظر معانى الحروف للرمانى ص ٨. .

جاءنى زيد بل عمرو، أو ما جاءنى زيد بل عمرو، وليست منها ، لأن ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح ، وأما معها ففصيح مطرد فى كلامهم لأنها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط"(١).

واختار المرادى أن تكون تفسيرية وجعل المرادى "أى" المفسرة أعم من "أن" وعلل ذلك فقال : " وهى أعم من "أن"المفسرة ، لأن "أى" تدخل على الجملة والمفرد، وتقع بعد القول وغيره"(٢).

واختار أكثر النحويين أيضاً مذهب البصريين فقد اختاره غير ما سبق ابن الناظم، وابن عقيل، ابن هشام ، وغيرهم(٣).

وقد اختار الدمامينى مذهب الكوفيين ومن تبعهم أنها حرف عطف وأجاب عما ردوا به هذا المذهب فقال : " وزاد بعضهم عن ثعلب والمبرد " أى" ومعنى كلامه أنهما ذكراها فى أحرف النسق قد استفدنا من ذلك أن المبرد وهو إمام كبير من أئمة البصريين قائل بأنها حرف عطف وقد ردوا هذا القول بأمرين :

أحدهما : أن العاطف لا يحذف ، وهذه يصح حذفها، ألا ترى أنك تقول : عندى عسجد أى : ذهب ثم تحذف فتقول : عندى عسجد ذهب .

والثانى : أن المتعاطفين لا بد أن يتغايرا، وهما مع "أى" ليس كذلك. وكلاهما مردود أما الأول فلا نسلم أن العاطف لا يحذف بل يحذف إذا أمكن اسقلال الكلام بدونه بأن ينتقل إعراب المعطوف إلى وجه آخر صحيح كما فى الأخبار المتعاطفة ، وكما فى الصفات المتعاطفة ، وكما فى ألفاظ عطف بعضها على بعض، والثانى عين الأول وليس بمشتق ، فإنه يصير توكيداً نحو : (قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ)(٤) .

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضى ٣٦٣/٢ .

(٢) ينظر الجنى الدانى للمرادى ص ٢٣٣ .

(٣) ينظر تكملة شرح التسهيل لابن الناظم ٥٢/٤ والمساعد ٤٤٣/٢ والمغنى ٧٦/١، والتصريح ١٣٤/٢ .

(٤) من الآية ٨٦ من سورة يوسف .

وأما الثانى وهو قولهم : لا بد أن يتغاير المتعاطفان فهذا ليس أمراً مستمراً بل المعطوف تارة يجب كونه غير الأول كجاءنى زيد أو عمرو، وتارة يجب أن يكون عين الأول صدقاً وإن اختلفا مفهوماً وذلك فى عطف الخبر وعطف النعت، والأول تارة يجب كونه جزء الأول، وذلك فى مسألة "حتى" وتارة لا يجب ذلك و"أى" حرف تفسير فيجب كون المعطوف بها عين الأول"[١].

تعقيب :

الصحيح هو مذهب البصريين الذى اختاره أبو حيان وأكثر النحويين وهو أن "أى" حرف تفسير، وما يليها من تابع عطف بيان موافق ما قبلها فى التعريف والتنكير ولست حرف عطف كما قال

الكوفيون ومن تبعهم ، ومن الشواهد على ورودها حرف تفسير للجمل قول الشاعر[٢] :

وترمينى بالطرف أى : أنت مذنب وتقلينى لكن إياكِ لا أقلى

وجعلها حرف عطف كما قال الكوفيون يستلزم مخالفة النظائر من وجهين :

أحدهما : أن حق المعطوف بحرف العطف أن يكون مبايناً للمعطوف عليه نحو : مررت بزيد وعمرو فزيد غير عمرو، و"أى" بخلاف ذلك لأنها تفسير ما سبق نحو : عندى عسجد أى : ذهب .

الثانى : أن حق حرف العطف والمعطوف به غير صفة ألا يطرد حذفه و"أى" بخلاف ذلك فيجوز حذفها ، وإذا ثبت أنها ليست بحرف عطف فهى إذن حرف تفسير لما سبقها من كلام ، فهذا هو

أصلها الذى وضعت له وما بعدها من تابع عطف بيان موافق ما قبلها فى التعريف والتنكير أو بدل[٣].

فثبت بهذا صحة مذهب البصريين الذى اختاره أبو حيان وأكثر النحويين وهو الذى أختاره.

---

(١) ينظر تعليق الفرائد للدمامينى ٢/٤١٣، ٤١٤ .

(٢) البيت من الطويل ، لم يعرف قائله، ينظر المفصل ١٤٧ والخزانة ٤/٤٩. وابن يعيش .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٤٧ ومغنى اللبيب ١/٧٦ .

الجمع المماثل لمفاعل ومفاعيل

قال أبو حيان : " وقالوا فى الشعر : صياريف، وسواعيد خلافاً للكوفيين[١] فى جمع رباعى ، فإنهم يجيزون الإشباع فيما قبل الآخر فى الكلام"[٢].

توضيح موقف أبى حيان :

خالف أبو حيان الكوفيين فى أنهم أجازوا الإشباع فيما قبل الآخر من الجمع المماثل لمفاعل ومفاعيل فى سعة الكلام وهو يخص ذلك بالضرورة.

دراسة موقف أبى حيان :

مذهب البصريين أنه لا يجوز حذف الياء من مماثل (مفاعيل) ، ولا زيادتها فى مماثل (مفاعل) فلا يجوز الإشباع وزيادة الياء قبل الآخر إلا فى ضرورة[٣] مثل قول الشاعر[٤]:

تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة نفى الدراهم تنقاد الصياريف

هذا المذهب هو الذى اختاره أبو حيان .

ومذهب الكوفيين أنه يجوز الإشباع فى مماثل (مفاعل) وزيادة ياء قبل الآخر فى سعة الكلام اختياراً ، وهذا ما خالفه أبو حيان.

واستدل الكوفيون على مذهبهم بما جاء من قولهم : معاذير جمع معذرة، وفى دراهم : دراهيم، وفى جعافر : جعافير.

أما الحذف فقد ورد فى مماثل مفاعيل فى قوله تعالى : (وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الغَيْبِ)[٥] والأصل : مفاتيح ، لأنه جمع مفتاح ، وفى عصافير: عصافر[٦].

---

(١) ينظر الهمع ١٨٢/٢ والأشمونى ١٥١/٤ والدرر ٢٢٨/٢ والارتشاف ٤٦٥/١ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢٣٩١/٥ .

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ٤٦٥/١ والهمع ١٨٢/٢ والأشمونى ١٥١/٤

(٤) البيت من البسيط ، قائله : الفرزدق ينظر الكتاب ٢٨/١ وديوان الفرزدق ٥٧. والخزانة ٢٥٥/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٧/٢

(٥) من الآية ٥٩ من سورة الأنعام .

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ٤٥٦/١ والأشمونى ١٥١/٤ .

ومن زيادة الياء فى مثل (مفاعل) ما نص عليه سيبويه أن من العرب من يقول : دوانيق، وخواتيم، وطوابيق، وهى فواعيل ، وحكى أيضاً خاتام وسمع فى الشعر حذف الياء من (مفاعيل) ومنه قول الشاعر[١] :

ألا إن جيرانى العشية رائح دعتهم دواع للهوى ومنادح

والأصل : مناديح، لأنه جمع مندوحة، وهى الأرض الواسعة[٢].

ونقل أبو بكر بن الأنبارى فى جمع (محمد) محامد، ومحاميد[٣].

وقد اختار أبو عمر الجرمى مذهب الكوفيين فى إثباء الياء فى نحو : طابق وطوابيق، وخاتم ، وخواتيم، وكل ما يجمع على فعالل : فعاليل وجعله قياساً مطرداً [٤].

وتبعهم أيضاً ابن مالك واستثنى ما كان على (فواعل) فلا تلحقه الياء، لا يقال فى : ضوارب : ضواريب إلا ما شذ[٥].

والظاهر أنه يريد الصفة لأنه مثل بضواريب وسوابيغ كما فى قول الشاعر [٦]:

عليها أسود ضاربات لبوسهم سوابيغ بيض لا تُخرمُها النبلُ

وقد جاء عن العرب – كما سبق – زيادة الياء فى (فواعل) كما حكى سيبويه من قولهم : دوانيق وخواتيم وطوابيق ولكنه من الأسماء قال سيبويه : " وتكون

---

(١) البيت من الطويل وهو منسوب لحيان بن جبلة المحاربى فى الأشباه والنظائر ٢٣/٣ وينظر النوادر لأبى زيد ٤٤٤ وارتشاف الضرب ١١١٣/٣ وتذكرة النحاة ١٥٥ والدرر ٢٢٨/٢ والهمع ١٨٢/٢ ومعجم شواهد النحو ٥١ ولسان العرب (ندح) .

(٢) ينظر لسان العرب (ندح) والهمع ١٨٢/٢ والدرر ٢٢٨/٢وارتشاف الضرب ٤٦٦/١

(٣) ينظر الزاهر فى معانى كلمات الناس لأبى بكر بن القاسم الأنبارى ٣٦/١ .

(٤) ينظر التسهيل ٢٧٩ والمساعد ٤٧/٣. والهمع ١٨٢/٢ .

(٥) ينظر التسهيل ص ٢٧٩ وشفاء العليل ١٠٤٩/٣ .

(٦) البيت من الطويل ، قائل : زهير بن أبى سلمي ينظر ديوانه ص ٨٤ والدرر ٢٢٨/٢ وشفاء العليل ١٠٤٩/٣ والهمع ١٨٢/٢ والأشمونى ١٥٢/٤ ، عليها أى : على الأسود جمع أسد ، ضاربات جمع ضاربة ، سوابيغ : أى : كوامل.

الأسماء على فواعيل نحو : خواتيم، وسوابيط ، وقوارير، ولا نعلمه جاء فى الصفة كما لا يجئ واحده فى الصفة"[١].

وقد جعل سيبويه ما جاء من فواعيل من هذه الأسماء إنما هو تكسير (فاعال) غير المستعمل فى كلامهم قال سيبويه : " والذين قالوا : دوانيق، وخواتيم، وطوابيق إنما جعلوه تكسير فاعال، وإن لم يكن من كلامهم كما قالوا : ملامح والمستعمل فى الكلام لمحة ولا يقولون : ملحمة غير أنهم قد قالوا : خاتام، حدثنا بذلك أبو الخطاب "[٢].

تعقيب :

الظاهر أن مذهب الكوفيين هو الراجح وهو جواز زيادة الياء فى مثل "مفاعل" أو حذفها فى مثل : مفاعيل فى سعة الكلام وليس فى الضرورة كما قال البصريون لورود السماع الكثير به وفى فصيح الكلام فمن الإشباع وزيادة الياء على مماثل (مفاعل) قوله تعالى : (وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ) [٣]، والأصل : معاذره، لأنه جمع معذرة[٤].

ومن الحذف من مماثل (مفاعيل) فى القرآن الكريم أيضاً قوله تعالى : (وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الغَيْبِ) [٥]، والأصل : مفاتيح لأنه جمع مفتاح[٦].

وما ورد عن العرب –كما سبق –كل هذا يؤيد مذهب الكوفيين ويرجح الأخذ برأيهم فهو أولى على الرغم من مخالفة البصريين الذين يخصونه بالضرورة ويؤولون الأمثلة المسموعة ويتكلفون فى التأويل ما لا يحسن قبوله[١].

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٤/٢٥١ .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/٤٢٥ .

(٣) من الآية ١٥ من سورة القيامة .

(٤) ينظر حاشية الصبان على الأشمونى ٤/١٥٢ وارتشاف الضرب ١/٤٥٦ .

(٥) من الآية ٥٩ من سورة الأنعام .

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ١/٤٥٦ .

وقد رأينا بعض أئمة النحاة يرجحون مذهب الكوفيين مثل الجرمى وابن مالك وغيرهما ، وما استثناه ابن مالك من صيغة (فواعل) فلا يقال عنده (فواعيل) لا داعى لهذا الاستثناء لأنه قد ورد منه فى الأسماء كما ذكر سيبويه وقد يكون غير وارد فى الصفات وقد رجح رأى الكوفيين أيضاً علماء لغويين فقد جعله الفيومى حكماً عاماً فقال : " وقيل : كل جمع على فواعل ومفاعل يجوز أن يمد بالياء فيقال : فواعيل، ومفاعيل".[٢]. فهذا كله يرجح مذهب الكوفيين . والله اعلم.

---

(١) ينظر النحو الوافى لعباس حسن ٤/٦٧٢ .

(٢) ينظر المصباح المنير للفيومى (دانق) .

زيادة "من" في النكرة والمعرفة في كلام موجب

قال أبو حيان : " و"من" فى المعرفة والنكرة في موجب، خلافاً للكوفيين[١]، إذ أجازوا زيادتها في الكلام الموجب مع النكرة "[٢]

توضيح موقف أبي حيان :

خالف أبو حيان مذهب الكوفيين فى زيادة "من" فإنهم قالوا بزيادتها فى الكلام الموجب مع النكرة فقط، واختار أن تزاد فى الكلام الموجب مع النكرة والمعرفة.

دراسة موقف أبى حيان :

المذهب الأول : وهو مذهب سيبويه والجمهور ، وهو أنها لا تزاد إلا بشرطين :

الأول : أن يكون مجرورها نكرة .

والثانى : أن يتقدمها نفى أو نهى أو استفهام[٣].

المذهب الثانى : وهو مذهب الكوفيين وهو أنه لا يشترط فى زيادتها تقدم نفى أو نهى أو استفهام بل تزاد مع النكرة فى الإيجاب ، وجعلوا من زيادتها قولهم : قد كان من مطر[٤].

المذهب الثالث : وهو مذهب الأخفش، وقيل : ومعه الكسائى وهشام، وهو عدم اشتراط الشرطين فى زيادتها ، فهى تزاد فى الإيجاب وغير الإيجاب ، وفى النكرة والمعرفة[٥].

---

(١) ينظر شرح الألفية للمرادى ٢٠٢/٢ ، ٢٠٣ وشرح الكافية للرضى ٣٢٢/٢ والمغنى ٣٢٢/٢ والأشمونى ٢١٢/٢ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢٣٩٤/٥ .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ٣١٦/٢ ، ٢٢٥/٤ والتذييل والتكميل ١٠٢٤/٤ وشرح الكافية للرضى ٣٢٢/٢ والمغنى ٣٢٤/١ .

(٤) ينظر شرح الألفية للمرادى ٢٠٢/٢، ٢٠٣ وشرح الكافية للرضى ٣٢٢/٢ والمغنى ٣٢٢/٢ والأشمونى ٢١٢/٢ .

(٥) ينظر معانى القرآن للأخفش ١٠٢/١ ، ٢٢٥/٢ ، ٤٨٨/٢ والبغداديات ٢٤٢ والمقتصد ٨٢٤/٢ ورصف المبانى ١٤٩ وكتاب الشعر للفارسى ٢٢٥ والإيضاح فى شرح المفصل ١٤٣/٢ والأمالى الشجرية ٣/١.. وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٨/٣ والتمام لابن جنى ١٤٩ وشرح الكافية الشافية ٧٩٨/٢ والخزانة ٢٠١/١ والجنى الدانى ٣١٨ والأزهية للهروى ٢٣٦، ٢٣٧ ، والأشمونى ٢١٢/٢ .

ويبدو أن نص أبى حيان هنا أنه اختار مذهباً رابعاً غير المذاهب الثلاثة السابقة فهو اختار أن تزاد "من" فى المعرفة والنكرة فى الموجب فقط وليس فى المنفى يظهر هذا من قوله : " ومن" فى المعرفة والنكرة فى موجب"[١] ، وهذا ليس مذهب سيبويه والجمهور ، لأنهم يشترطون أن يكون مجرورها نكرة ، وأن يتقدمها نفى أو شبهه وهذا أيضاً ليس مذهب الكوفيين، لأنهم يشترطون زيادتها فى الكلام الوجب مع النكرة فقط، وهذا ما خالفه أبو حيان فى نصه السابق ، وهذا أيضاً ليس مذهب الأخفش لأنه أجاز زيادتها مطلقاً فى الإيجاب وفى النفى ومع النكرة ومع المعرفة، وهذا ما خالفه أبو حيان أيضاً إذ قال بعد نصه السابق : " وللأخفش إذ أجاز زيادتها فيه معها ومع المعرفة"[٢].

فهذا يدل على أن المذهب الذى اختاره وقال به غير هذه المذاهب الثلاثة ، وهذا يخالف ما اختاره فى شرح التسهيل ، فقد اختار هناك مذهب سيبويه، والجمهور ورد مذهب الكوفيين والأخفش فقال بعد أن ذكر حجة الكوفيين والأخفش :" وما احتج به لهم لا حجة فيه، وأما "(وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ)[٣] ، فالفاعل مضمر أى : ولقد جاءك هذا النبأ ، (مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ) فى موضع الحال أى : كائناً من نبأ المرسلين، لأن قبله (ولقد كُذبت رُسلٌ من قبلك فصبروا على ما كُذبوا وأوذوا حَتى أتاهم نَصرنا)[٤] ، فأخبره تعالى هذا النبأ الذي جاءك من نبأ المرسلين فتأسى بما جرى لهم وأما قوله تعالى : (مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ)[٥] فمن للتبعيض ، وأما (يُكفر عنكم مِن سيئاتكم)[٦] ، و(يَغفر لكم مِن ذُنُوبكم)[٧]

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٥/٢٣٩٤ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٥/٢٣٩٤ .

(٣) من الآية ٣٤ من سورة الأنعام .

(٤) من الآية ٣٤ من سورة الأنعام .

(٥) من الآية ٣١ من سورة الكهف .

(٦) من الآية (٢٧١) من سورة البقرة .

(٧) من الآية ٣١ من سورة الأحقاف .

فالذى يكفر بعض السيئات والذى يغفر بعض الذنوب ، لأن ما كان فيه تبعه لآدمى لا يكفر، ولأن المغفور بالإيمان ما اكتسبوه من الكفر لا ما يكتسبونه من الإسلام، وذلك بعض الذنوب، "فمن" فيها للتبعيض .

وقد قال بعض أصحابنا فى قولهم : " قد كان من مطر . إن تقديره : قد كان كائن من مطر.

فحذف الموصوف، وقامت "من" مقامه إذ هى فى موضع الصفة، وذلك يحسن فى الكلام، وإن كانت الصفة غير مختصه"[١]. وقد رد هذا التخريج وبين فساده .

فرده مذهب الكوفيين ومذهب الأخفش ، واختياره مذهب سيبويه والجمهور يخالف ما اختاره هنا من أنها تزاد فى النكرة والمعرفة وفى كلام موجب فليتأمل.

وقد اختار ابن جنى مذهب الأخفش، وحمل عليه قراءة عبد الرحمن بن هرمز الأعرج قوله تعالى : (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم)[٢] قرأها(لَمَا آتَيْناكُم)[٣] بفتح اللام وتشديد الميم، "أتيناكم" بألف قبل الكاف.

قال ابن جنى " وأقرب ما فيه أن يكون أراد : وإذ أخذ الله ميثاق النبيين بمن ما آتيناكم، وهو يريد القراءة العامة : " لما آتيناكم" فزاد " من" على مذهب أبى الحسن فى الواجب فصارت : لممَا ، فلما التقت ثلاث ميمات فثقلت حذفت الأولى منهن فبقى "لمَا" مشدداً كما يرى ، ولو فكت لصارت لنما، غير أن النون أدغمت فى الميم كما يجب فى ذلك فصارت "لمَا" هذا أوجه ما فيها إن صحت الرواية بها".[٤].

---

(١) ينظر التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبى حيان ١.٢٧/٤ : ١.٢٩ .

(٢) من الآية ٨١ من سورة آل عمران .

(٣) ينظر الإتحاف ص ١٧٧ والإقناع ٦٢١/٢ ومعجم القراءات ٤٨/٢، ٤٩ والبحر المحيط ٥١٣/٢ .

(٤) ينظر المحتسب لابن جنى ١٦٤/١ .

وقد اختار الزمخشرى مذهب سيبويه والجمهور بأنها لا تزاد إلا بالشرطين المذكورين سابقاً.[١].

واختار ابن الحاجب مذهب سيبويه والجمهور واختاره الرضى أيضاً وخرج شواهد الأخفش على أن "من" تبعيضية وخرج نقل الكوفيين عن بعض العرب : قد كان من مطر على الحكاية فقال : " وأجيب بأنه على سبيل الحكاية ، كأنه سئل : هل كان من مطر ؟ فأجيب : قد كان من مطر . فزيدت فى الواجب لأجل الحكاية المزيدة فى غير الموجب"[٢].

وقد اختار ابن مالك مذهب الأخفش وهو زيادة "من" فى الإيجاب والنفى وجرها النكرة والمعرفة وقال : :" وبقوله أقول لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً ، فمن النثر قوله تعالى (مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ)[٣] ... ومن النظم المتضمن زيادة "من" فى الإيجاب قول عمر بن أبى ربيعة [٤]:

وينمى لها حبُها عندنا فما قال من كاشح لم يضر

أراد : فما قال كاشح لم يضر ... "[٥].

تعقيب :

المذهب الصحيح الذى أختاره هو مذهب الأخفش ، وهو زيادة "من" مطلقاً بلا شروط فتزاد فى الإيجاب والنفى، وفى المعرفة والنكرة، والذى يدل على صحته كثرة الشواهد على ذلك نثراً ونظماً ، وتخريجها مع كثرتها تكلف لا حاجة إليه، ولا يختل المعنى بالقول بزيادتها فى الإيجاب كما قيل بزيادتها فى النفى، وأيضاً جرها

---

(١) ينظر المفصل للزمخشرى ص ٢٨٣ .

(٢) ينظر شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٣٢٢، ٣٢٣ .

(٣) من الآية ٣٤ من سورة الأنعام .

(٤) والبيت من المتقارب ينظر ديوانه ص ٢٩٩ والتذييل والتكميل ٢٤/٤ ومغنى اللبيب ٣٢٥/١ وشرح أبيات المغنى ٣٢٩/٥ .

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣٨/٣ ، ١٣٩ باختصار .

المعرفة كما قيل بجرها النكرة، ولو كان ما استشهد به على ذلك شاهداً واحداً أو اثنان لهان الأمر، وأمكن قبول تخريجه، ولكن كثرة ذلك توجب الاعتراف به، كما أن ما أمكن تخريجه من هذه الشواهد هو جزء يسير منها وليس كلها ، وإذا أمكن الاعتراف ببعضها شاهداً على ذلك كفى به شاهداً على ذلك، وقد جاءت الشواهد فى النثر، والنظم، وما جاء منها فى النثر شواهد من القرآن الكريم ، ومنها أحاديث نبوية شريفة، ومنها ما جاء فى الحديث الصحيح قول عائشة – رضى الله عنها – : " إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى جالساً فيقرأ وهو جالس فإذا بقى من قراءته نحواً من كذا"(١)، أخرجه البخاري وضبطه بنصب "نحواً" على زيادة "من" وجعل "قراءته" فاعلاً ناصباً "نحواً" والأصل : فإذا بقى قراءته نحواً من كذا.

ومنه أيضاً حديث قول النبى صلى الله عليه وسلم : " إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون".(٢).

أراد : إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون(٣).

ومن النظم على زيادتها فى الإيجاب والنفى وفى المعرفة والنكرة ما سبق أن استشهد به ابن مالك وهذا مع كثرته لا يمكن تخريجه كله فوجب الاعتراف بصحة مذهب الأخفش وقد اختاره كثير من النحويين . والله أعلم.

---

(١) ينظر صحيح البخارى باب تقصير الصلاة ٢. باب إذا صلى قاعداً ، وصحيح مسلم ٣٨٣/١٣ .

(٢) ينظر صحيح البخارى ٢١٥/٧ والجامع الصغير ٢٣٢/١ .

(٣) خرجها على زيادة "من" الكسائى ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣٩/٣ ومغنى اللبيب ٣٢٥/١ .

إلحاق ميم مشددة فى آخر لفظ الجلالة

قال أبو حيان : " ويأتى فى "يا اللهم" نحو قوله[١] :

وما عليك أن تقولي كلما

سبحت أو هللتِ يا اللهما ما

اردُد علينا شيخنا مُسلما

وكذا [٢]:

أقول يا اللهم يا اللهما

خلافاً للكوفيين[٣]، فإنهم يجيزون ذلك فى السعة" [٤].

توضيح موقف أبى حيان :

خالف أبو حيان الكوفيين فى إلحاق ميم مشددة فى آخر لفظ الجلالة مع وجود حرف النداء فى السعة، وجعل الجمع بينهما لا يكون إلا فى الضرورة.

دراسة موقف أبى حيان :

الأكثر فى نداء الله تعالى أن يقال : اللهم بإلحاق ميم مشددة فى آخر لفظ الجلالة ، وهذا مما اختص به لفظ الجلالة عن غيره فى النداء ، واختلف النحويون

---

(١) الأبيات من الرجز ولم يعرف قائلها، ينظر معانى القرآن للفراء ٢.٣ والإنصاف ٣٤٢/١ والحلل لابن السيد ٢٢٢ وشرح كتاب سيبويه للسيرافى ٨٧/٢ وجمل الفراهيدى ١١١ وكشف المشكل ٥٢٣/١ ،٥٢٤ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٩٧ والخزانة ٢٩٦/٢ والدرر ٢٢/٢. وشرح أبيات الجمل لابن سيده ص ١٧٧ .

(٢) البيتان من الرجز ، منسوبان لأبى خراش الهذلى ، ينظر الإنصاف ٣٤١/١ والمقتضب ٢٤٢/٤ والتبصرة والتذكرة للصيمرى ٣٥٦/١ وشرح كتاب سيبويه للسيرافى ١٧٦/٢ وسر الصناعة ٤١٩/١، ٤٣. والبغداديات ١٥٩ والخزانة ٢٩٥/٢ والدرر ٥٥١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٣/١، ٢٦٤ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٣.٧/٣ والنوادر ٢٥٨ وضرورة الشعر للسيرافى ١٢٨ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٩٨ والمطالع السعيدة ٢٨٨ واللمع ١٩٧ وجواهر الأدب ١.٥ وابن يعيش ١٦/٢ .

(٣) ينظر أسرار العربية للأنبارى ص ٢٣٢ .

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٢٣٩٩/٥ ، ٢٤.. .

فى نوع هذه الميم هل هى عوض عن "يا" النداء ولا يجمع بين ياء النداء والميم إلا فى الضرورة ، أم ليس عوضاً ويجوز الجمع بينهما فى السعة؟

النحويون فى ذلك على مذهبين :

المذهب الأول : مذهب البصريين وأكثر النحويين أن الميم عوض عن "يا" النداء ولا يجوز الجمع بينهما إلا فى الضرورة حتى لا يجمع بين العوض والمعوض عنه، واختار هذا المذهب أبو حيان واستدل على الضرورة فى ذلك بقول الراجز السابق .

إنى إذا ما حدث ألما أقول يا اللهم يا اللهم

قال سيبويه : " وقال الخليل – رحمه الله – : اللهم نداء والميم ها هنا بدل من "يا" فهى ها هنا فيما زعم الخليل – رحمه الله آخر الكلمة بمنزلة "يا" فى أولها، إلا أن الميم ها هنا فى الكلمة كما أن نون "المسلمين " فى آخر الكلمة بنيت عليها، فالميم فى هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم ، والهاء مرتفعة ، لأنه وقع عليها الإعراب"[1].

المذهب الثانى : وهو مذهب الكوفيين قالوا : إن الميم هنا ليست عوضاً ، ويجوز الجمع بين الميم و"يا" فى السعة ، وأن الأصل أن يقال : يا اللهم إلا أنه حذفت "يا" لكثرة الاستعمال ، واستدلوا بقول الشاعر السابق .

أقول يا اللهم ..الخ البيت

حيث جمع بين "يا" والميم . وهذا المذهب هو الذى خالفه أبو حيان.

وقد اختار مذهب البصريين أكثر النحويين ، فقد اختاره ابن مالك وجعل الجمع بين "يا" والميم شاذ ولا يجوز إلا فى الضرورة فقال : " والأكثر اللهم وشذ فى الاضطرار يا اللهم"[2].

واختاره الرضى أيضاً فقال : " والميمان فى "اللهم" عوض من "يا" أخرتا تبركاً بالابتداء باسمه تعالى "[3].

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١٩٦/٢ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣ .

(٣) ينظر شرح الكافية للرضى ١٤٦/١ .

تعقيب :

الصحيح فى إلحاق ميم مشددة فى آخر لفظ الجلالة هو مذهب البصريين وهو الذى اختاره أبو حيان فإن هذا مما اختص به لفظ الجلالة عن غيره فى النداء والجمع بين الميم المشددة فى آخره و"يا" فى أوله خاص بالضرورة ولا يجوز فى سعة الكلام كما قال الكوفيون لأن النحويين اتفقوا على أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه فالميم المشددة عوض من "يا" أخرت تبركا بالابتداء باسم الله تعالى ، وقد استعمل بدون "يا" النداء فى أوله لكثرة استعماله .

حذف حرف النداء من النكرة المقصودة

قال أبو حيان : " وحرف النداء [١]، من النكرة المقصودة[٢] :

كُليه وجُريه ضباع وأبشرى بلحم امرئ لم يشهد اليوم ناصرُه

خلافاً للكوفيين [٣]، وجاء منه شيئ فى الكلام يحفظ كقولهم : افتد مخنوق[٤]، وأصبح ليل[٥]، وأطرق كرا[٦]، "وثوبى حجر"[٧][٨].

توضيح موقف أبى حيان :

خالف أبو حيان الكوفيين الذين أجازوا حذف حرف النداء من النكرة المقصودة فى سعة الكلام ، واختار أن هذا الحذف لا يكون إلا فى الضرورة كالبيت الذى ذكره وأن ما جاء منه فى غير الضرورة فيحفظ .

---

(١) أى : حذف حرف النداء .

(٢) البيت من الطويل ، قائله : النابغة الجعدى وقد روى صدره :

فقلت لها عيشى جعار وجررى ..

ينظر ملحقات ديوانه ص ٥٩. والكتاب ٢٧٣/٣ والمقتضب ٣٧٥/٣ والكامل للمبرد ٥/٣ والفرق لقطرب ١١٨ والنكت للأعلم ٨٥٢/٢ وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٧٤ والأمالى الشجرية ١٣/٢ والمخصص ٦٤/١٧ واللسان (جرر) ، (جعر) وعيشى : أفسدى ، والعيث : أشد الفساد ، وجعار : معدول عن الجاعرة وسميت الضبع بذلك لكثرة جعرها ، جررى : أكثرى من الجر، وهو يريد بذلك : الضبع.

(٣) أى : أجازوا ذلك فى السعة .

(٤) ينظر مجمع الأمثال للميدانى ٧٨/٢ رقم ٢٧٦٥ وهو مثل يضرب فى تخليص النفس من الشدة .

(٥) ينظر مجمع الأمثال ٤٠٣/١ وهو مثل قالته : أم جندب زوجة امرئ القيس أى : أدخل فى الصباح وصر صبحاً .

(٦) ينظر مجمع الأمثال ٤٣١/١ ، ٤٣٢ وهو : رقية يصيدون بها الكروان يقولون : أطرق كرا إن النعام فى القرى أى : إن النعام الذى هو أكبر منك قد اصطيد وحمل إلى القرى

(٧) هذا جزء من حديث شريف وهو قوله صلى الله عليه وسلم ترحماً على موسى عليه السلام : " ثوبى حجر ثوبى حجر"ينظر صحيح البخارى ٧٨/١ ط الشعب وصحيح مسلم ٦٤٣/٨ .

(٨) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢٤٢١/٥ .

دراسة موقف أبى حيان :

المذهب الذى اختاره أبو حيان هو مذهب البصريين فعندهم لا يجوز حذف حرف النداء من النكرة المقصودة إلا فى الضرورة الشعرية ، وما جاء فى غيره فهو قليل وضعيف صرح بهذا سيبويه فقال : " وقد يجوز حذف "يا" من النكرة فى الشعر وقال العجاج [١]:

جارى لا تستنكرى عذيرى

يريد : يا جارية ، وقال فى مثل : " افتد مخنوق" ، و"أصبح ليل" و "أطرق كرا" وليس هذا بكثير ولا بقوى"[٢].

وسيبويه يقصد هنا ما كان نكرة قبل النداء، لا يتعرف إلا بحرف النداء، ويطرد حذفه فى المعارف ، أما فى النكرات فلا يجوز إلا فى الشعر كما مثل .

وقد قاس المبرد الأمثال على الشعر فى جواز حذف حرف النداء فيها فقال : " والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز فى الشعر لكثرة الاستعمال لها ..." [٣].

وقد نقل السيرافى وابن ولاد عن المبرد فى نقده لسيبويه استشهاد سيبويه بهذا البيت السابق وهذه الأمثال قال المبرد : " قد أخطأ فى هذا كله خطأ فاحشاً يعنى أن هذه الأشياء معارف بالنداء وقد جعلها سيبويه نكرات، وقد رد عليه السيرافى فقال : " ادعاء أبى العباس هذا على سيبويه هو الخطأ ، والعجب منه كيف ذهب ذلك عليه أترى سيبويه يعتقد أن "مخنوق" ، و"ليل" نكرتان، وهو يضمهما بغير تنوين؟ وإنما يعنى ما كان نكره قبل النداء فورد النداء فصار معرفة من أجله وبه، ومثل هذا كثير فى الكلام[٤].

---

(١) والبيت من الرجز ينظر ديوان العجاج ص ٢٦ وابن الشجرى ٨٨/٢ وابن يعيش ١٦/٢، ٢. والخزانة ٢٨٣/١ والعينى ٢٧٧/٤ والأشمونى ١٧٢/٣ والتصريح ١٨٥/٢ واللسان (شقر) و(عذر) .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٣/٢.، ٢٣١ .

(٣) ينظر المقتضب للمبرد ٢٥٨/٤ ، ٢٥٩، ٢٦١ .

(٤) ينظر الانتصار لابن ولاد ص ١٦٠، ١٦٣ ورد الأعلم على المبرد فى حاشية الأعلم على سيبويه ٣٢٦/١ ورد السيرافى على المبرد فى الكتاب لسيبويه ٢٣/٢. حاشية ٤ وينظر حاشية الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة على المقتضب للمبرد ٢٦/٤. .

وهذه الأمثال السابقة التى استشهد بها الكوفيون وهى : " افتد مخنوق"، و"أصبح ليل" و"أطرق كرا" قيل:فيها ثلاثة أوجه من الشذوذ:

ففى "أطرق كرا" وجه الشذوذ الأول : أن الأصل فيه : أطرق يا كروان، فرخم وحقه ألا يرخم، لأنه اسم جنس عاد من هاء التأنيث.

والوجه الثانى : أنه قدر فيه ما بقى مستقلاً فأبدلت الواو ألفاً .

والوجه الثالث : حذف منه حرف النداء،وحقه ألا يحذف،لأنه اسم جنس مفرد[١] .

وكذلك "افتد مخنوق" الأصل : يا مخنوق ، فهو نكرة قبل النداء ، ولا يتعرف إلا بحرف النداء ، وحذف منه حرف النداء، وليس فيه هاء التأنيث.

وكذلك "أصبح ليل " الأصل : أصبح يا ليل فهو نكرة قبل النداء، ولا يتعرف ألا بحرف النداء ، وحذف منه حرف النداء، وليس فيه هاء التأنيث[٢] .

وقد ذكر بعض النحويين أن هذا الترخيم شاذ فى القياس والاستعمال قال ابن يعيش فى قولهم : " يا صاح ، وأطرق كرا" : " وفى الجملة ترخيم هذين الاسمين شاذ قياساً واستعمالاً ، فالقياس لما ذكرناه من أن الترخيم بابه الأعلام، وأما الاستعمال فظاهر لقلة المستعملين له ففى قولهم : يا صاح شذوذ واحد، وهو ترخيم النكرة وليس فيها تاء التأنيث ، وفى قولهم : أطرق كرا شذوذ من جهتين :

أحدهما : حذف حرف النداء منه وهو مما يجوز أن يكون وصفاً "لأى" نحو : يا أيها الكروان.

والوجه الثانى : أنه رخمه وهو نكرة ليس فيه تاء تأنيث، وذلك معدوم"[٣]

تعقيب :

الصحيح هو مذهب الكوفيين وهو أن حذف حرف النداء من النكرة المقصودة جائز فى السبعة ، وليس خاصاً بالضرورة كما قال أبو حيان لورود ذلك فى

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٣٢/٣ وشرح الكافية للرضى ١٤٦/١

(٢) ينظر المقتضب للمبرد ٢١٦/٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٤٣٢/٣ وشرح المقتضب المفصل لابن يعيش ٢/٢.، ٢١ وشرح الكافية للرضى ١٤٦/١ .

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢.، ٢١ .

الاختيار ، كالأمثال التى استشهد بها الكوفيون ، وذكر بعض النحويين أن هذه الأمثال لا شذوذ فيها إلا من قبل حذف حرف النداء ، فقد ذكر المبرد أن ذكر الكروان يقال له : كرا ، ومن أجل قوله قال ابن مالك : " على الأشهر لأن الأشهر في : أطرق كرا : أطرق يا كروان[١].

وعند ابن مالك أن ذلك لا شذوذ فيه ، وأنه وردت منه شواهد فى الاختيار فى الأمثال وفى أحاديث نبوية شريفة قال ابن مالك : " وقد تقدم من كلامي ما يدل على أن ذلك لا شذوذ فيه إلا عند من لم يطلع على شواهد جوازه ومن جملتها قوله صلى الله عليه وسلم : " اشتدي أزمة تنفرجي"[٢] وقوله صلى الله عليه وسلم ترحماً على موسى عليه السلام : " ثوبى حجر، ثوبى حجر"[٣] [٤].

فثبت بهذا الذى ورد فيه الحذف فى السعة صحة ما قاله الكوفيون ، وهو الذى أختاره .

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٣٢/٣ .

(٢) ينظر الجامع الصغير ص ٣٨ والدرر ١٤٩/١ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٣٢/٣ .

حذف الموصول الاسمى وبقاء صلته

قال أبو حيان فى الحذف للضرورة : " والموصول وإبقاء صلته نحو[١] :

هل تتركنَ إلى الديرين هِجرتَكم ومسحكُم صلبكُم رَحمان قُربانَا

خلافاً للكوفيين[٢]، فإنهم يجيزون ذلك فى الكلام لدلالة المعنى عليه".[٣]

توضيح موقف أبى حيان :

خالف أبو حيان مذهب الكوفيين الذين أجازوا حذف الموصول الاسمى وإبقاء صلته فى سعة الكلام لدلالة المعنى عليه ، واختار مذهب من خص ذلك بالضرورة.

دراسة موقف أبى حيان :

المذهب الذى خالفه أبو حيان وهو الذى يجيز حذف الموصول الاسمى وإبقاء صلته فى سعه الكلام ذكر أبو حيان أنه مذهب الكوفيين وهو مذهب الكوفيين والبغداديين والأخفش من البصريين[٤].

والمذهب الثانى الذى اختاره أبو حيان وهو أن حذف الموصول الاسمى وإبقاء صلته لا يجوز إلا فى الضرورة هو مذهب البصريين الأخفش [٥].

---

(١) البيت من البسيط قائله : جرير ، ينظر ديوانه ص ٤٥٤ وصدره فيه :

هل تتركن إلى القسين هجرتكم

وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ٢٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦٧/١ والبحر المحيط ٢٦٢/٣ واللسان (رحم) ١٦١٢/٣ .

(٢) ينظر معانى القرآن للفراء ٣١٥/٢ ومجالس ثعلب ٣٩٧/٢ والتذييل والتكميل ٧١٧/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٥/١ وشرح الكافية الشافية ٣١٣/١، ٣١٤ وشفاء العليل ٢٥/١. والمساعد ١٧٨/١ .

(٣) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢٤٢٥/٥ .

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ١.٤٥/٢ والتذييل ٧١٧/١ وشفاء العليل ٢٥/١. والمساعد ١٧٨/١ .

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٥/١ والتذييل ٧١٧/١ والمساعد ١٧٨/١ والمغنى ٦٢٥/٢ والأشمونى ١٧٤/١ .

أما الكوفيون ومن تبعهم فقد صرح الفراء بجواز ذلك فى سعة الكلام فقال عند قوله تعالى : (ومَا أَنتم بمُعجزينَ في الأرضِ ولا في السماء)[١] : " يقول القائل : كيف وضعهم أنهم لا يعجزون فى الأرض ولا فى السماء ، وليسوا من أهل السماء فالمعنى – والله أعلم – ما أنتم بمعجزين فى الأرض ولا من فى السماء بمعجز ، وهو من غوامض العربية للضمير الذى لم يظهر فى الثانى..."[٢].

ونقل أبو حيان عن الواضح قوله : " اتفق الكوفيون على أن "من" تحذف وتضمر على معنى الذى مع "من" ، و"فى" خاصة، فيقال : منا يقول ذلك، ومنا لا يقوله، وفينا يقول ذلك، وفينا لا يقوله، واتفقوا على أن إضمار "مَن" مع "مِن" أقوى منه إضمارها مع "فى".[٣]

أما البصريون إلا الأخفش فقد نقل النحويون عنهم هذا المذهب قال أبو حيان : "وليس في كتاب سيبويه إضمار "مَن"[٤].

وقد احتج الكوفيون أيضاً بقوله تعالى : (وَمَا مِنَّا إِلاَّ لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ)[٥] ، وحلمه البصريون على الصفة أى : وما منا أحد نحو، قولهم : ما منا أحد إلا ينصفك[٦] .

وما خالفه أبو حيان هنا، وهو مذهب الكوفيين ومن تبعهم وخص الحذف بالضرورة أقر فى شرح التسهيل السماع الوارد فى الآيات القرآنية على حذف الموصول الاسمى وإبقاء صلته[٧] .

---

(١) من الآية ٢٢ من سورة العنكبوت .

(٢) ينظر معانى القرآن للفراء ٣١٥/٢ .

(٣) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٠٤٥/٢ .

(٤) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٠٤٦/٢

(٥) من الآية ١٦٤ من سورة الصافات .

(٦) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٠٤٦/٢

(٧) ينظر التذييل والتكميل لأبى حيان ٧١٧/١ .

وقد اختار مذهب الكوفيين ومن تبعهم ابن مالك واستدل على ذلك بالقياس والسماع فقال : " وبقولهم فى ذلك أقول وإن كان خلاف قول البصريين إلا الأخفش ؛ لأن ذلك ثابت بالقياس والسماع.

فالقياس على "أنْ" فإنَ حذفها مكتفى بصلتها جائز بإجماع مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه؛ لأن صلة الاسم مشتملة على عائد يعود عليه، وفى ذلك مزيد على ما يحصل بالصلة، وصلة الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها، فكان الموصول الاسمى أولى بجواز الحذف من الموصول الحرفى، وأيضاً فإن الموصول الاسمى كالمضاف وصلته كالمضاف إليه ، وحذف المضاف إذا علم جائز ، فكذلك ما أشبهه .

وأما السماع فمنه قول الشاعر [١]:

فوالله ما نلتم ولا نيل منكم بمعتدل وفقٍ ولا متقاربِ

أراد : ما الذى نلتم، وما نيل منكم ... "[٢].

وقد أقر أبو حيان السماع الوارد في حذف الموصول وإبقاء صلته –كما سبق لكنه اعترض على القياس الذى قاله ابن مالك فقال : " وقوله فى "أنْ" إن حذفها مكتفى بصلتها جائز بإجماع ليس بصحيح، ولا إجماع فيه ؛ لأنه إن أراد ما ينتصب بإضمار "أن" بعد الواو والفاء فى الأجوبة الثمانية أو "حتى" ولام "كي" ولام الجحود فالخلاف فيه موجود ، وإن أراد غير ذلك فالخلاف فيه موجود"[٣].

وقد اختار مذهب الكوفيين ومن تبعهم أيضاً من الشراح المرادي، وابن عقيل وابن هانئ ، وابن هشام، والأشمونى ، والمرابط ، وغيرهم [٤].

---

(١) البيت من الطويل، ونسبه لحسان بن ثابت وليس فى ديوانه ، وقيل : قائله عبد الله بن رواحة ينظر الدرر ٦٨/١ والتذييل والتكميل ٧١٧/١ والمغنى والهمع ٨٨/١ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٥/١ .

(٣) ينظر التذييل والتكميل لأبى حيان ٧١٧/١ .

(٤) ينظر شرح التسهيل للمرادى ٢٣٩/١ والمساعد ١٧٨/١ والتحصيل والتمثيل ٤١/١. والمغنى ٦٢٥/٢ والأشمونى ١٧٤/١، ١٧٥ ونتائج التحصيل ١١٢٩/١ : ١١٣١ ودفع الملم ٣٥٦/١ .

تعقيب :

المذهب الذى خالفه أبو حيان وهو مذهب الكوفيين ومن تبعهم هو الصحيح وهو الذى أختاره ، وهو أنه يجوز حذف الموصول الاسمى وإبقاء صلته فى سعة الكلام وليس خاصاً بالضرورة ، والذى يدل على صحته القياس والسماع.

أما القياس – فكما قال ابن مالك –كما جاز حذف الموصول الحرفي وهو "أنْ" إذا علم جاز حذف الموصول الاسمى إذا علم وتبقى صلته، والحذف لدليل يدل عليه جائز ولا منع فيه .

وأيضاً قياساً على المضاف والمضاف إليه ، فإن الموصول الاسمى كالمضاف، وصلته كالمضاف إليه، وحذف المضاف إذا علم وبقاء المضاف إليه جائز، فكذلك ما أشبهه.

وأما السماع فقد وردت شواهد كثيرة، وقد سبق ذكر بعضها من الشعر ومن النثر فى سعة الكلام ، وليس فى الضرورة كما ذهب البصريون إلا الأخفش وتبعم أبو حيان ، ومن السماع فى الاختيار الآية التى استدل بها القراء كما سبق.

قيل : وأقوى الحجج قوله تعالى : ﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [(١)] أى : وبالذى أنزل إليكم ليكون مثل : ﴿ آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾[(٢)].

وقد جاء الحذف أيضاً فى الحديث الشريف بحذف الموصول وأكثر الصلة ، ومنه ما استدل به ابن مالك بقوله : " وأحسن ما يستدل به على هذا الحكم قوله صلى الله عليه وسلم " مثل المهجر كالذى يهدى بدنه ثم كالذى يهدى بقرة ثم كبشاً ثم دجاجة ثم بيضة"[(٣)].

---

(١) من الآية ٤٦ من سورة العنكبوت .

(٢) من الآية ١٣٦ من سورة النساء

(٣) ينظر صحيح البخارى كتاب الجمعة ١١، ٣١ وصحيح مسلم ٥٨٧/٢ وسنن ابن ماجة ٣٤٧/١ حديث ١٠٩٢ .

فإن فيه حذف الموصول وأكثر الصلة ثلاث مرات، لأن التقدير : ثم كالذى يهدى كبشاً ثم كالذي يهدى دجاجة ثم كالذي يهدى بيضة، فإذا جاز حذف الموصول وأكثر الصلة، فإن يحذف الموصول وتبقى الصلة بكمالها أحق بالجواز"[1].

فكل هذه الشواهد التي سبق ذكرها من السماع الفصيح في سعة الكلام ، والحديث الشريف وفى الشعر العربي، وفى هذا كفاية على ترجيح هذا المذهب الذى أجاز حذف الموصول الاسمى وإبقاء صلته في سعة الكلام وليس الضرورة وهو الذى أختاره .

(١) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ص ٧٦، ٧٧ .

تأنيث اسم "كان" إذا كان خبرها مؤنثاً مقدماً عليه

قال أبو حيان : " خلافاً للكوفيين[١] في إجازتهم في سعة الكلام تأنيث اسم "كان" إذا كان مصدراً مذكراً ، وكان الخبر مؤنثاً مقدماً عليه نحو قولهم : كانت رحمة المطر الذى أصابنا، ولا يجيزون : كانت شمساً وجهُك"[٢].

توضيح موقف أبى حيان :

خالف أبو حيان الكوفيين فى إجازتهم فى سعة الكلام تأنيث اسم "كان" إذا كان مصدراً مذكراً وكان الخبر مؤنثاً مقدماً عليه، وعنده أن ذلك ضرورة .

دراسة موقف أبى حيان :

سكت أبو حيان في كلام سابق في هذا الكتاب ، ولم يعقب على رأى أو يختار رأياً، أو يعترض على رأى في هذا الموضع فقال : " وإن كان المذكر قد أخبر عنه بمؤنث فلا يجوز تأنيث فعله عند البصريين إلا ضرورة ، وأجازه الكوفيون فى سعة الكلام بشرط أن يكون المذكر مصدراً ، ويكون الخبر مؤنثاً مقدماً "[٣].

والخلاف بين البصريين والكوفيين فى تأنيث اسم كان إذا كان خبرها مؤنثاً مقدماً عليه فى سعة الكلام أم فى الضرورة الشعرية.

مذهب البصريين أن المذكر إذا أخبر عنه بمؤنث لا يجوز تأنيث فعله إلا فى الضرورة الشعرية.

ومذهب الكوفيين أنه يجوز تأنيث فعل المذكر إذا أخبر عنه بمؤنث فى سعة الكلام ، وكذلك يجوز تأنيث اسم "كان" إذا كان خبرها مؤنثاً عليه فى سعه الكلام فأجازوا : كانت رحمة المطر الذى أصابنا.

لكن الكوفيين قد قيدوا هذه القاعدة بشروط تتضح فيما نقله أبو بكر الأنباري عن الكسائي في قوله :" إذا كان خبر كان مؤنثاً واسمها مذكراً

---

(١) ينظر التذييل والتكميل ١٨٧/٦ وارتشاف الضرب ٧٣٧/٢ والأمالى الشجرية ١٩٦/١ والكشاف للزمخشرى ١٢/٢ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢٤٤٩/٥ .

(٣) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٧٣٧/٢ .

وأوليتها الخبر فمن العرب من يؤنث "كان" ويتوهم أن الاسم مؤنث إذا كان الخبر مؤنثاً"[١].

إذا يتضح من كلام الكسائي السابق أن العرب قد أنثت الفعل وفاعله مذكر بشروط هي :

١ – أن الفعل مقصور على "كان" وحدها ، وهذا واضح فى الشواهد التى وردت.

٢ – خبر "كان" هذه لا بد أن يكون مؤنثاً.

٣ – أن يكون هذا الخبر مقدماً على الاسم .

٤ – كون اسم "كان" مصدراً ، وهذا الشرط ذكره أبو حيان إذ يقول :"والكوفيون يجيزون فى سعة الكلام تأنيث اسم "كان" إذا كان مصدراً مذكراً وكان الخبر مؤنثاً مقدماً عليه"[٢].

إذاً فالكوفيون يجيزون تأنيث الفعل وفاعله مذكر إذا توافرت الشروط السابقة فى سعة الكلام ولم يقصروه على الضرورة الشعرية.

ومن الشواهد التي استشهد بها الكوفيون قراءة (ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتَهُمْ إِلاَّ أَن قَالُوا) [٣] بفتح تاء "فتنتهم" بالنصب و"تكن" بالتاء[٤].

فألحق تاء التأنيث بالفعل وهو مسند إلى القول لأن الخبر مؤنث مقدم على الاسم[٥].

ومنه قول الشاعر[٦] :

ألم يك عذراً ما فعلتم بمشعَل وقد خاب مَن كانت سَريرتَه الغدرُ

---

(١) ينظر شرح القصائد السبع لأبى بكر الأنباري ص ٥٥١ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٧٣٧/٢ والتذييل والتكميل ١٨٨/٦ .

(٣) من الآية ٢٣ من سورة الأنعام .

(٤) وهى قراءة نافع وأبى عمرو، وأبى بكر بن عياش وشعبة وأبى جعفر وقراءة "يكن" لحمزه والكسائى ، " وفتنتهم " بالرفع لأبن كثير وابن عامر وحفص ينظر الإقناع ٦٣٨/٢ والإتحاف ٢.٦ والمشكل لمكى ٢٤٨/١ .

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١١١/٢ ومجاز القرآن لأبى عبيدة ١٨٨/١ .

(٦) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى المساعد ٣٣٨/١ وأمالي الشجري ١٢٩/١ وشرح التسهيل لابن مالك ١١١/٢ .

فوصل "كان" بالتاء وهى مسندة إلى "الغدر" ؛ لأن الخبر مؤنث مقدم فسرى منه التأنيث إلى المخبر عنه[١].

ومنه قول الشاعر[٢]:

فمضى وقدَمها وكانت عادةً منه إذ هى عَرَدت إقدامُها

فألحق تاء التأنيث بالفعل "كان" وهو مسند إلى "الإقدام" لأن الخبر مؤنث مقدم على الاسم.

ومنه قول الشاعر[٣] :

أزيدَ بن مصبوحٍ فلوغيركم جَنى غفرنا وكانت من سجيتنا الغفرُ

فألحق تاء التأنيث بالفعل"كانت" وهى مسندة إلى (الغفر) لأن الخبر مؤنث مقدم على الاسم .

فكل هذه الشواهد السابقة قد أنث فيها الفعل "كان" مع كون اسمها مذكراً وذلك لمجيء خبرها مؤنثاً ومقدماً على الاسم، وهذا عند البصريين ضرورة أو يخرج على أن الاسم فيه معنى المؤنث .

ففي القراءة السابقة يقول أبو عبيدة : "أنث "ألا أنْ قالوا" ، لأنها ههنا هو الفتنة فى المعنى والتقدير : ثم لم تكن فتنتهم إلا قولهم"[٤].

وكذلك الأمر فى بيت :

.. وقد خاب من كانت سريرته الغدر

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١١١/٢ .

(٢) البيت من الكامل قائله : لبيد بن ربيعة ينظر ديوانه ص ١١. والجمل في النحو ١٥. وشرح القصائد السبع ص ٥٥. ولسان العرب (عرد) وعرد الرحل عن قرنه : إذا أحجم ونكل وعرد : ترك القصد وانهزم ينظر لسان العرب (عرد) و(قدم) .

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى شرح القصائد السبع ٥٥١ والتذييل والتكميل ١٨٧/٦ ولسان العرب (غفر).

(٤) ينظر مجاز القرآن لأبى عبيدة ١٨٨/١ .

أنث "الغدر" لما كان السريرة فى المعنى ؛ لأن الخبر إذا كان مفرداً فهو ما أخبرت به عنه فى المعنى[١].

وكذلك قوله : .... وكانت عادة .... إقدامها .

فقد قالوا : أنث "الإقدام " لأنه في معنى التقدمة، وقيل : لأنه في معنى العادة وهى خبر "كان" وخبر "كان" هو اسمها فى المعنى[٢] .

وكذلك فى قوله : .... وكانت من سجيتنا الغفر

أنث الغفر لأنه فى معنى المغفرة [٣].

تعقيب :

يترجح لى مما سبق الأخذ بقول الكوفيين فى تأنيث الفعل إذا كان فاعله مذكراً أخبر عنه بمؤنث فى سعة الكلام وذلك لأمور :

الأول : أنهم لم يجوزوه مطلقاً وإنما شرطوه بشروط كما تقدم.

الثانى : وجود قراءة فى ذلك والقراءة سنة متبعة لا يجوز ردها ولا توجد فيها ضرورة .

الثالث : كثرة الشواهد التى تدل على جوازه كما تقدم ، وإن كانت محتملة للتأويل .

الرابع : قد يكون تجويز الكوفيين لهذه المسألة فى سعة الكلام بناء على تجويزهم تأنيث الفعل وفاعله جمع مذكر سالم.

---

(١) ينظر الأمالى الشجرية ١٢٩/١ .

(٢) ينظر لسان العرب (قدم) .

(٣) ينظر لسان العرب (غفر) .

توكيد النكرة

قال أبو حيان : "وتأكيد النكرة نحو قوله[١] :

زَحَرتَ به ليلةً كلهَا فجئتَ به مُؤيداً خنفقيقا

خلافاً للكوفيين[٢] فى إجازتهم ذلك فى النكرة المحدودة"[٣].

توضيح موقف أبى حيان :

خالف أبو حيان الكوفيين فى إجازتهم توكيد النكرة المحدودة ، ومنع توكيدها مطلقاً إلا فى الضرورة كبيت الشعر الذى ذكره.

دراسة موقف أبى حيان :

توكيد النكرة توكيداً معنوياً فيه ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : منع توكيد النكرة مطلقاً سواء كانت محدودة أى : أفادت أو لم تفد، وما جاء منه يكون ضرورة وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش[٤] وهو ما اختاره أبو حيان وقال به.

المذهب الثانى : توكيد النكرة المحدودة أى : المفيدة مثل : ليلة، وشهر ، وسنة إلخ ومنع توكيد النكرة غير المحدودة أى : غير المفيدة مثل : وقت ، وهذا مذهب الكوفيين [٥]والأخفش كما نقله عنهم أبو حيان فى – نصه السابق – وهو ما خالفه أبو حيان.

---

(١) البيت من المتقارب وهو منسوب لشتيم بن خويلد ينظر البيان والتبيين ١.٢/١ وجمهرة الأمثال ١٣٤/١ وجمهرة اللغة ٦٨٦/٢، ١٢١٩ والخزانة ١٧/٥. وتذكرة النحاة ٦٤١

(٢) هذا مذهب الكوفيين والأخفش ينظر الإنصاف للأنبارى ٤٥١/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٧/١ والتذييل والتكميل ٢١٦/٥ ومغنى اللبيب ١٩٤/١ والمساعد ٣٩٢/٢

(٣) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢٤٥٢/٥ .

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ٣٨٦/٢ والإنصاف ٤٥١/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٧/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٦/٣ والتذييل ٢١٦/٥

(٥) ينظر الإنصاف ٤٥١/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٧/١ والمغنى ١٩٤/١ المساعد ٣٩٢/٢ والتذييل ٢١٦/٥ .

المذهب الثالث : توكيد النكرة مطلقاً سواء أكانت محدودة أم غير محدودة أى : سواء أفادت أو لم تفد، وهذا مذهب بعض الكوفيين[١] .

من منع توكيد النكرة مطلقاً ، وهم البصريون إلا الأخفش احتجوا على ذلك بأن قالوا : الدليل على أن توكيد النكرة غير جائز من وجهين :

أحدهما : أن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة ، فينبغى ألا تفتقر إلى تأكيد، لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه، وأما قولهم : رأيت درهماً كل درهم فهو محمول على الوصف لا على التأكيد .

والوجه الثانى : أن النكرة تدل على الشياع والعموم والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين وكل واحد منهما ضد صاحبه ، فلا يصح أن يكون مؤكداً له، ولو جوزنا ذلك لكنا قد سيرنا الشائع مخصصاً ، وهذا ليس بتأكيد بل هو ضد ما وضع له، لأن التأكيد تقرير، وهذا تغيير، ولهذا المعنى امتنع أن يجوز وصف النكرة بالمعرفة ، أو المعرفة بالنكرة ، لأن كل واحد منهما ضد صاحبه ، لأن النكرة شائعة والمعرفة مخصوصة ، والصفة في المعنى هي الموصوف ، ويستحيل أن يكون الشيء الواحد شائعاً مخصوصاً فى حال واحد فكذلك ها هنا[٢] .

قال سيبويه في منعه توكيد النكرة :" كرهوا أن يكون أجمعون ونفسه معطوفاً على النكرة فى قولهم : مررت برجل نفسه، ومررت بقوم أجمعين"[٣].

أما من أجاز توكيد النكرة إذا أفاد ومنعه إذا لم يفد، وهى النكرة المحدودة وهم الكوفيون والأخفش فاحتجوا لمذهبهم بأن قالوا : الدليل على أن تأكيدها إذا أفاد جائز النقل والقياس.

أما النقل فقد جاء ذلك عن العرب قول الشاعر[٤]:

يا ليت عدة حول كله رجب

---

(١) ينظر الإنصاف ٤٥١/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٧/١ وشرح الكافية للرضى ٣٣٥/١ والتذييل ٢١٦/٥ .

(٢) ينظر الإنصاف للأنبارى ٤٥٥/١، ٤٥٦ .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ٣٨٦/٢ .

(٤) البيت من البسيط، ولم يعرف قائله ، وصدره : لكنه شاقه أن قيل ذا رجب ... ينظر الإنصاف ٤٥٦/١ والأشمونى ٧٧/٣ .

أكد "حول" وهو نكرة بقوله : "كله" فدل على جوازه.

وأما القياس ، فلأن "اليوم" مؤقت يجوز أن يقعد فى بعضه ، و"الليلة" مؤقته يجوز أن يقوم فى بعضها ، فإذا قلت : قعدت يوماً كله ، وقمت ليلة كلها صح معنى التوكيد فدل على صحة ما ذهبنا إليه[١].

وقد اختار الصيمري مذهب البصريين في منع توكيد النكرة مطلقاً ، وعلل ذلك بعلتين فقال :

"اعلم أنه لا يؤكد إلا المعرفة لعلتين:

إحداهما : أن هذه الأسماء التى يؤكد بها معارف، وهى تجرى مجرى النعوت فلا يجوز أن تتبع إلا معارف مثلها كما أنه لا يتبع المعرفة إلا معرفة.

والعلة الثانية : أنه لا فائدة فى تأكيد ما لا يعرف لأن الغرض فى التوكيد إثبات الخبر عن المخبر عنه وذلك أنك إذا قلت : جاءنى زيد، فقد يجوز أن يتوهم أن أمر زيد قد جاء دون زيد، فإن قلت : جاءنى زيد نفسه، أخبرت أن الذى تولى المجيء هو بعينه ، وأنت إذا قلت : جاءني رجل ، فليس من إثبات هذا الخبر فائدة، إذ لا يستنكر أن يجيئك رجل، فلذلك لم تؤكد النكرة"[٢].

وقد أختار أبو البركات الأنباري أيضاً مذهب البصريين فى منع توكيد النكرة مطلقاً وأجاب عما استدل به الكوفيون فقال : " وأما الجواب عن كلمات الكوفيين فأما ما استشهدوا به من الأبيات فلا حجة فيه، أما قول الشاعر[٣] :

يا ليت عدة حول كله رجب

فنقول : الرواية الصحيحة : يا ليت عدة حولي كله رجب.

بالإضافة ، وهو معرفة لا نكرة، وأما قول الآخر[٤] :

قد صرت البكرة يوماً أجمعا

---

(١) ينظر الإنصاف للأنبارى ٢٥٥/١ ، ٢٥٦ .

(٢) ينظر التبصرة والتذكرة للصيمري ١٦٥/١ .

(٣) البيت سبق تخريجه .

(٤) البيت من الرجز ، لم يعرف قائله ، ينظر المفصل ص ١١٣ والمقرب ٢٤/١. والإنصاف ٥٢/١ والعينى ٩٥/٤ والدرر ١٥٧/٢ والتذييل ٢١٧/٥ .

فنقول : هذا البيت مجهول لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به ثم لو قدرنا أن هذه الأبيات التى ذكروها كلها صحيحة عن العرب؛ وأن الرواية ما أدعوه لما كان فيها حجة، وذلك لشذوذها وقلتها فى بابها إذ لو طردنا القياس فى كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس وجعلناه أصلاً لكان ذلك يؤدى إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلاً ، وذلك يفسد الصناعة بأسرها، وذلك لا يجوز على أن هذه المواضع كلها محمولة على البدل لا على التأكيد.

وأما قولهم : إن اليوم مؤقت فيجوز أن يقعد بعضه، والليلة مؤقتة فيجوز أن يقوم بعضها فإذا أكدت صح معنى التوكيد قلنا : هذا لا يستقيم فإن اليوم وإن كان مؤقتاً إلا أنه لم يخرج عن كونه نكرة شائعة وتأكيد الشائع المذكور بالمعرفة لا يجوز كالصفة ، ولأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه على ما بينا"[١].

وقد اختار الزمخشري أيضاً مذهب البصريين فى منع النكرة مطلقا فقال : " ولا يقع "كل" و"أجمعين" تأكيدين للنكرات لا تقول : رأيت قوماً كلهم ولا أجمعين"[٢].

وقد جعل السهيلى توكيد النكرة قليلاً فقال : "النكرة المتبعضة لا تؤكد إلا قليلاً"[٣].

وقد حكى ابن عصفور عن الكوفيين أنهم أجازوا توكيد النكرة بشرطين :
الأول : أن تكون متبعضة ، والثانى : أن يكون التوكيد "بكل" أو ما فى معناها نحو قولك : أكلت رغيفاً كله، ولا يجوز أن تقول : أكلت رغيفاً نفسه[٤].

ومنع ابن عصفور توكيد النكرة مطلقاً فقال : " والصحيح أنه لا يجوز توكيد النكرة أصلاً لا بالنفس، ولا بالعين، ولا بكل ،ولا ما فى معناها ؛ لأن أسماء التوكيد

---

(١) ينظر الإنصاف للأنبارى ١/٤٥٥، ٤٥٦ .
(٢) ينظر المفصل للزمخشرى ص ١١٣ .
(٣) ينظر نتائج الفكر للسهيلى ص ٢٨٦ .
(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٧ .

كلها معارف إما بالإضافة نحو : نفسه وعينه وكله، وإما بالعلمية نحو : أجمع، وأكتع، أو بنية الإضافة، تريد : أجمعه ، وأكتعه"[١].

وقد اختار ابن مالك مذهب الكوفيين والأخفش أنه يجوز توكيد النكرة إذا كانت محدودة أي : إذا أفادت كالشهر ، والليلة، وإذا كان التوكيد "بكل" أو ما في معناه ، أما ما لا فائدة فيها فلا يجوز توكيدها مثل : وقت، وما فى معناها فقال بعد أن ذكر هذين الشرطين : " فتوكيد النكرة إن كان هكذا حقيق بالجواز ، وإن لم تستعمله العرب فكيف إذا استعملته كقول رؤبة [٢]:

إن تميماً لم يُراضع مشبعاً ولم تلده أمُه مُقنعاً

أوفت به حولا وحولاً أجمعا

وكقول الآخر [٣]:

قد صرت البكرة يوماً أجمعا

... وأما ما لا فائدة فيه نحو : اعتكفت وقتاً كله، ورأيت شيئاً نفسه، فغير جائز فمن حكم بالجواز مطلقاً ، أو بالمنع مطلقاً فليس بمصيب وإن حاز من الشهرة بأوفر نصيب"[٤].

وقد اختار الرضى أيضاً مذهب الكوفيين والأخفش فى جواز توكيد النكرة إذا أفادت قال: " وليس ما ذهبوا إليه ببعيد لاحتمال تعلق

الفعل ببعض ذلك المؤنث فعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفاً وتنكيراً عندهم خلافاً للبصريين وأما نحو : رجال، ودراهم، مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف فى امتناع تأكيده"[٥].

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٧/١ ، ٢٧٩ .

(٢) البيت من الرجز ، ينظر ديوان رؤبة ص ٩٢ والدرر ١٥٨/٢ والتذييل والتكميل ٢١٦/٥ ، ٢١٧ .

(٣) البيت سبق تخريجه .

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٦/٣، ٢٩٧ .

(٥) ينظر شرح الكافية للرضى ٣٣٥/١ .

تعقيب :

الإنصاف فى موضوع توكيد النكرة أن يقال : لا مانع من توكيد النكرة ، ولكن بشرطين :

الأول : إن أفاد توكيدها بأن تكون معلومة المقدار مثل درهم ، ودينار، ويوم، وليلة، وشهر فتقول : صمت شهراً كله، وقمت ليله كلها .

الثانى : أن يكون التوكيد بلفظ "كل" وما فى معناها لا بالنفس والعين وسبب ذلك أن التوكيد بالنفس والعين لا فائدة فيه مع النكرة فإذا قلت : رأيت رجلاً نفسه، ولم يكن فى تأكيد الرجل بالنفس فائدة إذ المفهوم من رأيت رجلاً ، ومن رأيت رجلاً نفسه واحد ، وهو رجل غير معين.

فالنكرة إذا أفاد توكيدها بأن كانت معلومة المقدار، وكان التوكيد بلفظ "كل" أو ما فى معناها جاز توكيدها ولا مانع من ذلك وهذا ما

قاله الكوفيون والأخفش فمذهبهم هو الصحيح ويدل على صحته السماع والقياس .

أما السماع : فكثرة الشواهد التى وردت عن العرب بتوكيد النكرة إذا أفاد ، وبلفظ "كل" أو ما فى معناها .

وأما القياس : فلأن في توكيد النكرة المتبعضة "بكل" أوما في معناها فائدة، لأنك إذا قلت : أكلت رغيفاً ، أمكن أن تريد أنك أكلت جميعه أو أكلت بعضه، فإذا قلت : كله أفاد ذلك العموم والإحاطة .

وإذا ثبت هذا دل على أن مذهب الكوفيين والأخفش هو الصحيح وأن هذا ليس خاصاً بالضرورة كما قال أبو حيان لا من منع مطلقاً ولا من أجاز مطلقاً . والله أعلم .

الخـاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وبـعد ..

فقد عشت مع بحث لغوى عنوانه : "موقف أبى حيان من الكوفيين في ارتشاف الضَرَب مِن لسان العرب " وكان ما توصلت إليه من نتائج تتلخص فى الآتي :

١ – أن هناك عدداً غير قليل من مواقف أبى حيان من الكوفيين سواء بالموافقة والترجيح والاختيار لرأيهم ، أو بالمخالفة والاعتراض عليهم .

٢ – أن مواقف أبى حيان من الكوفيين لم تكن نابعة من تعصب للبصريين ضد الكوفيين أو العكس ، وإنما كانت صادرة عن موقف علمي وموضوعي بحت، باختيار ما يراه صائباً سواء للكوفيين أو للبصريين أو لغيرهم .

٣ – أن الألفاظ التي استخدمها أبو حيان في موقفه بالمخالفة للكوفيين تدل على نبل وسمو أخلاقه ، فلم يخدش مكانة الكوفيين أو مذهبهم مع أن أبا حيان يميل إلى المذهب البصرى إلا أننا لم نلمس أبداً تعصباً، أو اعتراضاً غير موضوعي ، فقد اعترض وأخذ مواقف من كل النحويين بما فيهم البصريين وشيوخهم ، وشيوخه هو ومعاصريه .

٤ –كان موقف أبى حيان من الكوفيين سواء بالموافقة لهم، أو بالمخالفة لهم يستند أحياناً إلى تعليل ، وأحياناً يكتفى بقوله : " خلافاً للكوفيين" أو "والصحيح كذا" أو " والذى أختاره مذهب الكوفيين ".

٥ –كانت أدلة أبى حيان فى موقفه من الكوفيين ما بين السماع والقياس، دون تغليب أحدهما على الآخر ، وإن كان السماع أكثر والقياس عنده على ما كثرت شواهده ، ولا يقيس على ما مكان قليلاً أو نادراً أو شاذاً كما سبق بيان ذلك .

٦ – أن أبا حيان كان لا يلجأ إلى تأويل ما كثرت شواهده بل كان يقول : " وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد"[1] ولا يرد لغة من لغات العرب .

٧ – أن المواقف التى أخذها أبو حيان من الكوفيين كان فى أكثرها منصفاً لهم، وفى بعضها متحاملاً عليهم – من وجهة نظري – كما بينت ذلك فى التعقيب .

٨ – أن ما أخذه أبو حيان من مواقف من الكوفيين يكشف عن النضج الفكري النحوي عند أبى حيان ، لأنه تخلى عن التعليلات التى لا جدوى منها، وكانت له رؤية جديدة عن الخلافات النحوية بحيث يفرق بين الخلافات التى تستحق الدراسة والتحليل، فيعقب عليها ويتخذ منها موقفاً والخلافات التي لا جدوى منها فيتركها ويقول عنها بأنها لا تجدى كبير فائدة ما دام لا ينبني عليها حكم .

٩ – لاحظت في هذا البحث أن بعض اختيارات أبى حيان فيها تباين فقد يختار مذهباً معيناً فى موضع من كتابه ارتشاف الضرب ثم يعدل عنه فى موضع آخر من نفس الكتاب من ذلك مثلاً فى موقفه من "العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار ثم عدل عنه واختار فى موضع آخر مذهب الكوفيين كما سبق بيان ذلك.

وأيضاً قد اختار مذهباً فى كتابة "التذييل والتكميل" ثم عدل عنه واختار مذهباً آخر فى كتابه "ارتشاف الضرب" كما فى موقفه من زيادة "مِن" فى النكرة والمعرفة في كلام موجب وقد سبق بيان ذلك وقد يكون ذلك مراجعة منه لهذا الموقف فحينما ظهر عنده رجحان مذهب آخر اختاره وقال به، وهذا جاء عند كثرة من النحويين فقد يكون للنحوي أكثر من رأى فقد نقل ذلك عن الأخفش ، وأبى على الفارسي وابن مالك.

أما عن اختياري وتعقيباتي على مواقف أبى حيان فقد كان موقفي – قدر اجتهادي – فى كثير منها مع ما قاله أبو حيان، وفى بعضها مخالف لما قاله ، وقد اعتمدت فيها – إلى حد كبير – على آراء أكثر النحويين الذين تعرضوا لهذه المسائل، واعتمدوا فيها على الدليل السماعي في كثير من الأحيان ، أو القياسي فى بعضها، أو هما معاً . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،،،

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ١٧١٨/٤ وينظر موقف أبى حيان من "من" قد تكون لابتداء الغاية فى الزمان فى هذا البحث .

المصادر والمراجع

١ – القرآن الكريم.

٢ – إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للدمياطى – تحقيق د/ شعبان محمد اسماعيل – القاهرة ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م

٣ – ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي تحقيق د/ طارق الجنابي ط – أولى عالم الكتب مكتبة النهضة العربية ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م

٤ – أدب الكاتب لابن قتيبة تحقيق /الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد القاهرة ١٣٨٢هـ – ١٩٦٣ م.

٥ – ارتشاف الضرب لأبى حيان تحقيق د/ رجب عثمان محمد ط أولى مطبعة المدنى – القاهرة ١٩٩٨م – ١٤١٨هـ .

٦– الأزهية في علم الحروف للهروي تحقيق / عبد المعين الملوحي ط – دمشق ١٣٩١ م

٧ – الأشباه والنظائر للسيوطى مراجعة/ فايز ترحينى – القاهرة ١٤٠٤هـ – ١٩٩٨م

٨ – الاشتقاق لابن دريد تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون – القاهرة ١٩٥٨م.

٩ – الإصباح فى شرح الاقتراح للسيوطى د/ محمود فجال ط دار القلم – دمشق .

١٠– إصلاح الخلل الواقع فى الجمل لابن السيد البطليوسى تحقيق د/ حمزة عبد الله النشرتى – الرياضى ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩م.

١١ – إصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق / أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون القاهرة ١٩٤٩ .

١٢ – الأصول فى النحو لابن السراج تحقيق د/ عبد الحسين الفتيلى – الأردن ١٩٨٥م ١٤٠٥ هـ .

١٣ – الأضداد لابن الأنبارى تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – الكويت ١٩٩٦م .

١٤ – إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ط القاهرة – بدون تاريخ.
١٥ – إعراب القرآن للنحاس تحقيق د / زهير غازى زاهد – ط القاهرة ١٩٨٥م ١٤٠٥ هـ .
١٦– الأعلام لخير الدين الزركلي ط – بيروت ١٩٨٤ م
١٧ – الأغفال للفارسى تحقيق/ محمد حسن محمد اسماعيل رسالة ماجستير جامعة عين شمس ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤م .
١٨ – الإفصاح للفارقي تحقيق/ سعيد الأفغانى ١٩٧٤م ١٣٩٤هـ.
١٩– الأفعال للسرقسطى تحقيق د/ حسين محمد شرف – ط القاهرة ١٩٩٨م ١٤٠٠هـ .
٢٠ – الاقتضاب فى شرح أدب الكاتب للبطليوسى تحقيق د/ مصطفى السقا، حامد عبد المجيد ط – القاهرة ١٩٨١م .
٢١ – الأمالى لأبى على القالى ط بيروت ١٩٨٧م – ١٤٠٧هـ.
٢٢ – الأمالى الشجرية لابن الشجرى ط بيروت بدون تاريخ.
٢٣ – الأمالى النحوية لابن الحاجب تحقيق / هادى حسن حمودى – بيروت ١٩٨٥م.
٢٤ – إملاء ما من به الرحمن للعكبرى ط بيروت ١٩٧٩م – ١٣٩٩ هـ .
٢٥ – إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط – القاهرة ١٩٥٠ م ١٣٦٩هـ
٢٦ – الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنباري ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تحقيق /محمد محى الدين عبد الحميد – ط – القاهرة – بدون تاريخ.
٢٧ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب عدة السالك لمحمد محى الدين عبد الحميد ط دار الطلائع – القاهرة ٢٠٠٩ م .
٢٨ – الإيضاح العضدي للفارسي تحقيق د / حسن شاذلي فرهود / ط القاهرة ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م .

٢٩- الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق د/مازن المبارك ط - بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

٣٠- البحر المحيط لأبى حيان ط السعادة القاهرة .

٣١ - بدائع الزهور لابن إياس الحنفي تحقيق / محمد مصطفى ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م

٣٢- البدر الطالع للشوكاني ط - القاهرة ١٣٤٨ هـ

٣٣ - البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع تحقيق د/ عياد بن عيد ط بيروت ١٩٨٦م .

٣٤ - البغداديات للفارسي تحقيق / صلاح الدين عبد الله السنكاوي - بغداد ١٩٨٣م .

٣٥ - بغية الوعاة للسيوطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ط - بيروت بدون تاريخ.

٣٦ - البيان فى غريب إعراب القرآن للأنباري تحقيق د/ طه عبد الحميد - الهيئة المصرية للكتاب - القاهرة ١٩٨٠م.

٣٧ - البيان والتبيين للجاحظ تحقيق / عبد السلام هارون ط - القاهرة ١٩٩٦م ١٣٨٥هـ .

٣٨ - تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة شرح/ السيد أحمد صقر القاهرة ١٩٧٣م ١٣٩٣ هـ .

٣٩ - التبصرة والتذكرة للصيمري تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى ١٩٨٢م .

٤٠- التبيان في إعراب القرآن للعكبري تحقيق / على محمد البجاوي ط - القاهرة ١٩٧٦ م

٤١- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري تحقيق د/ عبد الرحمن سليمان العثيمين ط - دار الغرب الإسلامي بيروت .

٤٢- التحصيل والتمثيل لأحكام التسهيل لابن هانيء الغرناطي رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة تحقيق / محمد عبد العزيز مكي .

٤٣- تذكرة النحاة لأبي حيان تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن ط - بيروت ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م

٤٤ - التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبى حيان الجزء الأول - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية الأزهر بالقاهرة تحقيق / مصطفى أحمد أحمد حبالة

٤٥- التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبى حيان الجزء الثاني - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية الأزهر بالقاهرة تحقيق /السيد تقي الدين

٤٦ - التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبى حيان الجزء الثالث - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية الأزهر بالقاهرة تحقيق / حماد حمزة البحيري ١٩٨. م

٤٧ - التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبي حيان الجزء الرابع _ رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية الأزهر بالقاهرة تحقيق / الشربيني إبراهيم ١٩٨٥ م

٤٨ - التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبي حيان الجزء الخامس _ رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية الأزهر بالقاهرة تحقيق / محمد محمود عبد الجواد .

٤٩- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تحقيق / محمد كامل بركات ط القاهرة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨ م

٥٠- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ط القاهرة .

٥١- تعليق الفرائد شرح تسهيل الفوائد للدماميني الجزء الأول رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية الأزهر بالقاهرة تحقيق / محمد بن عبد الرحمن بن محمد ١٩٧٦

٥٢ - تعليق الفرائد شرح تسهيل الفوائد للدماميني الجزء الثاني رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية الأزهر بالقاهرة تحقيق / محمد السعيد عبدالله ١٩٨. م

٥٣ - التكملة لأبى على الفارسي تحقيق د / حسن شاذلي فرهود - الرياض ١٩٨١م - ١٤٠١ هـ .

٥٤ – التكملة لأبى على الفارسي تحقيق د / كاظم بحر المرجان ط – العراق ١٩٨١ م – ١٤٠١ هـ .

٥٥ – التمام لابن جنى تحقيق / أحمد ناجى القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب ط – بغداد ١٣٨١ هـ ١٩٦٢ م

٥٦– تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش الجزء الأول رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية الأزهر بالقاهرة تحقيق / على محمد علي فاخر .

٥٧ – تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش الجزء الثالث رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية الأزهر بالقاهرة تحقيق / إبراهيم جمعة العجمي ١٩٨٧ م

٥٨ – التنبيه والإيضاح عما وقع فى الصحاح لابن برى المصري تحقيق/ عبد العليم الطحاوي القاهرة ١٩٨١م

٥٩ – التوطئة لأبى على الشلوبين تحقيق د/ يوسف أحمد المطوع – ط الكويت ١٩٨١م – ١٤٠١ هـ .

٦٠ – الجمل فى النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق د/ فخر الدين قباوه بيروت ١٩٨٧م – ١٤٠٧هـ

٦١ – الجمل فى النحو للزجاجي تحقيق د/ على توفيق الحمد ١٩٨٥م ١٤٠٥هـ .

٦٢ – جمهرة الأمثال للعسكري ضبطه د/ أحمد عبد السلام – بيروت ١٩٨٨م.

٦٣ – جمهرة اللغة لابن دريد تحقيق د/ رمزي منير البعلبكي ط بيروت ١٩٨٧م .

٦٤ – الجنى الداني فى حروف المعاني للمرادي تحقيق/ فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ١٩٨٣م .

٦٥– جواهر الأدب للأربيلي شرح د/ حامد أحمد نيل ط – القاهرة ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م

٦٦ – حاشية الخضري على ابن عقيل – ط عيسى البابي الحلبي – القاهرة – بدون تاريخ .

٦٧- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ط - دار صادر بيروت .

٦٨- حاشية الشيخ يس العليمي على ألفية ابن مالك رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة .

٦٩ - حاشية الشيخ يس العليمي على التصريح ط مصطفى البابي الحلبي بمصر .

٧٠ - حاشية الصبان على الأشموني عيسى البابي الحلبي بمصر .

٧١ - الحجة فى علل القراءات السبع للفارسي تحقيق / على النجدى ناصف وآخرين ط القاهرة - ١٩٨٣م - ١٤٠٣ هـ

٧٢ - الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم ١٩٩. - ١٤١. هـ .

٧٣- حروف المعاني للزجاجي تجقيق د/ علي توفيق الحمد ط - بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

٧٤ - الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي تحقيق د/ مصطفى إمام ط القاهرة ١٩٧٩م .

٧٥ - الحماسة لأبى تمام الطائي تحقيق د/ عبد الله بن عبد الرحيم عيلان ط السعودية ١٩٨١م - ١٤٠١ هـ .

٧٦ - الحماسة بشرح التبريزي نشر مرايتاج - بون - ١٨٢٨م

٧٧ - الحماسة البصرية تصحيح وتعليق د/ مختار الدين أحمد إمام ١٩٦٤م ١٣٨٣ هـ .

٧٨- أبو حيان النحوي للدكتورة / خديجة الحديثي ط - بغداد ١٣٨٥ هـ ١٩٦٦م

٧٩ - خزانة الأدب للبغدادي تحقيق / عبد السلام هارون ط - القاهرة ١٩٨٩م ١٤٠٩ هـ .

٨٠- الخصائص لابن جنى تحقيق الشربيني شريده ط دار الحديث القاهرة ٢٠٠٧م - ١٤٢٨ هـ .

٨١- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني ط - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٨ هـ

٨٢ - الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي ط - القاهرة ١٣٢٨ هـ .

٨٣- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تحقيق د/ أحمد محمد الخراط ط - دمشق ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧م

٨٤ - دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني تحقيق / محمود محمد شاكر مطبعة المدني - القاهرة ط ثالثة ١٩٩٢ م - ١٤١٣ هـ

٨٥ - ديوان إبراهيم بن هرمة القرشي تحقيق / محمد نفاع وحسين عطوان ط دمشق ١٩٦٩م.

٨٦ - ديوان الأخطل نشر أنطون صالحانى - بيروت - ١٨٩١م.

٨٧ - ديوان الأعشى شرحه وقدم له / مهدى محمد ناصر الدين ط - بيروت ١٩٨٧م - ١٤٠٧هـ .

٨٨ - ديوان أوس بن حجر تحقيق / محمد يوسف نجم - بيروت ١٩٦٠.م .

٨٩ - ديوان جرير - ط بيروت.

٩٠- ديوان حسان بن ثابت تحقيق د/ وليد عرفات - لندن ١٩٧١م .

٩١ - ديوان ذي الرمة تحقيق د / عبد القدوس أبو صالح ط دمشق ١٩٧٣م ١٣٩٣هـ .

٩٢ - ديوان رؤبة عنى بتصحيحه وليم بن الورد ط - بغداد ١٩٠٣م .

٩٣ - ديوان أبى زيد الطائي تحقيق / نورى حمودي القيسي ط - بغداد ١٩٦٧م .

٩٤ - ديوان زهير بن أبى سلمى شرح الأستاذ/ على فاعور - بيروت ١٩٨٨م ١٤٠٨ هـ .

٩٥ - ديوان الشماخ تحقيق د/ صلاح الدين الهادي - القاهرة - بدون تاريخ .

٩٦ - ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري تحقيق/ درية الخطيب دمشق ١٩٧٥م - ١٣٩٥ هـ

٩٧- ديوان العباس بن مرداس ط - دار صادر بيروت

٩٨- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات تحقيق د/محمد يوسف نجم ط - بيروت ١٩٥٨ م

٩٩ - ديوان الفرزدق - ط - بيروت .

١٠٠ - ديوان القطامي تحقيق / إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ط بغداد ١٩٩٦م .

١٠١ - ديوان كثير عزة جمع وشرح د/ إحسان عباس - ط - بيروت ١٩٧١م ١٣٩١ هـ .

١٠٢- ديوان لبيد - ط - بيروت .

١٠٣ - ديوان امريء القيس ضبطه وصححه / مصطفى عبد الشافي ط - بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

١٠٤ - ديوان النابغة الجعدي نشر مارية نللينو - روما - ١٩٥٣م .

١٠٥ - ديوان النابغة الذبياني - شرح وتقديم عباس عبد الساتر - بيروت ١٩٨٤م ١٤٠٥ هـ .

١٠٦ - رصف المباني للمالقي تحقيق / أحمد محمد الخراط - دمشق ١٩٧٥م ١٣٩٥هـ .

١٠٧- رياض الصالحين ط - مؤسسة الرسالة - بيروت .

١٠٨ - الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري تحقيق د/ حاتم الضامن ط - أولى ١٤١٢هـ -١٩٩٢م

١٠٩ - السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق د / شوقي ضيف - القاهرة ١٩٨٠م .

١١٠ - سر صناعة الإعراب لابن جنى تحقيق د / حسن هنداوى - دمشق ١٩٨٥م ١٤٠٥ هـ .

١١١ – سفر السعادة للسخاوى تحقيق / محمد أحمد الدالي دمشق ١٩٨٣م ١٤٠٣ هـ .

١١٢– سنن ابن ماجة تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي ط – دار إحياء التراث العربي .

١١٣– شذرات الذهب لابن عماد الحنبلي ط – القاهرة ١٩٣٢م

١١٤ – شذور الذهب لابن هشام تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ط دار الأنصار – القاهرة

١١٥– شرح أبيات سيبويه للنحاس تحقيق وتعليق د/ وهبة متولي عمر سالمة ط – القاهرة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م

١١٦ – شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى تحقيق عبد العزيز رباح ط دمشق ١٩٧٨م .

١١٧– شرح الألفية للشاطبي الجزء الثالث رسالة دكتوراه في كلية البنات جامعة الأزهر بالقاهرة تحقيق / عواطف أحمد كمال ١٩٨٨م

١١٨ – شرح ألفية ابن مالك للأشموني ط عيسى البابي الحلبي – مصر .

١١٩ – شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد ط المكتبة العصرية بيروت ٢٠٠٥ م– ١٤٢٦ هـ

١٢٠– شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم تحقيق د/ عبد الحميد السيد محمد – ط بيروت .

١٢١– شرح ألفية ابن معط للرعيني تحقيق / حسن عبد الرحمن أحمد – رسالة دكتوراه جامعة أم القرى ١٤١٤هـ –١٩٩٤م

١٢٢– شرح ألفية ابن معط للقواس تحقيق / موسى الشوملي ١٤٠٥ هـ – ط أولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م

١٢٣– شرح إيجاز التعريف في علم التصريف لابن إياز على تصريف ابن مالك تحقيق / أحمد دلة الأمين رسالة ماجستير جامعة أم القرى ١٤٠٠هـ– ١٩٩٠م

١٢٤ – شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوى المختون ط هجر القاهرة ١٩٩٠م – ١٤١٠ هـ .

١٢٥– شرح التسهيل للمرادي الجزء الأول رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة تحقيق / أحمد محمد عبد الله .

١٢٦ – شرح الجمل لابن بابشاذ – رسالة دكتوراه –كلية اللغة العربية بالأزهر .

١٢٧ – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق /صاحب أبو جناح – العراق ١٩٨٢م – ١٤٠٢ هـ

١٢٨ – شرح الحماسة للمرزوقي تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون – القاهرة ١٩٥١ .

١٢٩– شرح شافية ابن الحاجب للرضي تحقيق / محمد نور الحسن وآخرين ط – بيروت ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م

١٣٠– شرح الشافية للخضر اليزدي رسالة دكتوراه جامعة أم القرى تحقيق الصديق حسن أحمد العثمان ١٤١٦هـ–١٩٩٦م

١٣١– شرح الشواهد الكبرى للعينى ط بولاق ١٢٩٩ هـ

١٣٢ – شرح القصائد السبع لابن الأنباري تحقيق / عبد السلام هارون ط – القاهرة ١٩٦٣ م

١٣٣ – شرح كافية ابن الحاجب للرضى تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر بدون تاريخ .

١٣٤ – شرح كافية ابن الحاجب للرضى ط بيروت .

١٣٥ – شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدى ط مكة المكرمة .

١٣٦ – شرح كتاب سيبويه للسيرافي تحقيق د/ رمضان عبد التواب القاهرة ١٩٩٠م

١٣٧ – شرح اللمع لابن برهان العكبري حققه د / فائز فارس ١٩٨٤ م ١٤٠٥هـ

١٣٨ – شرح المفصل لابن يعيش ط – بيروت – بدون تاريخ.

١٣٩ – شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ تحقيق د/ محمد أبو الفتوح شريف القاهرة ١٩٨٧م .

١٤٠– شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش تحقيق د/فخر الدين قباوة ط – أولى المكتبة العربية حلب ١٣٩٣هـ–١٩٧٣م

١٤١ – الشعر والشعراء لابن قتيبة – ط – بيروت – بدون تاريخ.

١٤٢ – شعر الكميت بن زيد .

١٤٣ – شعراء النصرانية قبل الإسلام جمعه / الأب لويس شيخو اليسوعي بيروت – بدون تاريخ .

١٤٤ – شفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلى تحقيق د/ الشريف عبد الله الحسينى ط مكة المكرمة ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .

١٤٥ – شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك – القاهرة – بدون تاريخ .

١٤٦ – الصاحبي لابن فارس تحقيق / السيد أحمد صقر القاهرة ١٩٧٧م .

١٤٧– الصحاح للجوهري تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار ط – بيروت ١٣٧٦هـ ١٩٥٦م

١٤٨ – صحيح البخاري ط الشعب .

١٤٩ – صحيح البخاري بحاشية السندي ط دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي .

١٥٠ – ضرائر الشعر لابن عصفور تحقيق السيد إبراهيم محمد – القاهرة ١٩٨٠م .

١٥١ – ضرائر الشعر للسيرافي تحقيق د/رمضان عبد التواب – بيروت – ١٩٨٥م ١٤٠٥ هـ .

١٥٢– الضوء اللامع للسخاوي ط – بيروت بدون تاريخ .

١٥٣– طبقات الشافعية الكبرى للإسنوي تحقيق / عبد الله الجبوري ط – بغداد ١٣٩٠م

١٥٤ – طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحى – شرح /محمود محمد شاكر القاهرة – ١٩٨. م

١٥٥– طبقات المفسرين للداودي تحقيق / علي محمد عمر ط – القاهرة ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م

١٥٦– طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة تحقيق د/محسن عياض ١٩٧٣م

١٥٧ – عمدة الحافظ وعدة اللافظ تحقيق / عدنان عبد الرحمن الدورى بغداد ١٩٧٧ م – ١٣٩٧هـ .

١٥٨ – غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى نشر برجشتراسر – القاهرة ١٩٨٢م – ١٤٠٢هـ .

١٥٩ – الغرة في شرح اللمع لابن الدهان – مخطوط بدار الكتب المصرية نحو تيمور ميكروفلم ١٤١١.

١٦٠– غريب الحديث للهروي – ١٩٦٤م – ١٣٨٤هـ .

١٦١ – الفصول الخمسون لابن معطى تحقيق د/ محمود محمد الطناحى – القاهرة ١٩٧٧م .

١٦٢ – فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ط – القاهرة بدون تاريخ .

١٦٣ – فوح الشذا بمسألة كذا لابن هشام الأنصاري

١٦٤ – القاموس المحيط للفيروز أبادى ط – دار الحديث – القاهرة – بدون تاريخ .

١٦٥ – الكامل للمبرد تعليق / محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة – بدون تاريخ.

١٦٦ – الكتاب لسيبويه تحقيق / عبد السلام محمد هارون ط مكتبة الخانجي القاهرة .

١٦٧ –كتاب الشعر لأبى على الفارسي تحقيق د/ محمود محمد الطناحى القاهرة ١٩٨٨م – ١٤٠٨ هـ .

١٦٨ – الكشاف للزمخشري رتبه وضبطه وصححه / مصطفى حسين أحمد القاهرة ١٩٨٦م – ١٤٠٦ هـ .

١٦٩ – الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي بن أبى طالب تحقيق د/ محى الدين رمضان ط بيروت ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م

١٧٠ –كشف المشكل فى النحو لعلى بن سليمان اليمنى تحقيق د/ هادى عطيه مطر ١٩٨٤م

١٧١– اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري رسالة دكتوراه جامعة القاهرة تحقيق / خليل بنيان الحسون .

١٧٢ – لسان العرب لابن منظور – ط دار المعارف – القاهرة – بدون تاريخ.

١٧٣– لمع الأدلة في أصول النحو للأنباري تحقيق الأستاذ/ سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ

١٧٤ – اللمع فى العربية لابن جنى تحقيق د/ حسين محمد محمد شرف – القاهرة ١٩٧٩م – ١٣٩٩ هـ .

١٧٥ – ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني تحقيق د / رمضان عبد التواب د/ صلاح الدين الهادي – القاهرة ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م

١٧٦– ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج تحقيق / هدى محمود قراعة ط – القاهرة ١٣٩١ هـ – ١٩٧١م

١٧٧ – مجاز القرآن لأبي عبيدة تحقيق / فؤاد سزكين – القاهرة ١٩٥٤ م

١٧٨– مجالس ثعلب تحقيق / عبد السلام هارون – القاهرة ١٩٨٧ م

١٧٩– مجمع الأمثال للميداني تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ط – القاهرة ١٩٧٩م

١٨٠– مجمل اللغة لابن فارس تحقيق / زهير عبد المحسن سلطان ط – بيروت ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م

١٨١ – مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط للجاربردي وآخرين ط – القاهرة ١٩٨٨م

١٨٢ – المدارس النحوية للدكتور / شوقي ضيف ط – ثانية دار المعارف بمصر .

١٨٣ – المحتسب لابن جني تحقيق /علي النجدي ناصف ود/ عبد الفتاح شلبي ط – القاهرة ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩م

١٨٤ – المخصص لابن سيده تحقيق الشنقيطي ط– بولاق ١٣١٨ هـ

١٨٥ – المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي تحقيق د/ حسن هنداوي ط – دمشق ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م

١٨٦ – المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي إعداد / علي جابر عصفور رسالة دكتوراه جامعة عين شمس ١٩٧٦ م.

١٨٧ – المسائل العسكرية للفارسي تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد محمد القاهرة – ١٩٨٢ م – ١٤٠٣ هـ .

١٨٨ – المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق / محمد كامل بركات دار المدني ١٩٨٤م – ١٤٠٥ هـ

١٨٩ – المستوفي في النحو لابن فرخان تحقيق د/ محمد بدوي المختون ط – القاهرة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م

١٩٠ – مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبى طالب تحقيق د/ حاتم الضامن – بغداد ١٩٨٧ م – ١٤٠٧ هـ .

١٩١ – المطالع السعيدة للسيوطي تحقيق د/ طاهر سليمان حمودة – الاسكندرية ١٩٨٣م .

١٩٢ – معاني الحروف للرماني تحقيق د/ عبد الفتاح شلبي ط – القاهرة بدون تاريخ

١٩٣ – معانى القرآن للأخفش تحقيق د/ هدى محمود قراعة – القاهرة ١٩٩٠ ١٤١١ هـ .

١٩٤ – معانى القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي ١٩٨٨م ١٤٠٨هـ .

١٩٥ – معانى القرآن للفراء – تحقيق الأستاذ/ محمد على النجار ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م .

١٩٦ – معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون – القاهرة – ١٩٧٢م ١٣٩٢هـ .

١٩٧– معجم مقاييس اللغة لابن فارس تحقيق / عبد السلام هارون ط – أولى دار الجيل بيروت ١٤١١هـ – ١٩٩١م

١٩٨– معجم المؤلفين لرضا كحالة .

١٩٩– معرفة القراء الكبار للذهبي تحقيق/ بشار عواد معروف وشعيب الأناؤوط وصالح مهدي عباس ١٤٠٨هـ –١٩٨٨م

٢٠٠– مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصارى تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد – القاهرة

٢٠١ – المفصل فى علم العربية للزمخشري – ط بيروت – بدون تاريخ.

٢٠٢ – مقامات الحريري تصحيح / محمد عبد المنعم خفاجي ط – أولى عبد الحميد أحمد حنفي ١٩٥٢م

٢٠٣ – المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهرة الجرجاني تحقيق د/كاظم بحر المرجان – بغداد ١٩٨٢م .

٢٠٤ – المقتضب للمبرد تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة – ١٣٩٩

٢٠٥– المقدمة الجزولية في النحو للجزولي تحقيق د/شعبان عبد الوهاب محمد ط القاهرة ١٩٨٨م

٢٠٦ – المقرب لابن عصفور تحقيق / أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري – بغداد ١٩٨٦م .

٢.٧- الممتع في التصريف لابن عصفور تحقيق د/ فخر الدين قباوة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م

٢.٨ - المنصف لابن جني تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ١٩٥٤م .

٢.٩- نتائج الفكر للسهيلي تحقيق / محمد إبراهيم البنا ط مكة المكرمة ١٩٨٤ م

٢١٠ - النجوم الزاهرة لابن تعزي بردي ط - القاهرة

٢١١ - النشر في القراءات العشر لابن الجزري - تصحيح على محمد محمد الصباغ - القاهرة - بدون تاريخ

٢١٢- نظم الفرائد وحصر الشرائد للمهلبي تحقيق د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ط - القاهرة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م

٢١٣- نفح الطيب للمقري التلمساني تحقيق د/ إحسان عباس ط - بيروت ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٨م

٢١٤ - النكت الحسان لأبى حيان تحقيق د / عبد الحسين الفتيلى - بيروت ١٩٨٥م - ١٤٠٥ هـ .

٢١٥ - النهاية فى شرح الكفاية لابن الخباز تحقيق / عبد الجليل محمد عبد الجليل رسالة دكتوراه كلية اللغة العربية بالأزهر - القاهرة ١٩٩.م - ١٤١١ هـ .

٢١٦ - النواد فى اللغة لأبى زيد الأنصاري تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد دار الشروق ١٩٨١م - ١٤٠١ هـ

٢١٧- هدية العارفين للبغدادي ط القاهرة ١٩٨٢م

٢١٨ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي نشر مكتبة الكليات الأزهرية ط القاهرة ١٣٢٧ هـ .

٢١٩- الوافي بالوفيات للصفدي باعتناء . س ديدرينغ ١٣٨٩ هـ ١٩٧.م